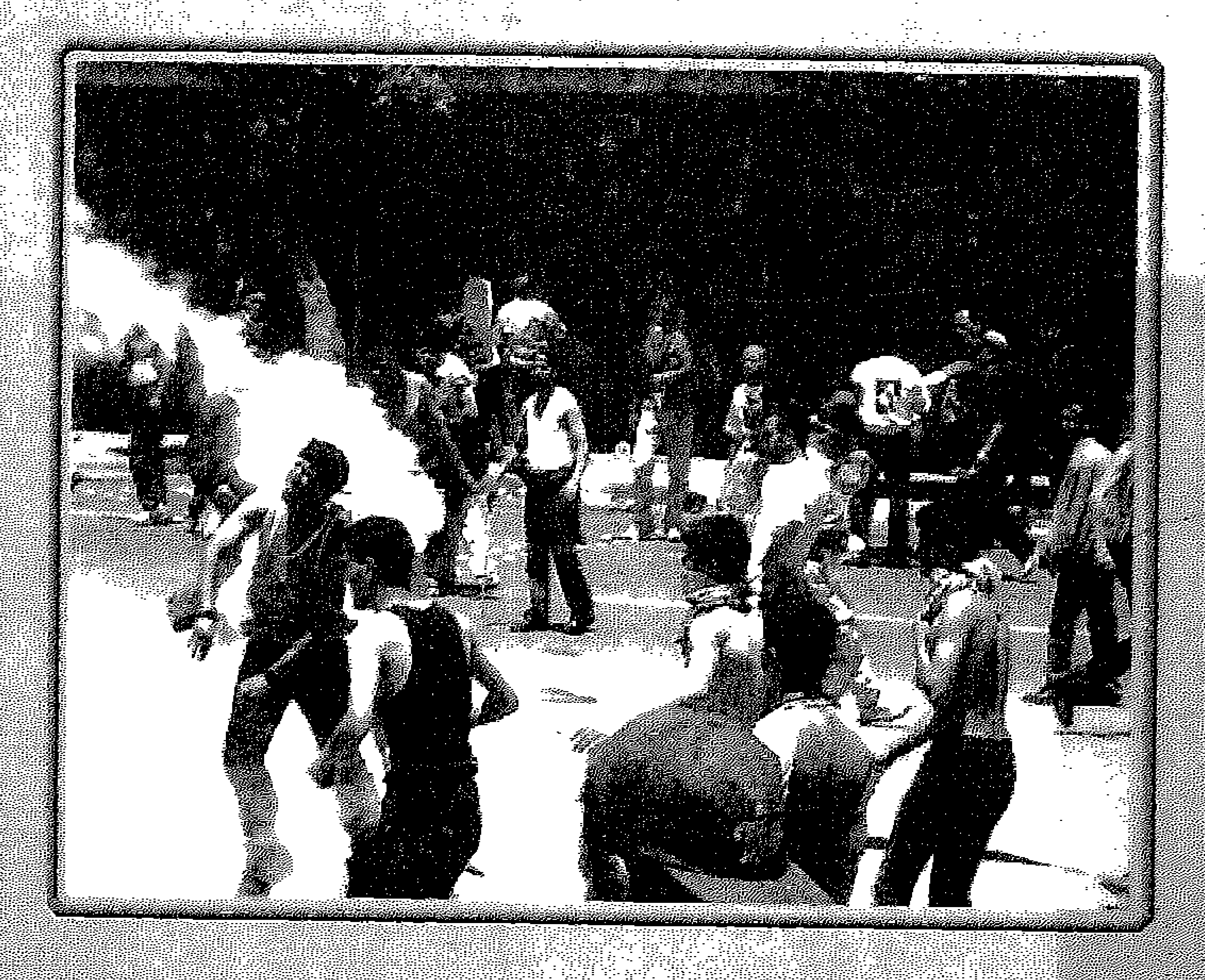
من تحت الصفر

إلى الثورة

عبد القادر ياسين



مكتبة
دار الكلمة
LOGOS

من تحت الصفر إلى الثورة

عبد القادر ياسين

تقديم

الأستاذ / عبد الغفار شكر



الطبعة الأولى 2003 / 2002

من تحت الصفر إلى الثورة

عبد القادر ياسين



القاهرة- مصر
٤ شارع حجاج من فريد الأطرش- عين شمس الشرقية
ت/فاكس ٦٤٩١٤٢٧٦

Email: elkalema@eis.com.eg

رقم الإيداع : ٢٠٠١/١٧٥٥٠
ISBN: 977-6010-34 -2
First Published in 2002/2003

الطبعة الأولى 2003/ 2002

الإهداء

الإهداء

إلى روح محمد خليل قاسم،
قدوة في الكفاح، والتضحية،
والتواضع، والغيرية.

مقدمة

يستحيل أخذ العمل والكتابة السياسيين بالدراع، اعتباطاً، أو بالفهلوة، أو الاكتفاء بالحماس، والأماني، على أهميتها. بل ثمة أوليات، لا مفر من الإلمام بها، إنها بمثابة مفاتيح للنضال، أو/ والكتابة. وهذه الأوليات- في مجموعها- مجرد أساس لبناء ثقافي شامخ، يمكن للمتطلع إلى الانخراط في النضال، أو الكتابة السياسية أن يقيمه لنفسه، حتى يستفيد، ويفيد شعبه، ووطنه. وإلا فما الفائدة من كل ما ينهله من ثقافة؟!.

إن السياسة علم، لا مفر من الإلمام بأسسه، وفن يترك لممارسه أن يبرع في الإسترشاد بذلك العلم.

لعل الحزب السياسي هو الحلقة الرئيسية في موضوعنا هذا، عدا عن أنه الحقيقة الغائبة عن وطننا العربي، إن جاز التعبير، لذا كان طبيعياً أن نبدأ به هذا الكتاب. لكننا لا نقيم الحزب، وننام في الطراوة، فالحزب ليس هدفاً، في حد ذاته، بل أداة لتحقيق أهداف وطموحات، ما يحتم على أعضاء الحزب قراءة واقعهم جيداً، الأمر الذي لن يتسنى لهم، إلا بالإلمام بالفلسفة، والاقتصاد السياسي، والصراع الطبقي، والثورة، بما يؤهل أولئك الأعضاء لاجتراح برنامج سياسي سليم، يتأسس على استراتيجية صحيحة، عبر ممارسة تكتيكات صائبة، إلى خوض أشكال كفاح عدة، حسب الاقتضاء، مع وضع حرب الشعب في الاعتبار، تلك الاستراتيجية الفذة في مواجهة ميزان قوى عسكري يميل لصالح الأعداء، كما هو الحال في وطننا العربي.

بعد هذا كله ثمة الضرورة الملحة للوحدة العربية، نقيض الصهيونية، عدونا المباشر، واللتان لن تتعايشا، رغم كل المحاولات المبذولة، ولن يتسع الوطن لكليهما، فما بينهما صراع مصير ووجود. مع ضرورة الحرص على البعد الإنساني للقومية العربية، تحصيناً لها من التطرف القومي، أي الشوفينية، أو العنصرية، على غرار عدو أمتنا، الذي يصر على أنه "شعب الله المختار"، إمتداداً للنازية، التي كانت تؤكد بأن "ألمانيا فوق الجميع"!

أما قضية المرأة فيتم تهميشها، حتى في أحزاب تقدمية. بينما المرأة لا تمثل نصف المجتمع فحسب، بل– أيضاً– ولدت نصفه الآخر، ورعته وربته.

على أن التحديات أكبر من أن يحملها حزب واحد، مما يحتم التحالف، أوالائتلاف، أو الدخول في جبهة، تظلل برايتها كل القوى التي تلتقي على الهدف الاستراتيجي للمرحلة. لكن هل يكتمل أساس الثقافة السياسية بدون التاريخ الوطني؟. (*)

على أنه لا يمكن لهذا كله أن يؤتي أكله، بدون الديمقراطية، التي يجب أن تشيع في كل جنبات حياتنا، بحيث نتشبث بالديمقراطية أولاً، الديمقراطية أبداً. وبعد، فإن هذا الكتاب لا يكفي لصنع كاتب، أو تخريج مناضل، وإن كان يضع المتعطش للنضال، أو الكتابة على أول الطريق الصحيح. والله من وراء القصد.

المؤلف

القاهرة في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠١

(*) لم يفتني هذا الأمر، لذا سبق أن صدر لي: الحركة الوطنية الفلسطينية/ المحطات الرئيسية والدروس المستفادة، القاهرة، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٠.

تقديم

الثورة وإعادة تأسيس الحركة التقدمية

يستلهم المناضل والكاتب الفلسطيني عبد القادر ياسين اللحظة التاريخية الراهنة في فلسطين، ويتفاعل معها إيجابياً، في كتابه "من تحت الصفر إلى الثورة". ففي هذه اللحظة بالذات، يبدو مأزق الثورة الفلسطينية واضحاً بين قيادة رسمية، لم تعد تهتم كثيراً بتوفير مقومات استمرار الثورة، وتركز على العمل اليومي، والمناورة، بما يهدد الأهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية، وبين قيادة ميدانية تتبلور، حالياً، من خلال الصراع الدامي ضد قوات الاحتلال، تقدم تضحيات جمة، وترتبط، أكثر فأكثر، بجماهير الشعب، مبشّرة بإمكانية تطورها إلى قيادة سياسية اجتماعية، في سبيلها إلى امتلاك رؤية استراتيجية متكاملة، تجمع كل الفصائل في حركة ثورية مستمرة، قادرة على قيادة الشعب نحو النصر النهائي. في هذه اللحظة، بالذات، يصدر كتاب "من تحت الصفر إلى الثورة"، ليقدم إلى الأجيال الجديدة من المناضلين الفلسطينيين رؤية نظرية للثورة، أساسها أن إعادة تأسيس الحركة التقدمية الفلسطينية، وفق أسس سليمة، شرط ضروري لانتقال النضال الفلسطيني إلى مرحلة أرقى. أو– بتعبير الصديق عبد القادر ياسين أثناء مناقشتنا لهذا الكتاب– إننا بصدد ميلاد جديد للثورة، حيث "تحتم علينا ظروفنا المستجدة، تحديث مختلف

بنائنا، بما فيها البنية الحزبية، وربما كان الأكثر ملاءمة معنا الحزب الجماهيري، وفي القلب منه نواة طليعية تقوده".

في نظرية الثورة يعتبر الحزب السياسي الحلقة الرئيسية، من وجهة نظر عبد القادر ياسين، وتعتبر علاقة الحزب بالشعب أساس نجاحه في قيامه بدوره المأمول، فالحزب يضم عناصر طليعية نابعة من صفوف الشعب، لا تستطيع ممارسة مسئوليتها، إذا ابتعدت عن صفوف الشعب، تفقد قيمتها، إذا انفصلت عن منظماته، وتجمعاته الجماهيرية. ولأن قيادة الشعب، وقيادة الثورة، بنجاح، تتطلب الإلمام الواعي بأوضاع الشعب، وظروف المجتمع وتناقضاته الأساسية، النابعة من انقسام الشعب إلى طبقات، قد تتعارض مصالحها، وقد تتوافق، تبعاً لموقعها من عملية الإنتاج، كان من الضروري أن تتعمق القيادة السياسية في دراسة الفلسفة، والاقتصاد السياسي، وأن تستوعب الحقائق التي تحكم الصراع الطبقي، وكيف يقود إلى الثورة، إذا توفرت لها الشروط الضرورية.

هكذا ينتقل بنا عبد القادر ياسين، في عرض موجز سلس يساعد على وضوح الرؤية، من ضرورة الحزب السياسي، إلى الفلسفة، والاقتصاد السياسي، والصراع الطبقي، والثورة، والاستراتيجية والتكتيك، وأساليب الكفاح، وحرب الشعب، ليسلح القارئ بنظرية الثورة، ومقوماتها الأساسية، ولأنه يستهدف، في الحقيقة، الأجيال الشابة، ويعتبر كتابه هذا مرشداً ودليلاً للمناضلين الشبان فإنه يتحاشى الغموض، أو استخدام المصطلحات الصعبة، ويبتعد عن الخوض في التفاصيل، حتى لا يشتت ذهن المتلقي، وهذا الأسلوب في العرض هو، في اعتقادي، إحدى ميزات هذا الكتاب ويضاعف من تأثيره، وهكذا، فإن المضمون لا ينفصل عن الشكل والأسلوب، عند عبد القادر ياسين، ويكشف لنا جانباً هاماً من خبرته، التي اكتسبها من سنوات طويلة، خاض خلالها معارك الثورة،

وكرّس كثيراً من وقته لنقل هذه الخبرات إلى الأجيال الجديدة، فأتقن النضال الثوري، وأتقن التعبير عنه، في وقت واحد. وتوفرت له القدرة على نقل خبراته، بسهولة، للآخرين، ساعده على ذلك الاستشهاد بأمثال شعبية، وأقوال عربية مأثورة، وآيات قرآنية.

ولأن الثورة ليست مجرد قضية نظرية، أو مفاهيم فكرية، بل هي صراع يدور في واقع محدد، له أطراف أساسية، حتمت مصالحها هذا الصراع، فإن الكتاب يتعرض للصهيونية، باعتبارها العدو الأساسي، الذي يدور الصراع ضده، ولابد من معرفته، لكي نتمكن من هزيمته. كما يتعرض الكتاب للوحدة العربية، عن إدراك واع لطبيعة قضية فلسطين، باعتبارها قضية عربية، وحقيقة أن شعبها جزء من الأمة العربية، تتحمل معه المسئولية في مواجهة هذا العدو، وبدون مشاركة الأمة العربية في الصراع ضد الصهيونية، فإنه يصعب على الشعب الفلسطيني، وحده، أن يواجه هذا العدو، الذي تسانده، بكل قوة، الولايات المتحدة الأمريكية، والحركة الصهيونية العالمية.

لفت نظري، بشدة، في الكتاب الاهتمام بقضية الديمقراطية، وتأكيده أن الديمقراطية تأتي في مقدمة ضمانات استمرار الكفاح المسلح، ونجاحه، بداية من الديمقراطية داخل الطليعة نفسها. من هنا فإنه يشدد على أهمية الديمقراطية في بناء الحزب، وفي نضاله، وفي علاقته بالشعب، ويفرد فصلاً خاصاً للديمقراطية في الدولة الفلسطينية المنتظرة، ويؤكد أنه بدون إشاعة أقصى درجات الديمقراطية، يستحيل خوض حرب الشعب، أو الاستمرار فيها، ومن باب أولى تحقيق النصر فيها.

كما لفت نظري، أيضاً، اهتمامه بوضع المرأة في المجتمع الفلسطيني، وأن تحريرها من الاضطهاد شرط ضروري

لتحرير المجتمع كله. وهكذا ترتبط قضية المرأة بقضية الثورة، ويتعين منحها أكبر قدر من الاهتمام.

لم تكن رؤية عبد القادر ياسين لمسألة الثورة، وشروطها، ومقوماتها مفاجأة لي، فقد تعرفت عليها، من خلال مشاركته في العديد من الندوات، والحلقات النقاشية، وما كان يطرحه من آراء، ومداخلات فيها. كما تعرفت عليها من خلال جهوده في تدريب جيل جديد من الباحثين والباحثات الشباب، حيث تضمنت المحاضرات التي كان يلقيها عليهم هذه الرؤية، التي أغنتها خبرته النضالية، ومعارفه الفكرية، والتي ستكون، بالفعل، بصدور هذا الكتاب متاحة أمام الآلاف من الأجيال الجديدة، وليس في فلسطين فحسب، بل أيضاً في جميع أرجاء الوطن العربي، حيث لا تختلف أوضاع معظم المجتمعات العربية عما يجري في فلسطين، في اللحظة الراهنة. هناك أوجه تشابه كبيرة بين أوضاع الحركة التقدمية في فلسطين ومعظم المجتمعات العربية، بما في ذلك العجز عن المحافظة على وحدة الحركة، وحمايتها من التشرذم، وكذلك القدرة على الاحتفاظ بكوادرها، في إطار البنيان التنظيمي، وعدم تسربها خارجه، بفعل أوضاعه المتدهورة، أو عجزه عن الارتباط بأوسع الجماهير. وما تعانيه هذه الحركة من مراوحة في المكان، دون قدرة حقيقية على التقدم، واكتساب مزيد من الفاعلية. ولهذا لم يكن ما طرحه عبد القادر ياسين بالنسبة للثورة الفلسطينية، والحركة التقدمية الفلسطينية، بعيداً عما يطرحه كثيرون، في مختلف الأقطار العربية، من الحاجة إلى إعادة تأسيس الحركة التقدمية، واستعادة زمام المبادرة في الصراع السياسي الدائر، حالياً، حول مستقبل هذه المنطقة.

لا يفوتني هنا أن أشير إلى أن ما تضمنه الكتاب من رؤية لمسألة الثورة، ومقوماتها، وأدواتها، تنطلق، بالأساس، من خبرة الثورة الروسية سنة ١٩١٧، بقيادة لينين، وما حدث لها من إضافات، بالاستفادة من خبرة الثورة الصينية، ونضال الشعب الفيتنامي، وثورات التحرر الوطني في كثير من أقطار

العالم. ولما كانت هذه الرؤية قد تعرضت، في السنوات الأخيرة، للتشكيك في سلامتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانهيار النموذج الاشتراكي القائم في الاتحاد السوفييتي، ودول شرق أوروبا، فقد كان من المفيد الإجابة على التساؤلات المطروحة، حاليا، حول جدوى الطريق الثوري، ومدى ملاءمته للظروف المجتمعية والدولية الجديدة، وما هي الأسباب الحقيقية لهذا الانهيار؟. هل تكمن هذه الأسباب في الرؤية النظرية، أم تعود إلى مشاكل تطبيقية؟. ليس من شك أن طرح هذه التساؤلات، علناً، ومناقشتها، بجدية، يمكن أن يعزز قناعة الأجيال الجديدة بما يعرضه عليهم عبد القادر ياسين من أفكار. وإذا كان من الصعب تدارك ذلك في كتاب "من تحت الصفر إلى الثورة"، فربما يكون ذلك ممكناً، وسوف يكون، بالقطع، مفيداً في كتاب جديد نستمتع به، كما أمتعنا هذا الكتاب.

عبد الغفار شكر

١ـ الحزب السياسي

يستحيل إحراز النصر في المعارك الوطنية والطبقية بدون الحزب المحكم، الفاعل. بل إن على هذا الحزب يتوقف أمر توفير بقية شروط النصر (القيادة المحنكة الجسورة، والبرنامج السليم، والتحالفات الصحيحة)، أما الشرط الخامس (القضية العادلة)، فينشأ دون جهد منا، وتبقى الديمقراطية، أبداً.

ما الحزب؟

يعبّر الحزب عن مصالح طبقة، ويحدد سلم أولوياتها. وبحشده طليعة الطبقة، فإنه يضاعف قوة هذا الحشد. وفي البلدان المتخلفة يسهم الحزب في التحديث، لدحر التخلف.

على أن النظرة إلى الحزب ليست واحدة، إذ بينما لا تراه البرجوازية إلا حزباً انتخابياً إصلاحيا، يثقف الناخبين، ويحدد المرشحين، وينظم حملاتهم الانتخابية، فإن المدرسة الاشتراكية تقدم لنا الحزب المكافح الثوري، المعبّر عن مصالح طبقة بعينها، وهو أعلى أشكال التنظيم، وشكل التوسط بين النظرية والتطبيق، إنه الاتحاد الطوعي لأناس يحملون فكراً واحداً، أو مؤسسة أهلية تعمل في السياسة.

كيف نشأ؟

مع اقتراب القرن الثامن عشر من نهايته، وفي سياق اشتداد عود الراسمالية في غرب أوروبا، ولدت الأحزاب السياسية. حيث تجمع أعضاء البرلمان الفرنسي، بداية، على أساس

الجهة، لكن اصطفافهم سرعان ما غدا على أساس المصلحة الطبقية.

بعد عقود عدة، تلازم الحزب الجماهيري مع حزب النخبة *، حيث يفتح الأول ذراعيه للعضوية الجماعية، غير الرسمية. فيما تتسم أحزاب النخبة بالانتقاء الفردي (على الفرَازة)، فضلاً عن العضوية الرسمية المباشرة. ومع مرور الوقت، جمع بعضهم بين الصيغتين، جنباً إلى جنب، فكان الحزب الفضفاض، وفي القلب منه النواة الفاعلة (التنظيم الطليعي)، الذي يضم العناصر الأكثر وعياً، الأعلى استعداداً للتضحية، ذات التاريخ الوطني المشرف، والشعبية الملموسة، والجماهيرية المؤثرة، والنزاهة المؤكدة. مما يجعل عنصرها أول من يضحي، وآخر من يستفيد.

البناء

يقوم الحزب على أعمدة ثلاثة: الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي.

على أن الديمقراطية الشرط الأهم للتنظيم، التي تكفل ممارسة جميع أعضاء الحزب شتى أمور حزبهم- مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين- بحقوق متساوية. وصولاً إلى القيادة الجماعية والمسئولية الفردية، فضلاً عن تطوير النقد والنقد الذاتي. بما يفضي إلى تمتين الوحدة الفكرية والتنظيمية للحزب.

* النخبة: أو الطليعة، تلك العناصر الأكثر وعيا بمصالح الطبقة، الأبعد نظرا، الأوسع أفقا، الأكثر ديناميكية، وقدرة على القيادة، والتأثير في الناس. في هذا الصدد يصور الصينيون المجتمع في شكل قطار، الذي تتقدمه القاطرة، فعربات الدرجة الممتازة، فالأولى، فالثانية، فالثالثة. فيما ليس مطلوبا هنا سوى القاطرة فحسب، التي تقطر- بدورها- بقية العربات.

تحتم أسس البناء الحزبي عدم الخلط بين الحزب وطبقته، وإن كان على الحزب أن يعمل، بدأب، على رفع الطبقة إلى مستوى طليعتها.

على أن الجماعية لا تتجلى في مجرد مناقشة الأعضاء المسائل، والتصويت على مشاريع القرارات، بل تمتد إلى تنفيذ ما اتخذ من قرارات. التي تخرج ناضجة، تستند إلى تحليل عميق.

فيما تعني المسئولية الفردية المسئولية الشخصية لكل عضو عن المجال المناط به.

أما الحياة الداخلية للحزب فتنظمها، وتحددها البنية التنظيمية للحزب، عبر النظام الداخلي، الذي يوفر القواعد لتلك الحياة، ويضبطها، ويحدد أشكال تنظيمها، وطرائق عملها، فضلاً عن سلوك أعضاء الحزب. وتتوزع قواعد حياة الحزب إلى ثلاث مجموعات، تختص أولاها بعضوية الحزب (شروط وقواعد قبول المرشحين لعضوية الحزب، وحقوق الأعضاء، وواجباتهم، وشروط إنهاء العضوية). أما المجموعة الثانية، فتتضمن البنية التنظيمية للحزب (نظام تكوين مختلف منظمات الحزب، ووظائف كل منها، مضافاً إليها توسيع الديمقراطية الداخلية، وتعزيز الانضباط الحزبي، وتأمين وحدة عمل المنظمات الحزب، وأعضائه). فيما تعنى المجموعة الثالثة بتنظيم علاقات الحزب الداخلية (الديمقراطية، مع القيادة الجماعية والمسئولية الفردية).

إن ثمة رابطة حميمة، وتأثير متبادل بين النظام الداخلي وبرنامج الحزب.

ويقوم هرم الحزب على مجموعة خلايا، تشكل قاعدة الحزب، يليها اللجان المحلية، فلجان المناطق، فاللجنة المركزية، التي يعلوها المكتب السياسي، وفي القمة المؤتمر

العام للحزب. وتضم اللجنة المركزية مكاتب، بما يستجيب لاحتياجات العمل، ويعزز الديمقراطية الداخلية في الحزب. فيما يضم المكتب السياسي مسئولي أهم هذه المكاتب. وهو يقود عمل الحزب، فيما بين دورتي اللجنة المركزية. أما السكرتارية المركزية، فتضم مسئولي المكاتب المركزية الأكثر التصاقاً بسير العمل اليومي للحزب. فيما ينعقد المؤتمر العام للحزب، دورياً، (مرة كل عامين)، ليناقش تقارير اللجنة المركزية، ويعيد النظر في البرنامج والنظام الداخلي للحزب، وينتخب لجنة مركزية جديدة.

لقد جرت العادة على الإعلان عن جدول أعمال المؤتمر، قبل موعد انعقاده بأربعة أشهر، على الأقل. عدا المؤتمر الاستثنائي، الذي ينعقد، فوراً، لمناقشة أمر طرأ. وفي المؤتمر العادي، يفتح باب الصراع- على صفحات صحف الحزب الداخلية- حول القضايا المهمة. بما يوصل المندوبين إلى المؤتمر، وقد اتضحت الرؤيا أمامهم، إلى حد بعيد.

الصراع الداخلي

ليس الحزب حجراً صلداً، بل جسماً حياً، حافلاً بالتناقضات، و"المصارين في البطن بتتخانق"، كما يقول مثلنا الشعبي. والحزب عرضة لصراعات داخله، تنبع من التباين والاختلاف حول الأيديولوجيا، أو السياسة، مما يفضي إلى خلافات تنظيمية، قد تؤدي إلى الانشقاق، وربما لتقويض الحزب نفسه.

يكاد الصراع داخل الحزب يتوازى مع الصراع الطبقي في المجتمع، وإن كان الأول يقل عن الثاني في الدرجة فحسب. فأعضاء الحزب الواحد يتحدرون من طبقات وفئات اجتماعية شتى، بحيث تظل شوائب من أفكار طبقة العضو الأصلية عالقة به، عدا التعارض فيما سبق للأعضاء أن تبنوه في أفكار الأسرة، والمدرسة، ووسائط الإعلام المختلفة.

إلى ذلك ثمة تذبذب البرجوازية الصغيرة *، الذي يعود جذره إلى تطلع البرجوازية الصغيرة إلى البرجوازية الكبيرة، ولهفة الأولى للتسلق إلى حيث الكبيرة، وفزع الصغيرة من فكرة السقوط إلى طبقة العمال.

بيد أن الكارثة تحل على أيدي عناصر حثالة شتى الطبقات*، المتسللة إلى الحزب، وهي بلا قيم وطنية، أو أخلاقية، على حد سواء.

إلى ذلك ثمة أعضاء يحسون بالظلم، من القيادة التي تتخطاهم في المواقع الحزبية. عدا المعقدين نفسيا، المناكفين، ومحدودي الثقافة النظرية والخبرة السياسية. ناهيك عن عملاء العدو.

غني عن القول بأن غياب العمل اليومي، وتوالي الهزائم يوفران تربة خصبة لاندلاع الصراعات داخل الحزب، خاصة غير المبدئية، منها.

رب ضارة نافعة، ذلك أن الإدارة الصحيحة للصراع تقوّي الحزب، الأمر الذي يتسنى بمواصلة الكفاح، وتعميم الخبرات، والتربية الفكرية والسياسية الدؤوبة، وتعميق الديمقراطية الداخلية.

لدى معالجة الصراعات التي تندلع، ثمة ضرورة للإعداد المسبق الجيد للاجتماع الحزبي، والتركيز على الموضوع،

---

* البرجوازية الصغيرة: تلك الفئات الوسيطة ما بين الطبقة العاملة والبرجوازية، وهي تملك وتكدح، في آن. ويسميها البعض "الفئات الوسطى"، بحكم موقعها الوسيط هذا. وتضم الحرفيين، والمهنيين، والكادحين الذهنيين عموما، فضلا عن فقراء الفلاحين ومتوسطيهم.

* حثالة الطبقات: هم الهامشيون في الطبقات. إنهم القردانية، وماسحي الأحذية بالنسبة للطبقة العاملة. والنصابون في البرجوازية. والجبناء بين المقاتلين والفاشلين من الكتاب والصحفيين، في مجال الإبداع.

دون الأشخاص. هنا لا مواقف وسط في الأيديولوجيا، لكن التوفيقَ ممكن في الخلافات السياسية فحسب.

أيضاً ثمة ضرورة قصوى للحزم المسئول، والحرص على مبدئية الصراع، ونبذ المهاترات. وبعد استكمال النقاش، يتم التصويت، ليلتزم الجميع بنتيجته.

أما إذا تكررت حالات بعينها، في غير موقع من الحزب، فعلى قيادة الحزب أن تدرس هذه الظاهرة، وتسرع في معالجتها.

لعل من فضلة القول بأن الديمقراطية الداخلية الرحبة تدفع العضو إلى اختيار طريق تقديم تقرير إلى منظمته الحزبية، واثقاً من أن العدل سيأخذ مجراه. وعلى المنظمات الحزبية إيداء الاهتمام الجدي بكل ما يصلها من تقارير وشكاوى.

بدون هذا كله، ستنتشر الصراعات غير المبدئية، المفتعلة، الشخصية، عبر النميمة، والشائعات المدمّرة.

في هذا الصدد حذار من البطريركية (الأبوّة المستبدة)، أو العمل على لفلفة الصراعات، أو قمعها، وكبتها.

إلي ذلك ثمة ضرورة إشاعة الود بين الأعضاء، حتى في خلافاتهم، لمصلحة الوطن، والشعب، والحزب، في آن.

الحزب والشعب

لا يغني قيام الحزب عن الجماهير، وإلا انقطع اتصال الطليعة بجيشها. فالحزب يناضل بالشعب، وفي مقدمته، وليس نيابة عنه. ويرتبط الحزب بالشعب من خلال المنظمات القاعدية للأول. فمن الشعب يجدد الحزب دماءه. وعليه تجنيد الحركة العفوية في المواقع النشطة، جماهيرياً، وفي صفوف العمال،

وأكفأ المثقين، وأكثرهم تواضعا، وأشدهم ارتباطاً بالناس. ناهيك عن ضرورة تمتين روابط الحزب بقادة الهبّات الفلاحية.

معروف بأن علاقة الحزب بالشعب إنما تقوم على التأثير المتبادل، فالشعب لا يصنع الأحداث إلا بقيادة الحزب، الذي ينقل- بدوره- إلى الشعب الوعي السياسي. ويتعلم الطرفان من بعضهما البعض، مما يحتم أن يكون الحزب حيث تكون الجماهير، وأن ينشط الحركة من الجماهير وإليها. واعياً- في الوقت نفسه- بأن الجماهير ليست، دائماً، على حق. ذلك أن الحزب يصيغ طموحات الشعب، بعد أن يغربلها، ويخلصها من الشوائب. ففي وسط الشعب تختبر قيادة الحزب صحة قراراتها، ومدى صوابية تكتيكاتها.

إن لكل منظمة جماهيرية* خصائصها، وتركيبها، ووظائفها، ومجال نشاطها. مما يحتم مرونة الحزب في التعامل مع كل منظمة منها على حدة. مع تحلي الحزب بالشفافية تجاه تلك المنظمات، وصولاً إلى إرساء الثقة بينها وبين الحزب.

مع الحرص على مسافة بين الطليعة والمنظمة الجماهيرية، حتى لا تختلط مهام هذه بمهام تلك، فتمحى شخصية الحزب، ويرتبك نهجه السياسي، ويضعف تأثيره الفكري.

من جهة أخرى، ثمة الحذر من فرض الحزب وصايته على المنظمات الجماهيرية، بما لا يترك لها حرية المبادرة. فالحزب هنا مجرد مايسترو. بيد أن على الحزب استحداث نقاط إرتكاز له داخل مختلف المنظمات الجماهيرية، لجذب أوسع دائرة ممكنة من الناس إلى خضم العمل السياسي، للنضال لتخليص

---

* المنظمة الجماهيرية: كل تجمع بشري، على أساس مطلبي (نقابة)، أو نوعي (اتحاد مرأة، أو اتحاد شباب)، أو لممارسة الرياضة (نادي)، أو لتلقي العلم (مدرسة، أو معهد، أو كلية) ....الخ.

النقاباتِ من قياداتها الصفراء. وعدم ترك النقابات فريسة لهذه القيادات.

في السياق نفسه، على الحزب إيّلاء اهتمام كبير بالشبيبة، فهيَ احتياطيه الاستراتيجي.

وبعد، فمع كل هذه القيمة للحزب، وجدنا من تجرأ على الحق، فقال: "من تحزّب خان"! في إيحاء غير خفي بأن ثمة تأثيم إسلامي بصدد الحزب والحزبية، فيما الإسلام يرى أن السياسة من الفروع، المفتوحة للاجتهاد، والاختلاف، وإلا لما كانت المذاهب الأربعة.

حزب لفلسطين

تحتم علينا ظروفنا المستجدة، تحديث مختلف بنانا، بما فيها النبية الحزبية. وربما كان الأكثر ملاءمة معنا الحزب الجماهيري، وفي القلب منه نواة طليعية تقوده. وينتشر هذا الحزب في شتى التجمعات الجغرافية للوطن، وفي المنفى، ويدير نوادي في كل حي، وقرية، ومخيم. مع ملاحظة استعصاء بناء حزب من موقع السلطة. إذ سيجذب مثل هذا الحزب الوصوليين، والمتسلقين، والمنتفعين، وكأن حبالاً تتدلى من قمة السلطة، ليتسلقها الأقدر.

ومع دوران عجلة الأنشطة، يتم مد الطليعة بدماء جديدة، من بين الأعضاء الذين يتم اكتشاف طليعتهم، خلال ممارسة الحزب الجماهيري لأنشطته المختلفة. مع إيلاء الاهتمام للانتقاء الفردي للطليعة، الأقرب إلى صيد اللؤلؤ بما يتطلبه من الغوص عميقاً، والتنقيب، بأناة، لجمع الأصداف، قبيل فتحها، وفرز اللؤلؤ، قبل تخليصه من الشوائب وصنفرته وتهيئته.

على أن يستقوي الحزب بديمقراطية رحبة في حياته الداخلية، وفي علاقاته بالشعب، وبمختلف الأحزاب والقوى.

٣ - في الاقتصاد السياسي

الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في إشباع حاجات الإنسان المتعددة، باستخدام الموارد المحدودة، واستخداماتها البدلية، حسب العلم الاقتصادي البريطاني، روبنز.

إلى ذلك الاقتصاد محرك التاريخ. لذا فإن فهم الاقتصاد يوفر لنا مفتاحا لا غنى عنه لفهم مجمل العمليات المعقدة للتغيير الاجتماعي. كما يسهّل لنا بناء الأوطان.

ويمثل الاقتصاد البناء التحتي للمجتمع، بينما تشكل المؤسسات، والعلاقات السياسية، والقانونية، والأيديولوجية البناء العلوي. وتطور الأخير رهن بتطور العلاقات الاقتصادية. كما يتبادل البناءان التأثير، فيما يبقى للبناء التحتي التأثير الأقوى.

إن اكتشاف القوانين الاقتصادية للرأسمالية يوضح ملابسات ظهور مجتمع معين، واتجاه تطوره، كما يكشف الأساس الحقيقي للصراع الطبقي. لذا فالاقتصاد السياسي أحد أهم مكونات المنهج العلمي، القائل بأن أساس المجتمع يتمثل في النشاط الإنتاجي للناس.

وعليه فالاقتصاد بوصلة لا غنى عنها للمناضل، والباحث، وصانع القرار السياسي، والعامل، والفلاح، على حد سواء. فالسياسة التعبير المكثف عن الاقتصاد.

موضوعه

الاقتصاد مجموعة محددة، تاريخياً، من علاقات الإنتاج، وعنصره المحدد علاقات ملكية أدوات الإنتاج، ووسائله، وأوضاع الناس على عملية الإنتاج، وعلاقاتهم خلالها، فضلاً عن مجموع فروع الاقتصاد الوطني (صناعة، تجارة، زراعة)، والعلوم التي تعالج تلك الفروع. على أن علم الاقتصاد لم يظهر إلا مع ظهور الرأسمالية.

أما الاقتصاد السياسي فموضوعه تلك العلاقات بين البشر، خلال الإنتاج، إنه علم قوانين الإنتاج الاجتماعي، وتوزيع الخيرات المادية. ويوضح قوانين تبدل العلاقات الاجتماعية المؤسسة على علاقات الإنتاج، كما يرصد القوانين الموضوعية لتعاقب أساليب الإنتاج الاجتماعية. والاقتصاد السياسي ذو طبيعة طبقية، حيث تحاول كل طبقة تسخيره لمصلحتها.

إن الإنسان في أمس الحاجة إلى بذل الجهد لتسخير الطبيعة، من أجل إشباع حاجاته. ومن هنا فالعمل هو مفتاح البشرية. والإنسان حيوان صانع آلة، أي حيوان له تاريخ.

إن العمل يدفع إلى ارتقاء الإنسان من وضع لآخر. ويقع العمل على مواد من الطبيعة، هي مادة العمل. وبالتحام العمل بمادة العمل يولد الإنتاج.

لقد بدأ الإنسان باستخدام أعضائه، قبل أن يضيف إليها الأدوات، في سبيل تحسين قدرته على الإنتاج، ومضاعفتها. ومادة العمل وأدواته هي وسائل الإنتاج.

وإذا أضفنا إليها العمل أصبحنا أمام قوى الإنتاج.

في العبودية كان العبد ملك سيده. وفي الإقطاع امتلك الإقطاعي الأراضي، بينما ظل الفلاحون مربوطين إليها، في

٣ ـ لمحة عن الفلسفة

"بلاش فلسفة" كلمتان يصفعك بهما كل من يستأثر بالأمر، ويتطلع إلى منعك من فهم العالم، وبالتالي تغييره، فلماذا كل هذا الفزع من الفلسفة؟

ما الفلسفة؟

الفلسفة حب الحكمة والمعرفة، وأم العلوم، لأنها تدرس ظواهر الكون كله، حتى يفهمها الإنسان، ويتمكن من تسخيرها لصالحه. بينما يختص كل علم بقطاع من هذا الكون.

غني عن القول بأننا نبدأ من الواقع والممارسة، وصولاً إلى المعرفة المنضبطة، لنعود بها إلى الممارسة، من جديد.

إلى ذلك في الظواهر علاقة داخلية، تسمى القانون، نكتشفه حين يكثر تكراره، موضوعياً، مستقلاً عن إرادتنا.

الحاجة إليها

يعود تفاؤلنا بالمستقبل إلى تمكننا من القوانين العلمية التي تحكم العالم. مؤكدة بأن تغير المجتمعات رهن بتناقضاتها الداخلية، بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، تلك التناقضات التي تتجلى في الصراع الطبقي، وفي التناقض بين القديم والجديد. لكن هذه الحتمية لا تتم من تلقاء نفسها، بل بالنضال والحزب، اللذان ينهيان مقاومة أنصار القديم، ويحلان الجديد محله (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ـ صدق الله العظيم).

من هنا مضاء سلاح الفكر في النضال الوطني والاجتماعي، على حد سواء. وعليه، فلا مفر للمناضل من رؤية للعالم، تؤهله لاجتراح برنامج سياسي سليم، والتنبؤ بسير العمليات الاجتماعية، وإلا تقاذفت بهذا المناضل الأحداث. لكن كيف ولدت الفلسفة وتطورت؟

تاريخ الفلسفة

إنه العلم الذي يدرس أصل الفلسفة، وتطورها، والصراعات بين مدارسها. وتصوغ المادية الجدلية، أولاً، القوانين الموضوعية التي تحكم تطور كل أشكال الوعي، وتكشف، ثانياً، بنية المعرفة العلمية، وخصائصها، بما يمكننا من دراسة تاريخ الفلسفة، بطريقة علمية. والنقطة الرئيسية في ذلك التاريخ تكمن في رصد سير كل من المادية والمثالية، وصراعهما، فضلاً عن الجدلية والميتافيزيقا، في ارتباط وثيق بين النظرية والتطبيق، ناهيك عن الفلسفة والسياسة، بإبداع.

تعبّر كل فلسفة عن طبقة أو شريحة اجتماعية بعينها وتخدمها، وعموماً تخدم المادية الطبقات التقدمية، بينما يلوذ المحافظون بالمثالية. كما تأتي الفلسفة المعنية استجابة لاحتياج الإنتاج، وفي سياق تطور المعرفة العلمية. فما كان للمادية الجدلية أن تظهر لولا الثورة الصناعية، والاكتشافات والاختراعات الكبرى، التي غطت القرن التاسع عشر.

على أن ثمة ضرورة لتحديد السبب وراء ظهور هذا المذهب الفلسفي بالذات، دون غيره. عدا الارتباط الحميم بين تاريخ الفلسفة وتطور المعرفة والخبرة الإنسانيتين. وتعود ضرورة دراستنا تاريخ الفلسفة إلى أهميتها في تطور الفلسفة المعاصرة، ولتحسين مناهج البحث العلمي.

القضية الأساسية في الفلسفة

هي أيهما أسبق المادة أم الفكرة؟

ففيما ترى المادية أن المادة أساس الوجود، ترى المثالية بأن الوعي سابق على المادة، وهو من أوجدها. وعلى مدار التاريخ أمكن التمييز بين نوعين من المثالية:

١ – **مثالية موضوعية**، ترى بأن الفكرة موجودة، موضوعيا، وأن العالم وليدها (أفلاطون، وهيجل).

٢– **مثالية ذاتية**، تنفي وجود العالم الخارجي، وترى بأن الذات ووعيها هما الموجودان (باركلي).

وقد أبدع فلاسفة اليونان القدماء في عرض جوانب من المادية (أرسطو)، وأثراها الفلاسفة العرب، لاحقاً.

والإنسان– في المادية– يفكر بدماغه، والفكر يأتي انعكاساً للواقع، بينما تأتي الروح كأرقى نتاج للمادة. وقد أكدت الاشتراكية العلمية بأن الإدراك لا يفسّر بالظروف الطبيعية، والأوضاع البيولوجية فحسب، بل أيضاً، بالعمق الاجتماعي.

وتتلخص المادية في قوانين ثلاثة:

١– العالم موجود خارج عقولنا، والإدراك عنصر ثان، أو مشتق، انعكاس للمادة،

٢– العالم يخضع لقوانين حركة المادة،

٣ – العالم يمكن فهمه، واكتشاف قوانينه، واستشراف مستقبله، ومن ثم القدرة على تغييره.

لقد وحدت الاشتراكية العلمية بين المادية والجدلية، فغدت الاشتراكية مادية النظرة، جدلية المنهج، واستحدثت المادية الجدلية، التي تحددت قوانينها فيما يلي:

١ – الكم والكيف، حيث تفضي الإضافات الكمية إلى تحولات كيفية، وهذه التحولات تحدث طفرة واحدة (إبريق الشاي، ومثله تراكم أسباب الثورة).

٢ – التناقض نسيج الأشياء، فلكل ظاهرة تناقضاتها الداخلية، بين السلبي والإيجابي، الماضي والحاضر (إن مع العسر يسراً).

٣– نفي النفي، فالطبيعة في حالة حركة، وتغير دائمين، شئ يولد ويتطور، وآخر ينحل ويضمحل (نحن لا ننزل النهر مرتين/ دوام الحال من المحال).

٤– الترابط، فكل الأشياء مترابطة. (إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

ما يحتم دراسة الظاهرة في حركتها، وتناقضاتها الداخلية، وارتباطها بما حولها، والتأثيرات المتبادلة بين الظاهرة وما يحيط بها، وتحولاتها. علما بأن الجديد إنما يولد في أحشاء القديم، وإن كانت كل ظاهرة جديدة تظل تحمل شيئاً من الظاهرة القديمة.

علماً بأن لكل ديمقراطية مركزيتها، وما من ديمقراطية تجري "سداح مداح". ذلك أن الأقلية تلتزم برأي الأغلبية، فيما تأخذ المستويات الدنيا بتعليمات المستوى الأعلى. كما تحتم هذه الديمقراطية الانتخاب الحر المباشر لكل المستويات، والمواقع، وتشترط مشاركة كل الأعضاء- مباشرة أو بواسطة مندوبين - في صناعة قرارات الحزب، وسياساته. ولكل عضو حق إبداء الرأي في أداء الحزب، ومختلف سياساته.

أما أنشطة الحزب فتتوزع على المجالات: السياسية، والثقافية، والتنظيمية، والنقابية. حيث تتولى كل مجال فيها لجنة مختصة، يقودها عضو طليعي. ويلتقي كل أعضاء الحزب (في التجمع الجغرافي)، في صالة النادي الخاص بهم، وفق جدول أعمال، يتم التحضير الجيد المسئول، بأسلوب ديمقراطي، حيث يتم استمزاج رأي كل أعضاء الحزب في التجمع الجغرافي المعني في أمر تحديد الجدول. وتتوزع اللقاءات الأسبوعية لأعضاء الحزب على المجالات المومأ إليها عاليه، حيث يخصص أحد هذه اللقاءات للسياسة، والآخر للثقافة، والثالث لشؤون التنظيم، والرابع للنشاط النقابي. عدا اللقاءات الطارئة، التي تخصص لمناقشة أمر خطير استجد، فجأة، أو أن يتضمن كل لقاء المجالات الأربعة مجتمعة، فضلاً عن الشأن المالي، وما يستجد من أمور.

فيما يتم بناء عضو الحزب عبر دورة تثقيفية تأسيسية، في ارتباط حميم بالنشاط العملي، وإلا غرق الحزب بالببغاوات الثرثارين. هنا يتلقى العضو لمحات عن الفلسفة، والاقتصاد، والتنظيم، وأصول الاستراتيجية والتكتيك، وأشكال الكفاح، وتطور الحركتين الوطنية والصهيونية، وتأصيل للفكرة القومية، مع إيلاء كل الاهتمام للديمقراطية.

إلى ذلك ثمة ضرورة العمل اليومي للحزب، حتى لا تستحيل اللقاءات الحزبية إلى مجرد مكلمة، تبعث على الملل، فينفض الأعضاء من حول الحزب، ليموت بالسكتة القلبية.

لأن الحزب ليس هدفاً، بل مجرد أداة تحتاج إلى ما تسترشد به في أدائها. لذا لا مفر من تقديم خطوط عريضة لذلك المرشد.

شكل أقنان، محمّلين بأعباء التبعية، مثل السخرة. وفي الرأسمالية انحصرت الملكية في رأس المال. ومن افتقر إلى المال اضطر للعمل عند الرأسمالي، يبيع له قوة عمله، ليحصل على أجر، ويعيش.

في العبودية العبد هو القوة الإنتاجية الأساسية. بينما في الإقطاع ثمة الأرض. وفي الرأسمالية رأس المال، هكذا من عبودية الجسد، إلى الأرض إلى عبودية الأجر.

فأسلوب الإنتاج محصلة قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج. وفي كل أسلوب إنتاج تحدد ملكية وسائل الإنتاج، طبيعة علاقات الإنتاج، التي تحدد بدورها طريقة استخدام قوى الإنتاج.

إن ملكية وسائل الإنتاج هي أخطر ما في وجود البشر، ومحط صراعهم. في البداية، كانت الطبيعة وخيراتها ملكاً مشاعاً للجميع. ومع تصاعد قوى الإنتاج تمايز الناس بعضهم عن بعض، واستأثر بعضهم بالخيرات أكثر من غيرهم. فظهرت الملكية الخاصة، وبدأت الطبقات الاجتماعية في الظهور، بين من يملكون ومن لا يملكون.

لسنا ضد الملكية، بل ضد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومع الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، بما يسمح بتطوير غير محدود لقوى الإنتاج.

إن قوى الإنتاج تتحرك، أولاً، لتلبية احتياجات الإنسان، برفع الكفاءة الإنتاجية، فتسبق تلك القوى علاقات الإنتاج. ومن بين قوى الإنتاج، فإن وسائل الإنتاج هي الأسرع في التطور، بفعل التقدم التكنيكي. وعليه لا يمكن دراسة تطور قوى الإنتاج إلا من خلال الوحدة العضوية لقوى الإنتاج معها، بما فيها الإنسان. فالتقدم التكنيكي يتعدى تطوير الأدوات إلى تطوير مهارات الإنسان، وثقافته.

إلى ذلك للإنتاج طابعان: فني، واجتماعي. أولهما تدرسه العلوم التطبيقية (هندسة، جيولوجيا، تعدين، فيزياء، كيمياء). فيما يختص علم الاقتصاد بدراسة الجانب الاجتماعي.

الخلاصة أن قوى الإنتاج ذات طبيعة ثورية بالنسبة لعلاقات الإنتاج، يسهل تطويرها، فنياً، فتغدو علاقات الإنتاج حائلاً دون تطور الإنتاج. مما يتطلب تعزيز علاقات الإنتاج، لتواكب تطور قوى الإنتاج. فعندما تدنى إنتاج العبد، اضطر السادة إلى التنازل عن بعض حقوقهم من أجل زيادة الإنتاج.

أسلوب الإنتاج الرأسمالي

الرأسمالية نظام معقد، الاستغلال فيها مموها، مما يتطلب مختصين للفصل في مشاكله.

جاءت الرأسمالية على أنقاض الإقطاعية، بعد أن أعاقت علاقات الإنتاج الإقطاعية تطور قوى الإنتاج (الأرض، ورأس المال الوليد)، فقد هجر الفلاحون الأراضي، وعجز الإقطاعيون عن إعادتهم إليها. ولجأ أولئك الفلاحون إلى المدن القديمة المضمحلة، ليعملوا في الحرف والتجارة، بل السرقة، أيضاً. وأخذ الإقطاع في التحلل، والإقطاعيون في فقدان سلطتهم. ونشطت التجارة، بعد الكشوف الجغرافية الكبرى، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وأخذ المكتشفون ينهبون خيرات العالم الجديد، وينقلونها إلى أوربا، ليصدّروا إليها المنسوجات، بل عمد التجار إلى نهب الإقطاعيين المفلسين. ما وفر رأسمال أولي للتجار، أسهم في تطوير الصناعة الحرفية، وحشد الصناع في ورش.

سرعان ما ظهرت جماعة لا تمتلك أراضي، بل ثروة نقدية. ونمت الحرف إلى صناعات يدوية. واختفى تقسيم العمل مقابل أجر، وسرعان ما تبلورت طبقتا الرأسماليين، مالكي رأس

المال، والعمال، الذين لا يملكون سوى قوة عملهم. وبالثورة صفت الرأسمالية بقايا الإقطاع.

باكتشاف البخار، تطورت المصانع اليدوية إلى آلية. وغدا الربح هدف الرأسمالي، عن طريق بيع المنتجات في السوق. هكذا تشكل أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهو إنتاج سلعي. وقد ودع الإنسان الطبيعي الإنتاج الطبيعي مع غياب المشاعية البدائية، ليصل إلى الاقتصاد السلعي، أي إنتاج المنتجات من أجل التبادل، أي صورة العمل الأجير. وبذا فإن سيادة الإنتاج السلعي مع سيطرة الملكية الخاصة أفضت إلى ولادة الرأسمالية. وغدت قوة العمل سلعة، أيضاً. فالسلعة هي المنتج من أجل البيع، مقابل الثمن.

لقد اتخذت المبادلة، في البداية، صورة المقايضة، مواد عينية بمواد عينية. وبحكم استمرار التعامل ظهرت منتجات مثلي، مقبولة من الجميع، فتحولت إلى النقود. واستجد البيع، واستجد البيع والشراء في مقابل ثمن نقدي.

لقد أصبح الإنتاج السلعي، في ظل الرأسمالية، الإنتاج السائد بينما غدت المنتجات سلعاً. بعد أن كان الإنتاج داخل الإقطاعية يجري بغرض الاستهلاك المباشر، فيما غدت الملكية الرأسمالية متاحة لكل من يمتلك رأسمالاً، حيث يجني الرأسماليون الأرباح، ويتقاضى العمال الأجور. وهنا كان **فائض القيمة**، حيث يعمل العامل ساعات خارج ما يتقاضاه من أجر، توفر للرأسمالي ما ينتجه العامل خلالها. ذلك أن قيمة العمل تنتج من القيمة * ، أكثر مما تستهلك، أي أن العامل لا يتقاضى كل حقه.

* القيمة: هي العمل الاجتماعي المبذول، المتجسد في السلعة. ومقدار القيمة تحدده كمية ما ينفق من زمن العمل الضروري، اجتماعياً، الذي يتبدل مع تبدل إنتاجية العمل.

إن هدف الإنتاج الرأسمالي هو التوسع من خلال إعادة الإنتاج الرأسمالي، ويتحول التراكم الرأسمالي إلى تراكم الثروة في أحد قطبي المجتمع، مقابل مزيد من الإفقار للقطب الآخر (فما جاع فقير إلا بما مُتع به غني- علي بن أبي طالب).

لقد أدى نشوء الرأسمالية إلى تصفية الإقطاع، ودفع البشرية إلى الأمام، وتركيز وسائل الإنتاج، والثروة في أيدي قلة. ما انعكس على التركز السياسي، وإدماج المقاطعات في أمة واحدة، وقيام الدولة القومية. لكن هذا الأسلوب الرأسمالي ظل استغلاليا، وكمن التناقض بين الطابع الاجتماعي المتزايد للإنتاج وبين الطابع الفردي المتزايد للملكية (الإنتاج جماعي بينما ملكية فردية). ما تطلب تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية اجتماعية.

من هنا ينطوي أسلوب الإنتاج الرأسمالي على حتمية أزمات الإنتاج الدورية، فمع الإفراط في الإنتاج تفلس مشروعات، ويقذف بالمزيد من العمال إلى رصيف البطالة.

وبفعل الأزمة، يتم تدمير فائض قوى الإنتاج، من وقت لآخر، حتى تستعيد الرأسمالية توازنها الاقتصادي، مما يعري التناقضات العميقة للرأسمالية.

مع إفلاس بعض المنتجين تقوم الاحتكارات، التي أفرزت الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية، ولحظة احتضارها. حيث يتم التركيز في ملكية واستثمار قوى الإنتاج. لكن السوق المحلية تضيق بالرأسماليين، فيما تأخذ معدلات الأرباح في التراجع. هنا يستحدث الاحتكاريون تصدير رأس المال إلى المستعمرات، وأشباهها.

ما وضعنا على أعتاب الاشتراكية، فنجحت أولى ثوراتها في أضعف حلقات الرأسمالية: روسيا القيصرية (١٩١٧). فبدأت مسيرة إنهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وصولاً إلى التوزيع العادل

للثروة، والسلطة، والمعرفة. آخذاً من كل حسب قدرته، موفراً لكل حسب عمله. فالناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار، أي من أن ينال كل فرد حصته، بالتساوي، من المواد الضرورية– صدق رسول الله (ص).

٤ - الصراع الطبقي

ما إن أخلت المشاعية البدائية موقعها للمجتمع العبودي، حتى توزع المجتمع إلى طبقات اجتماعية. ثم استمر المجتمع الطبقي في كل التشكيلات الاجتماعية اللاحقة (الإقطاعية، والرأسمالية)، وإن اختلفت أسماء الطبقات في كل تشكيلة.

غني عن القول بأن الطبقة جماعة من الناس يجمعها موقعها الواحد من الإنتاج، وعلاقتها بوسائل الإنتاج، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، فضلاً عن موقعها من حيث وسائل نيل الحصة التي تتصرف بها من الثروة الاجتماعية، وحجوم هذه الثروة.

في المجتمعات الرأسمالية ثمة طبقتان رئيسيتان متناظرتان: البرجوازية، والبروليتاريا. وتشتمل البرجوازية على فئات وجماعات مختلفة من المالكين الخصوصيين، سين يمتلكون النسبة الأكبر من وسائل الإنتاج، وبها يستغلون العمال الأجراء.

إلى ذلك تنقسم البرجوازية إلى شرائح مختلفة:

الصناعية، والتجارية، والمصرفية، والخدمية، والريفية، وغيرها من البرجوازيات. ولكل من هذه الشرائح البرجوازية مصالح خاصة، وبالتالي تناقضاتها الخاصة التي تميزها عما عداها من الشرائح البرجوازية. وثمة عامل آخر للتمايز داخل البرجوازية، ألا وهو كم الرأسمال الذي يملكه البرجوازي.

ترزح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة تحت نير البرجوازية الكبيرة. حيث تنبثق احتكارات عملاقة، بالتلاحم بين الرأسمال الصناعي والمصرفي، وتتيح الاحتكارات بكلكلها على الشرائح الصغيرة والمتوسطة من البرجوازية نفسها، ناهيك عما يحيق بالبروليتاريا من هذا النير. ولعل في ذلك ما يفسر وجودأحزاب برجوازية عدة، وتيارات فكرية شتى داخل الدولة الرأسمالية الواحدة.

تملك البرجوازية الصغيرة وتكدح، في آن معاً، لذا تحاول أن تصعد إلى مرتبة أعلى، لتفلت من كابوس احتمال سقوطها إلى طبقة البروليتاريا. ولعل في هذا يكمن أساس تذبذب مواقفها الطبقية والسياسية، فهي تنظر إلى أعلى متمنية الصعود، وتنظر إلى أسفل في فزع من السقوط. بينما تشترك مع البرجوازية بكونها مالكة، وتشترك مع الطبقة العاملة بكونها كادحة.

أما الطبقة العاملة فالتمايز داخلها أقل حدة، ويقوم على أساس الكفاءة.

إلى جانب هاتين الطبقتين الرئيسيتين، ثمة طبقات غير أساسية، كبقايا الإقطاع، والفلاحين، ومع تطور الرأسمالية، فإن ممثلي هذه الطبقات يلتحمون، أكثر فأكثر، بالطبقتين الرئيسيتين، فتأخذ بقايا الإقطاع بالنمط الرأسمالي، وتلتحق بالبرجوازية، بينما تتمايز طبقة الفلاحين، ما بين فئات متوسطة وبرجوازية صغيرة، ومنها يتحدر العمال الزراعيون.

فضلاً عن فئات وسطى، لأن موقعها وسط، بين الطبقتين الرئيسيتين، ويعمل أفرادها في النشاط الفكري (مثقفين، ومهنيين، وموظفين). وتقوم هذه الفئات بدور كبير في المجتمع، وفي العلاقات الطبقية القائمة. وتحتل الشرائح العليا من هذه الفئات، بحكم موقعها الاجتماعي، ومستوى دخلها، واستعدادها النفسي، موقعاً لصيقاً بالبرجوازية، لذا تقوم على خدمتها. أما

الشرائح الدنيا من هذه الفئات فهي شغيلة مأجورة، تعاني الاضطهاد والفاقة، بدرجة تقترب مما تعانيه البروليتاريا.

إلى ذلك، من العسير، أحيانا، معرفة اين تبدأ واين تنتهي حدود طبقة بعينها.

الصراع

بعد المشاعية البدائية، دخل المجتمع إلى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطبقية المتناحرة. ففي المجتمع العبودي ثمة أسياد وعبيد، وفي الإقطاع ثمة إقطاعيون وفلاحون، وفي المجتمع الراسمالي ثمة برجوازيون وعمال. وخلال هذه التشكيلات يقوم صراع بين الطبقتين الرئيسيتين، المتعارضي المصالح، أي بين المستغِلين والمستغَلين. وهذا الصراع الطبقي محرك التاريخ.

إن الصراع الطبقي في الراسمالية أمر حتمي، لا مفر منه، بسبب علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويفضل هذا الصراع يتعمق الوعي الطبقي لدى العمال، ويتعزز تنظيمهم، وتتمتن وحدته، ويتوطد تحالفهم مع الجماهير الواسعة غير البروليتارية.

يفضي هذا الصراع الطبقي إلى ثورة. لكن هذه الثورة مستحيلة بدون الحزب السياسي للطبقة.

يتخلل الصراع الطبقي شتى مجالات الحياة في المجتمع البرجوازي، وقوته المحركة. ويمارس هذا الصراع تأثيراً فعالاً في تطور القوى المنتجة. فالاختراعات الجديدة جميعها، تقريباً، كانت نتيجة نزاعات بين العمال وأرباب العمل، فبعد كل إضراب عمالي مطلبي مهم، كانت تظهر آلة جديدة ما. كما أن الحريات الديمقراطية، وتوسيع حقوق الكادحين يتحققان، إلى حد بعيد، بفضل الصراع الطبقي، الذي تخوضه البروليتارية. وفي سياق الصراع الطبقي تتوطد وحدة الطبقة العاملة،

ونقاباتها، وأحزابها السياسية، ويشتد ساعد الطبقة العاملة، وترتفع مكانتها، ويتعاظم دورها الطليعي. فيما يفضح هذا الصراع، مع احتدامه المطرد، مدى زيف المزاعم البرجوازية، والإصلاحية، والتحريفية.

غني عن القول بأن بلادنا تقع ضمن البلدان النامية، التي تخلفت في تطورها، نتيجة القهر الإمبريالي المديد، عن ركب البلدان الرأسمالية المتطورة. والسمات العامة للبلدان النامية هي: المستوى المتدني لتطور القوى المنتجة، والاقتصاد المتعدد (الذي يغلب عليه نمطي الاقتصاد العشائري والصناعي الصغير)، وعدم اكتمال التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وأغلب هذه الدول أسيرة السوق الرأسمالية العالمية، ما يجعلها نهباً لاستغلال الدول الإمبريالية، وتخدم بنيتها الاقتصادية حاجات الاحتكارات الأجنبية. ولعل أهم ما ينسف إمكانات تطورها الاقتصادي ذلك التبادل غير المتكافئ، ونهب مواردها الطبيعية، ونسبة الفائدة العالية، والأحجام الكبيرة (للمدفوعات) من أجل أقساط تسديد الديون الخارجية.

الاستنتاجات

حين يعي الفرد إنتماءه إلى طبقته الاجتماعية، يكون وعيه الطبقي قد تحقق. على أنه لا وعي طبقي بدون الإقرار بالصراع الطبقي. فالطبقة لا تعي ذاتها، إلا إذا اكتشفت أنه يتوجب عليها النضال ضد طبقات أخرى. وهكذا تصبح الطبقات الاجتماعية عوامل حاسمة في التاريخ، بقدر ما تعي ذاتها، أي بمقدار ما تعي واقعها وصراعها، في آن.

على أن العمال، إذا لم يعوا هذه الرسالة التاريخية، يستمرون في حمل سمات مشتركة، موضوعية، ومادية، وسيكولوجية. لكنهم يفتقرون إلى ما هو أساسي، لكي يصبحوا سبباً حاسماً في تغيير البنية الاجتماعية، من الأساس.

وستُحدث المجتمعات الرأسمالية، تلقائيا، تراكم وسائل الإنتاج في أيدي قلة من الاحتكاريين، ويتناقص عدد الرأسماليين، باطراد، لترتفع حصة من تبقى منهم من الثروات، مقابل اتساع بؤرة البؤس. وسيترافق تمركز الرأسمال بإنخفاض في مستوى حياة العامل، إما إطلاقاً وإما نسبياً، وسوف يتفاقم فقر العاملين في الصناعة، وتتعاظم ثورتهم. على أنه لا يمكن للطبقة العاملة أن تعي وضعها، دون أن تثور، كما أن بلوغ الهدف مستحيل، بدون الحزب السياسي للطبقة العاملة. وهذا ينقلنا من علم الاجتماع إلى نظرية أساسية في النضال الثوري.

٥ ـ الثورة

الثورة هي التغيير الجذري، إن في المجال الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي، أو في أكثر من مجال، في آن. وليست الثورة مؤنث ثور. لذا يستحيل إلصاق كل أعمال العنف بالثورة، بل إن بعض تلك الأعمال تتجه ضد الثورة. حتى أن حمل السلاح قد يكون لإحباط ثورة، أو لقطع طريق.

تحتل الثورة قمة الأعمال الكفاحية، بعد المظاهرة، والهبَّة (التي تندلع عفوياً، بدون تخطيط مسبق أو برنامج، وتتسم بمحدودية مداها المكاني، والزماني، والشعاراتي)، والانتفاضة، الأوسع مدى في المكان، والزمان، والشعارات، والبرنامج، فضلاً عن إتساع القاعدة الاجتماعية المشاركة. (الطبقات والفئات الاجتماعية).

يحدث أن يحتدم الصراع الطبقي، ويصل إلى مفصل مهم، أو منعطف حاد. هنا تظهر **الأزمة الثورية**، التي تستحيل الثورة بدونها. وهي تنهي حقبة، وتفتح الباب لحقبة أخرى، بتوازناتها الجديدة، واحتياجاتها المختلفة.

الأزمة الثورية

تتجسد ملامح هذه الأزمة في ما يلي:

- عجز الطبقات السائدة عن الإحتفاظ بالسلطة،
- **تفاقم بؤس الطبقات المقهورة،**
- **تعاظم حركة الجماهير، ورفضها الإستمرار** تحت سلطة الطبقة الحاكمة.

كما أن الثورة تستحيل، أيضاً، بدون نضج العامل الذاتي: الطبقة الثورية الموحدة، القوية، وحزبها السياسي المحكم الفاعل، الذي يتقدمها.

في الأزمة الثورية يسود الحسم، ويلتحم الإستراتيجي بالتكتيكي. ويتطلب الأمر المبادأة، والقرارات والشعارات الصحيحة السريعة، في مكانها الصحيح، وزمانها الصحيح. رغم أن النضال هو الذي يحسم الأمر، في النهاية.

إلى ذلك فإن على القراءة الصحيحة للواقع، المتبدل دوماً، يتوقف تحديد الحلقة الرئيسية في السلسلة التي ينبغي شدها، حتى نسحب مجموع الحلقات.

إستراتيجياً، يستعد الحزب لمواجهة الأزمة الثورية، أما تكتيكياً فإن الحزب يعني بكل لحظة، بكل تفاعل، بالنجاح والفشل، بالوثبات والتراجعات، بالإنتصارات والهزائم، على حد سواء.

اللحظة الثورية

في الأزمة الثورية، كما في المعركة الحربية، ثمة ظرف زمان، وظرف مكان، ووضع مناسب، اصطلح على تسميتها، مجتمعة، اللحظة الثورية. حيث يجب على الحزب ان يلتقطها، من فوره، ويتحرك، في سرعة البرق، دون تأخير او تقديم. عندها يكون إنتصار الثورة أشبه "بطن معلق بشعرة"، حيث العدو في أسوأ أوضاعه، وقوى الشعب في أحسن حالاتها.

في حين أن اللحظة الثورية أزمة ثورية، فإن الأخيرة ليست بالضرورة، لحظة ثورية. حيث قد تفتقر الأزمة إلى العامل الذاتي المؤهل (الطبقة وحزبها السياسي). كما أن

الطبقة الحاكمة تجد، خلال ظرف الأزمة الثورية، بدائل للحفاظ على الوضع القائم، وللإفلات من التغيير، حيث يحدث أن تغير جلدها، أو تنتقي كبش فداء من بين رموزها. فيما لا تقبل اللحظة الثورية مثل هذه المخارج. فلا بديل هنا عن الحسم.

في هذه الأثناء، على المناضل أن يوظف حتى أبسط مظاهر الإحتجاج ضد النظام القائم، ويجدلها جميعاً في "حزمة العمل ضد هذا النظام"، عبر الدعاة، وأداتهم الأفضل "الجريدة"، بهدف تعرية ذلك النظام، والعمل على فض حلفائه من حوله، وتبصير من ضللهم بحقيقته، ورفع وعي ودرجة سخط جماهير الشعب عليه، وحشدها ضده، بما يجعل الثورة على رأس سلم أوليات الحزب.

توصيف الثورة

الثورة عصية على التصدير، بل تتضج داخل مجتمعها. كما لا تقع بالصدفة، أو تصنع حسب الطلب، على المسطرة.

إنها أعلى أشكال الصراع الطبقي، إنها التغيير الجذري في البني الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، والثقافية. إنها إطاحة طبقة اجتماعية بأخرى. وهي ليست مؤامرة، أو إنقلابا تنفذه كوكبة من الثوريين، تبقي القديم على حاله. لكنها عمل كفاحي، بالجماهير، تتقدمه، وتقوده الطبقة، بحزبها السياسي.

هذه الثورة نتيجة منطقية:

- لإستفحال التناقضات الطبقية في القطر المعني،
- للأزمة العامة على نطاق المجتمع،

وانفجار الغضب الشعبي.

معروف بأن مرد شتى التغييرات في المجتمع إلى تطور تناقضاته الداخلية، أساساً: التناقضات بين طبقاته، بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بين القديم والجديد. بما يدفع المجتمع إلى الأمام، وصولاً إلى إنتصار الثورة، وحسم كل هذه التناقضات، مفسحة المجال لتناقضات جديدة.

سيناريوهاتها

لا تتم الثورة وفق "كتالوج"، بل بسيناريوهات شتى، تصوغها شروط مختلفة، في مقدمتها طبيعة التحالفات، وتوجهات القادة، لذا نرى:

- أزمة وزارية، ترافقها مظاهرات جماهيرية حاشدة مديدة (براج)،
- حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، يشتعل إنطلاقا من الريف (الصين)،
- ثورة عمالية في العاصمة (بتروجراد)،
- مفاوضات دبلوماسية بين حلفاء، تستند إلى حراب الجيش الأحمر (أقطار شرق أوروبا)،
- حرب عصابات وطنية، مستقلة (كوبا، وفيتنام).

السلطة هدفاً

على أن هدف الثورة يبقى واحداً: السلطة، إنتزاعها، والإحتفاظ بها، والدفاع عنها. حيث يتطلب الشأنان الأخيران عملاً أيديولوجيا، ودعائيا، وتنظيميا، نشطا ودؤوبا.

اللافت أنه بقدر الإقتراب من لحظة إنتزاع السلطة، بقدر تزايد العقبات أمام هذا الانتزاع. فحشد الثورة لقواها، تقابله السلطة المتداعية بتجميع قواها، والرد بكل شراسة. ما يجعل العنف ضرورة ثورية، حيث لم يحدث أن تخلت طبقة ما عن السلطة، طواعية، بل إنها لا تسلم بالهزيمة، وتواصل المحاولة.

خلال الكفاح، يلتحم السياسي بالإقتصادي والإجتماعي. وفي فترات الهدوء النسبي، يتقدم الإقتصادي، ويحدد بدوره الإجتماعي والسياسي. وحين يخلي الهدوء مكانه لتفاقم الأمور، يتقدم السياسي، ويحدد العاملين الآخرين.

الإنتفاضة

بحسها السياسي، تلتقط قيادة الحزب نضج ظروف الإنتفاضة، في منعطف حاسم من مسيرة الثورة، حين يكون نشاط الطليعة في الذروة، وكذلك تذبذب العدو.

هنا تبادر القيادة إلى اتخاذ قرارها بتفجير الإنتفاضة، دون تبكير أو تأخير.

إن خطى الحزب الواثقة والجسورة، من شأنها شل ذبذبة العناصر المترددة، لصالح الثورة، وزيادة إرباك السلطة، وفزعها.

إلى ذلك فإن الإنتفاضة لن تظفر بالنصر، بدون خطة سليمة، قيادة جسورة، متمكنة من نظرية الثورة، وحزب محكم فاعل، وتحالفات صحيحة، فضلاً عن شرط القضية العادلة، ناهيك عن الديمقراطية.

بعد اتخاذ قرار تفجير الإنتفاضة، يتقدم الحزب الشعب. متجنباً التردد، أو التلاعب بالإنتفاضة، حريصاً على تحقيق

إنتصارات يومية، مهما بلغ تواضعها، وعلى رفع الروح المعنوية، وعلى شل تذبذب العناصر المترددة، وعلى إرغام العدو على التراجع، والتحلي بالجرأة، أبداً.

بعد قرار الإنتفاضة، ثمة إجراءات وخطوات لا مفر منها، بدءاً من تشكيل هيئة أركان حرب الإنتفاضة، وتنظيم وسائط إتصال سريعة، دائمة، وآمنة مع شتى فصائل الإنتفاضة، وتوجيه القوات الأشد لإحتلال المراكز الحساسة في الدولة، وإعتقال رموز الدولة السياسيين والعسكريين، وإحتلال مداخل العاصمة، وقطع طرق الإمداد عن القوات المعادية، وتعبئة الجماهير المسلحة، والعمل على إجتذاب وحدات من الجيش إلى الانتفاضة.

هنا تغدو حرب الأنصار حرباً أهلية، لا مفر منها. يسوّغها فهمنا لطبيعة الصراع الطبقي. فمثل هذه الحرب إمتداد طبيعي، وتفاقم محتوم للصراع الطبقي.

إستنتاجات

لا تنضج الثورة بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بالوضع الثوري. كما أن الثورة لا تندلع بالصدفة، ولا تصنع وفق "كتالوج"، أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم الشعب. بمعنى أنه يستحيل تصدير الثورة، كما أنها لا تتجزء، تلقائياً. بل بإنتفاضة، يتم التحضير بجدية لها، بالحزب، والقيادة، التي تجترح استراتيجية صحيحة، وتمارس تكتيكات صائبة، وتنسج تحالفات سليمة.

٦ ـ الاستراتيجية والتكتيك

هب أنك وضعت نصب عينيك الوصول إلى قمة جبل، حيث الثروة، التي تضمن لك حياة رغدة، ومستقبلاً آمناً. فماذا تفعل؟ علماً بأن مئات الكيلومترات تفصلك عن هذا الجبل، ناهيك عن الوعورة الشديدة، والمشقة الطويلة بين سفح الهرم وقمته.

يبدأ الأمر بوضع خطة، تتضمن الهدف النهائي للرحلة، ومعداتها، وحلفاءك فيها، والعقبات والأعداء، عدا المحطات التي توقف عندها، بهدف الإستراحة، ولإستعراض أين أخطأت وأين أصبت، فيما انقضى من الرحلة، وكيف أتجنب العثرات اللاحقة. لأنتقل إلى تجهيز عدة الرحلة، بدءاً من "البوصلة"، والمنظار المعظم، والبندقية، والسكين، والزاد، والماء، وعدة الصعود إلى الجبل، والخيمة الصغيرة، والفراش الصغير الخفيف، وما إليه من تحضيرات.

خلال الرحلة، قد يتحتم أن تكمن هنا، وتظهر هناك، تزحف مرة، وتسير على أقدامك مرات، أو تقرر التوقف. وسواء تراجعت مضطراً، أو تقدمت بسهولة، فلا تنسى هدفك، أو تتنازل عن الوصول إليه، تحث الخطى مرة، وتتمهل مرات، تستطلع بالمنظار المعظم طريقك، وما يعترضه من عقبات وأخطار، وتتعرف إلى موقعك من الطريق، بواسطة البوصلة، تنام سويعات، لتجدد نشاطك، لكنك تظل، أبداً، يقظاً، حذراً من المفاجآت، متحسباً لأسوأ الاحتمالات.

قد تضطر إلى تخطي ميادين تعج بالسيارات، وتفتقر إلى إشارات المرور، وتغيب عنها الشرطة المنظمة للمرور، فيما

السيارات تمر في سرعة البرق، في شتى الاتجاهات، وليس أمامك إلا أن تتسلل من بينها، دون أن تعرض حياتك للخطر، أو حتى تفقد إتجاهك.

بعد ذلك، قد يعترضك نهر، أو شلالات، فتضطر للسباحة، أو يقابلك وحش كاسر، فتضطر للاشتباك معه، أو تتجنب هذا الاشتباك، أو تختار الإلتفاف من حول موقع الوحش، كل ذلك وأنت محافظ على إرتباطك الحميم بالهدف. بل قد تعترضك صخرة كأداء، فلا تضيّع وقتك في محاولة اختراقها، أو التسلق من فوقها، فتعرّض رحلتك، أو حياتك كلها للخطر.

المهم في هذا كله، ألا تثنيك العقبات عن الهدف. وفضلاً عن تشبثك بالهدف، ثمة ضرورة مرونتك الشديدة في إجتياز الطريق إليه.

أما الطامة الكبرى، فتقع إذا ما استهواك التلاعب في الطريق، على حساب الوصول إلى الهدف، أو إذا تراجعت بلا سبب، أو إذا غذيت الخطى، عندما يتطلب الأمر تباطؤاً في السير. أو إذا اشتبكت في معركة كان يجب تجنبها، أو إذا أنت تخليت عن معركة ضرورية. المهم أن تفلت من خطيئة رد الفعل، وتؤدي دورك بعقل بارد، وقلب حار.

لعلنا نلاحظ بأن مخترعي السيارات أعدوا لها معدلات سرعة مختلفة، فضلاً عن توفيرهم إمكانية التراجع لها. ولو كان أولئك المخترعين صمموا السيارات على أساس انطلاقها بالسرعة القصوى، دوماً، لوقعت كوارث.

بعد هذا التبسيط، حيث قمة الجبل هي الهدف الإستراتيجي، والخطة للوصول إليها هي الإستراتيجية، أو البرنامج، أما الوسائل والمسالك، فهي مجرد تكتيكات. ثمة ضرورة لتعميق هذا كله.

في السياسة كما في الحرب، في الحزب كما في الجيش، ثمة ضرورة قصوى للإستراتيجية. غني عن القول بأن الإستراتيجية في الأولى سياسية، وفي الثانية عسكرية، لكنها في الحالين تبقى بذات السمات والمكونات، إلى حد بعيد.

ما أن يقوم الحزب السياسي حتى يبادر إلى وضع إستراتيجيته، التي تحدد مسار مرحلة ثورية كاملة. ما يتطلب صياغة برنامج سياسي، يحدد طبيعة المرحلة الثورية الراهنة، والهدف الإستراتيجي البعيد، والأهداف التكتيكية القريبة، فضلاً عن أطراف معسكري الثورة والأعداء. الأمر الذي يقتضي قراءة علمية لواقعنا، وتمكناً من نظرية الثورة، وإلماماً بالقوانين الموضوعية للتطور الإجتماعي.

تكمن المسألة الإستراتيجية الأشد أهمية في اجتذاب أوسع دائرة من الشعب إلى الكفاح.

فيما تتحدد مهمة القيادة الإستراتيجية في استخدام كل القوى الاحتياطية، وفق الشروط التالية:

أولاً- مركزة القوى الرئيسية للثورة، في اللحظة المناسبة، على أضعف نقطة لدى العدو، عندما تكون ظروف الثورة قد نضجت، ويصبح انضمام الاحتياطي إلى الطليعة الشرط الحاسم للنصر، عبر الحشد، والحسم، والمبادأة، ومراكمة النجاحات الصغيرة.

ثانياً- التقاط اللحظة الثورية، حيث تصل الأزمة إلى ذروتها، وتبلغ جاهزية الطليعة للكفاح مداها، وتنحاز القوى الاحتياطية لهذه الطليعة، فيما يستبد الإرتباك والعجز بالعدو.

ثالثاً- بعد أن تحدد قوى الثورة الاتجاه، يتم السير فيه، بلا تردد.

رابعاً- المناورة بالقوى الاحتياطية، بشكل يمكن معه التراجع المنظم، تفاديا لهجوم معاد كاسح، وكسباً للوقت، وإضعافاً لمعنويات العدو، وتحضيراً للانتقال إلى الهجوم.

أما القيادة التكتيكية، فجزء من القيادة الإستراتيجية، خاضع لمهماتها ومقتضياتها. إن مهمة القيادة التكتيكية هضم جميع أشكال الكفاح وصيغ التنظيم، وتأمين استخدامها الصحيح، لمراكمة نتائج تقصر الطريق إلى النصر. وتنحصر شروط هذا الاستخدام الصحيح في:

١) اختيار الشكل الملائم من أجل دفع الشعب في خط الثورة. بعد أن يدرك الشعب بالتجربة، صحة شعارات الثورة.
٢) التقاط الحلقة الرئيسية، التي إن شددناها سحبنا كل الحلقات.

المرحلة الثورية

ثمة مراحل استراتيجية، يميّزها عن بعضها البعض المحتوى السياسي، وأطراف معسكريْ الثورة والأعداء.

١) مرحلة الثورة الوطنية، المعادية للاستعمار،
٢) مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ضد الإقطاع والقهر الأجنبي،
٣) مرحلة الثورة الاشتراكية، ضد الاحتكارات والراسمالية الكبيرة.

إن التناقض بين الطبقتين الرئيسيتين (العمال والرأسماليين) يحتل مرتبة التناقض الرئيسي، التي تخضع

لها بقية التناقضات (الثانوية) في المجتمع. مع ذلك ثمة فئات وسطى بين هاتين الطبقتين، لا مفر من العمل على كسبها، بعد شل تذبذبها لصالح الثورة. مع الحرص على وحدة الطبقة العاملة. فمن الجريمة أن نلقي بالطليعة، وحدها، في المعركة الحاسمة، دوناً عن بقية الطبقة، وحلفائها.

البرلمان

حتى المشاركة في البرلمان البرجوازي، تعتبر شكلاً نضالياً. فمثل هذا البرلمان ميدان للصراع الطبقي، فضلاً عن أنه يتم فضح ممارسات العدو الطبقي من فوق منبره. ناهيك عما توفره الحملات الانتخابية من مجالات رحبة لطرح برنامج الحزب، وشعاراته، وتدريب أعضائه على التعامل مع أبناء الشعب، والتواصل المديد معهم، ناهيك عن انه بدون نزول مرشحين شرفاء، فإن البرجوازية لن تضطر إلى التزوير في الإنتخابات.

هنا لا ضير من إقامة تحالفات انتخابية مؤقتة، مع أفضل المرشحين، وإن لم يصلوا إلى مستوى الحلفاء السياسيين، بسبب اختلاف أهدافهم السياسية، اختلافاً جذرياً، عن أهداف الثورة. على أن لا تتعارض تلك التحالفات الإنتخابية مع تحالفاتنا السياسية، أو تأتي على حسابها.

بعد الدخول تحت قبة البرلمان، تتبلور مجموعة برلمانية مقاتلة، ينأى أفرادها بأنفسهم عن التفاهات، والمهاترات، ويضعون نصب أعينهم تنوير الشعب، والكفاح من أجل انتزاع تشريعات لصالحه، والتصدي لمحاولات تمرير تشريعات معادية له.

مع هذا فإن البرلمان لا يصلح أداة للتحول السلمي إلى الاشتراكية، إلا إذا توافرت قوة تحمي هذا التحول، وتضمن استمراره. ولنا في تجربة تشيلي خير مثال.

على أن ثمة ما يبرر العمل في البرلمان البرجوازي. فيكفي أن الشعب لا يزال يثق به، أما إذا غاب هذا الشرط، فربما كان ضمن مؤشرات قرب سقوط النظام، الأمر الذي يحتم مقاطعة ذلك البرلمان.

في الوقت ذاته علينا ألا نبالغ في أهمية النضال البرلماني. إنه مجرد شكل نضالي مساعد.

التسويات

تواجهنا في العمل اليومي مشكلات تكتيك. ومن البديهي ألا يتم التفكير في الأسلوب (التكتيك) إلا من خلال الإستراتيجية، والخضوع لها. فالتكتيك يطبق الإستراتيجية، وإن بشيء من النقصان والمرونة.

يقف الانتهازي اليميني عند السطح، مكتفياً بالتكتيك، متجاهلاً الإستراتيجية، بينما يتمترس فوق اليساري بالمبادئ، بالقوانين، بالجوهري فحسب، بالإستراتيجية دون التكتيك.

من هنا التسويات والحلول الوسطى، التي تفرض نفسها، تكتيكياً. حيث على الحزب أن يناور، من أجل كسب المزيد من الحلفاء، وعزل هذا العدو أو ذاك، للتفرغ من أجل محاربة عدو واحد، فمن الغباء فتح جبهات عدة، في آن. ناهيك عن مزية ضرب العدو بالعدو. والتسوية مع الأعداء ممكنة، أولاً إذا ما خففوا عداءهم لنا، وثانياً إذا لم تقيد هذه التسوية حركتنا، بل تفيدها.

إن اللجوء إلى الحلول الوسطى ضروري، أحياناً، بسبب تعقيدات النضال، حيث التكوين المتباين للعاملين في المجتمع الراسمالي. ويمكن التعامل مع الحلول الوسطى، باعتبارها مقدمة للقيام بحركة التفاف، أو لتجنب مناورات العدو، أو من أجل تراجع مؤقت، في سبيل إنقاذ قوتنا الضاربة. إننا أشبه بمتسلق جبل وعر، يضطر للسير بصورة متعرجة، بل التراجع أحياناً، أو العدول عن الإتجاه الذي سبق أن اتخذه. كل ذلك لتفادي صخور كأداء، أو وحش كاسر. عدا مثل مهاجمة عشرة آلاف جندي لخمسين ألف جندي معاد، دون أن ينتظر الأولون ارتفاع حجمهم إلى مئة ألف. في الخيار الأول لا يكون "الهجوم خير وسيلة للدفاع"، وفي الثانية يغدو الهجوم انتحاراً.

على أن القضية تتجسد في كيفية استخدام الحلول الوسطى والإصلاحات. الإصلاح عند الانتهازي اليميني هو كل شئ، بينما يزدري فوق اليساري هذا الإصلاح، ويرفضه، أما الثوري فلا يرى في الإصلاح إلا النتاج الثانوي للثورة. إن كل إصلاح مسمار في نعش العدو، مدماك في بناء الثورة. من هنا يقبل الثوري الإصلاح للتنسيق بين السري والعلني، لتوظيف الإصلاح في خدمة النشاط السري، ومن أجل رفع الجاهزية الكفاحية للشعب، وتقريب يوم الخلاص من العدو. أما الانتهازي اليميني فيقبل الإصلاحات بديلاً عن الثورة، ويتخلى عن النشاط السري، متجاهلاً ضرورة تهيئة الشعب للثورة.

من جهة أخرى، يستحيل أن تحيق الهزيمة بالعدو، عبر الهجوم المباشر وحسب. والحلول الوسطى ضرورية مع العدو، "من أجل الإفلات من معركة ذات مزايا للعدو". إذا كان الغرض من تلك الحلول تجنب الهزيمة، أو ادخار القوة للمستقبل، أو مراكمة قدرات الثورة، وإضعاف العدو، وإذا كانت هذه الحلول لا تشل ايديولوجية الثورة، أو تقطع

الطريق على استمرار النضال، وإذا لم تكن تلك الحلول الوسطى موازية للهزيمة نفسها.

لا يصبح الإصلاح خطوة في طريق الثورة، إلا إذا كان زمام الموقف بيد الثورة. ولأن الإصلاح النتاج الثانوي لنضال الحزب، فإنه مع انتصار الحزب يصبح الإصلاح هدنة ضرورية، خاصة إذا كانت القوى المتاحة للحزب غير كافية لتحقيق هذا الإنعطاف، أو ذاك، من الإنعطافات الحاسمة في خط الثورة.

غني عن القول بأنه في ظروف تراجع الثورة، لا مفر من التخلي عن بعض مكاسب الثورة، لتجنب المواجهة مع عدو قوي، وكسب الوقت لتثبّت الثورة مركزها، وتبني قوتها، عدا الأهمية القصوى لاستغلال التناقضات في صفوف الأعداء. **وعلينا الحذر من شعار "كل شئ أو لا شئ"!**

على أن ثمة حلولاً وسطى تعد خيانة للثورة، إذا أعاقت النضال الأيديولوجي والسياسي، والعمل التنظيمي، والدعائي، والجماهيري للحزب، وإذا حرمته تلك الحلول من حرية اختيار حلفائه، وقطعت عليه مواصلة الكفاح.

في الحرب، عندما يميل ميزان القوى لصالح العدو، علينا أن نغادر الحلول الوسطى والتسويات. ذلك أن **التسوية تعكس ميزان القوى في ميدان القتال، مما يجعلها هنا أقرب إلى التصفية دون التسوية.** قال مترنيخ، سنة ١٨١٥، بأنك **"لن تستطيع أن تحرر أرضاً أبعد مما تصل إليه دانة مدفعك".** أما ديجول فقرر، محقاً، بأن **"من لا يملك مفتاح الحرب لا يملك مفتاح السلام". وشتان بين السلام العادل، الذي يعيد كل الحقوق إلى أصحابها، وبين الاستسلام لإرادة العدو. هنا نكون إزاء اتفاقات إذعان.**

أخيرا، حذار من الإعلان الصاخب عن الهدف الإستراتيجي، في سبيل تبرير تكتيك خاطئ. فيما تملي الرابطة بين الأهداف التكتيكية والهدف الإستراتيجي واجبات كل معركة على حدة.

لأن الهدف الاستراتيجي لا يتحقق بضربة واحدة، أو في غمضة عين، بل عبر منحنيات من التقدم والتراجع، الصعود والهبوط، الدفاع والهجوم، لذا ثمة ضرورة للتمكن من شؤون التكتيك.

التكتيك

ما أبعد التكتيك عن الفهلوة، وخفة اليد، ولعبة الثلاث ورقات، إنه علم وفن، في آن. فهو الأساليب، الأهداف القريبة، الشأن المتغير، وسياسة المدى القصير.

أما مهمة التكتيك فتنحصر في تحديد أشكال النضال، المتفقة والموقف، في اللحظة الراهنة، والموصلة إلى الهدف الإستراتيجي. فالتكتيك جزء من الإستراتيجية، خاضع لها، ووظيفته أن يخدمها.

لذا على الحزب وضع التكتيكات المتفقة مع ميزان القوى، في اللحظة المعينة. ويكيف الحزب تكتيكاته وفقاً للظروف المتغيرة. ففي النهوض الثوري يجري تعزيز النضال بتكتيكات هجومية، تخلى مكانها- في حالة الإنحسار الثوري- لتكتيكات دفاعية. إن جوهر القضية ينحصر "في معرفة كيفية تطبيق هذا التكتيك، لأغراض الصعود بالمستوى العام لوعي البروليتاريا، وثوريتها، وقدرتها على النضال، وعلى الانتصار، لا النزول بذلك المستوى".

غني عن القول بأن كلا المبالغة والتهوين في قوة معسكر الثورة، أو في درجة نضج العوامل الذاتية والموضوعية، تتمخض عن نتائج كارثية.

مع ملاحظة أن لا قوالب تكتيكية وسياسية مسبقة. كما لا تقبل التكتيكات النسخ عن تجارب أخرى، دون مراعاة الفوارق في المكان، والزمان، وموازين القوى ... الخ.

المرونة

لا مفر من الحسم في الإستراتيجية. فيما يتطلب التكتيك أقصى درجات المرونة. حيث يمكن أن يتكيف سريعاً مع شروط المعركة المتبدلة، دوماً.

تحتاج التكتيكات إلى شعارات سياسية، تقنع الشعب بسلامة سياسة الحزب، الأمر الذي يحتل الموقع الأهم في تكتيكات الثورة.

كما يسهم الشعار السياسي الصحيح في اجتذاب الشعب إلى صف الثورة، وحشده وراءها. وتتم صياغة الشعار السياسي فور وقوع الحدث السياسي. وربما كان الشعار الصحيح اليوم، خاطئاً غداً.

إنها شعارات خاصة بالمهام الكفاحية الملحة. لذا يجب أن تكون بسيطة، مكثفة، سهلة الهضم.

على أنه يستحيل حشد الشعب خلف الثورة بدون النضال الديمقراطي، الذي يراكم نجاحات متواضعة، لكنها ضرورية للثورة، التي تضع إشاعة الديمقراطية على رأس جدول أعمالها، دوماً.

أما العمل النقابي فلا يجوز للمناضل أن يشترط الانخراط في النقابات النظيفة، فحسب. فثمة ضرورة قصوى لاقتحام النقابات ذات القيادات الصفراء، لدحر هذه القيادات، وتخليص جماهير العمال من بين براثنها.

عندما يلتقي نضج الطرفين- الموضوع والذاتي- فإن اللحظة الثورية تكون قد أزفت، وينبغي على قيادة الثورة أن تحدد ساعة الصفر، اليوم وليس غداً، بعد التأكد من جاهزية الشعب الكفاحية.

إلى ذلك علينا الحذر واليقظة تجاه الانحرافات. حتى الحزب اليساري لا يخلو من التطرف اليميني واليساري. حيث يولي التطرف فوق اليساري الأهمية الأولى للعامل الذاتي، فيبادر أصحاب هذا التطرف إلى تبني خط هجومي، دوماً، دون مراعاة لجاهزية الشعب للنضال والتضحية، كما ينكرون الحاجة إلى العمل السياسي الدؤوب، ويستصغرون شأن النضالات المطلبية، ويكتفون بالدعاية، وأحياناً بمجرد إطلاق الجملة الثورية، ولا يقدّرون حاجة الشعب الماسة إلى الخبرة السياسية، ويزدرون الحلول الوسطى، ويدينون التراجعات الاضطرارية.

إن جذر فوق اليسار يكمن في عدم الثقة بقدرات الشعب، والعجز عن الإندماج به.

فيما يتجاهل الانتهازيون اليمينيون الوضع الثوري، واللحظة الثورية، وإستراتيجية الثورة. ويعتنون بالإصلاح دون الثورة، ويمارسون التكتيك على حساب الإستراتيجية.

كلا التطرفين يضران بالثورة، وهما وجهان لعملة واحدة. ولأن المواقف السياسية دائرة وليست خطاً مستقيماً، فإن نقطة أقصى اليسار تقع فوق نقطة أقصى اليمين، حسب القائد الوطني الديمقراطي الصيني، صن يات صن.

إن الإتجاه الثوري ينطلق من المنهجية والنظرية، من أكثر المناهج نضجاً، ليضعها موضع التطبيق، مفسحاً المجال لتعديلها، وإثرائها. بينما تولع الانتهازية بالاتكالية، وفوق اليسار بالإرادوية*.

استنتاجات

- توفر الإستراتيجية للحزب والشعب الوضوح السياسي، عبر تحديدها مسار مرحلة ثورية كاملة.
- بينما يتجاهل المنحرف يميناً هذه الإستراتيجية، مكتفياً بكل ما هو إصلاحي، ومرحلي تكتيكي. في مقابل استهانة فوق اليساري بالشأنين الأخيرين، مكتفياً بكل ما هو استراتيجي، متمسكاً "بكل شئ، أو لا شئ".
- فيما الإصلاح والمرحلية مجرد خطوات تقربنا من الهدف الإستراتيجي، مادام الإصلاح والمرحلية لم يقطعا الطريق علينا في سبيل الوصول إلى الهدف الإستراتيجي.
- علينا وضع كل موضوع في حجمه الصحيح، دون تضخيم، أو تصغير، وأن يكون ردنا في حدود هذا الحجم، فلا نقصف بعوضة بصاروخ أرض- جو، ولا نهش طائرة حربية بمنشّة.
- فضلاً عن وضع أسوأ الاحتمالات في اعتبارنا، ونحن نمارس أي تكتيك، في سبيل زمام الموقف في أيدينا، من أجل اختيار تكتيكات لاحقة.
- غني عن القول بأن الحسم حتمي في الشأن الإستراتيجي. بينما تتسم التكتيكات بالمرونة. والأخيرة تتحصر في الأساليب، والأهداف قريبة المدى، وتعمل

---

* الإرادوية: اتجاه يُعلي لصحابه أمانيهم على الوقائع الصلبة. ويحلون إرادتهم محل القوانين الموضوعية. إنها أحد تجليات النزعة الذاتية في العمل، حيث يجري اتخاذ قرارات، وممارسة أعمال اعتباطية، صادرة عن رغبات ذاتية، متجاهلة الظروف الموضوعية، والخبرة الإيجابية المتراكمة.

في خدمة الهدف الإستراتيجي. بعد هذا كله، لعل المؤكد
أن أساليب الكفاح هي الأمر الجوهري في التكتيكات.

٧ـ أساليب الكفاح

للسيد ياسر عرفات سجايا لا يمكن إنكارها، في مجالات شتى، من بينها مجال أشكال الكفاح.

لقد وسع الله على عباده المناضلين بفيض من أشكال الكفاح، السياسي منها، والمسلح، والمطلبي (النقابي)، والبرلماني، والدبلوماسي، والدعاوي. إلا أن عرفات ظل دأبه الاكتفاء من هذا الفيض بشكل كفاحي واحد، مستغنياً عن بقية عطية الله في هذا الصدد. لذا وجدناه يصر– منذ تأسيس "فتح" (خريف ١٩٦٣)– على الاكتفاء بالكفاح المسلح "أسلوباً وحيداً لتحرير فلسطين". وبذا أدان سيادته– بجرة قلم– بقية أشكال الكفاح، ولفظها، بعد أن استصغر شأنها.

مع ذلك، ليته ظل على هذا الموقف المتعسف، بل انتقل، بعد ربع قرن (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨)، ليدين الكفاح المسلح، بالذات، بعد أن وصمه بالإرهاب، بينما تحتمه كل الشرائع الأرضية والسماوية، وتسوّغه ضد المحتل الغاصب.

أي أن عرفات انتقل من الإكتفاء بالكفاح المسلح، نابذاً ما عداه من أشكال الكفاح، مستديراً، بعد حين، مئة وثمانين درجة، لينبذ الكفاح المسلح، بعينه، مكتفياً بالأسلوب الدبلوماسي، دوناً عن كل أشكال الكفاح، بعد أن دمغ عرفات الكفاح المسلح الفلسطيني، بالإرهاب. مديناً بذلك كفاحاً شعبياً متواصلاً في تقطع، منذ قرابة القرن، في محاولة من عرفات لقطع الطريق على الأجيال الفلسطينية اللاحقة. بل إن عرفات عاد يتلاعب بالكفاح المسلح، حتى

أنه لم يتورع عن التلويح بالرجوع إليه، من وقت لآخر، مع إحساسه بالحبل يضيق من حول عنقه. وكأن الكفاح المسلح يمكن أن يندلع بمجرد ضغطة على الزر، مثل أي إطلاق نار في عُرس، أو حفل طهور. فالخبرة التاريخية تؤكد بأن ما يحدد أشكال الكفاح ليس مزاج هذا الزعيم أو ذاك، بل الإرادة الشعبية، وطبيعة المواجهة، ومدى نضج العامل الذاتي، أساساً.

ذلك أنه لا غنى عن الإرادة الشعبية في هذا الصدد، حيث يستحيل على أية جماعة خوض شكل كفاحي، ما لم يتهيأ الشعب لقبوله، والاستعداد لما يحمله هذا الشكل الكفاحي من تضحيات. إذ بدون تلك الإرادة الشعبية يصبح خوض هذا الشكل الكفاحي مغامرة، لأن الشعب منفض من حول ذلك الشكل الكفاحي، خاصة وأن الطليعة لا تناضل نيابة عن الشعب، بل به، وفي مقدمته. فضلاً عن أن احتضان الشعب لكفاح أبنائه المناضلين أمر في غاية الأهمية، فالشعب من يرعى هؤلاء المناضلين، ويخفيهم، عند الضرورة، ويمدهم بالعون، وبالدماء الجديدة. ما يجعل انفصال الطليعة عن الشعب عملاً مغامراً، فوق يساري، بل كارثياً.

فنحن أعجز من أن ننظّم مظاهرة شعبية، لا يقتنع الشعب بالأسباب الداعية لتنظيمها.

أما طبيعة المواجهة، فلها نصيب غير قليل في تحديد أشكال الكفاح. ذلك أنه من غير المستساغ خوض الكفاح المسلح في معالجة تناقض ثانوي غير عدائي. فإذا تم اللجوء إلى الكفاح المسلح هنا، فإنه يدخل في مضمار المغامرة، والتطرف فوق اليساري، ومآله إلى فشل مؤكد.

حتى بعد توفر الإرادة الشعبية، وتحديد طبيعة المواجهة، المنضوية تحت بند التناقض الرئيسي العدائي، فإنه يبقى

محدد العامل الذاتي، المتمثل في استعداد الطليعة، ماديا ومعنويا، لخوض الشكل الكفاحي المعني. فتتهيأ الطليعة، فكريا، وتتسلح، ويتدرب أعضاؤها، ويجهّزون مخابئهم للسلاح والذخيرة، بما يضمن الأمن والاستمرار للكفاح المسلح. إذ لا يقصد بخوض الكفاح المسلح، عمل أو عملين في هذا الميدان، لمجرد تسجيل موقف للتاريخ، وكفى الله المؤمنين القتال.

إلى ذلك، حين يقع اختيارنا على شكل كفاحي بعينه، فإن ذلك يجب ألا يلغي حرصنا على مواصلة خوض كل أشكال الكفاح. مع تقديم شكل منها على ما عداه، وتأخير آخر، حسب مقتضيات المواجهة، وتقدير الموقف*، الذي قد يدفعنا إلى الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، أو العكس، فضلاً عن المهادنة، أو التسخين، واضعين في الاعتبار ميزان القوى** وما يعتريه من تبدلات.

على أن الطليعة المعنية لا تستسلم إلا لطبيعة المواجهة، فيما تخوض تلك الطليعة نضالاً تحضيريا مضنيا، لتهيئة الشعب لهذا الشكل الكفاحي أو ذاك. هنا لا يجب أن تتعامل

---

* تقدير موقف: إنه جملة الأنشطة التي تتضمن جمع المعلومات الضرورية لاتخاذ قرار. الأمر الذي يتطلب تحليل هذه المعلومات، بعد جمعها، لتقديمها إلى صانع القرار، حتى يسترشد بها. وتشمل العناصر الأخرى في اتخاذ القرار الإستراتيجي: فكرة القيادة السياسية، وقراءة الواقع السياسي (العالمي، والإقليمي، والمحلي)، فضلا عن المزاج الشعبي السائد، والوضع الإقتصادي، وتحديد أطراف معسكري الثورة والأعداء. وتمتد هذه العناصر– في العمل العسكري– لتشمل: طبيعة مسارح العمليات، ومستوى الشؤون الإدارية، عموما.

** هو جملة المعايير التي تستخدم في المقارنة بين قوة طرفين على وشك الدخول في مواجهة، أو دخلاها فعلا. ويقصر البعض هذه المقاييس على الشأن العسكري، فحسب، مثل: التسليح، التدريب، حجم القوات، ومهارة القادة. فيما يوسع آخرون مدى هذه المعايير، عن حق، إلى: مدى إشاعة الديمقراطية، وقوة البنى (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، والنقابية)، والتقدم العلمي، ورسوخ القيم الوطنية، ومدى إحكام التنظيم وفاعليته، وسلامة البرنامج السياسي، والتحالفات، ناهيك عن عدالة القضية محور الصراع.

الطليعة بتقديس غير مبرر مع عفوية الشعب. كما أن على الطليعة نفسها ألا تخلد إلى عدم جاهزية العامل الذاتي، بل إن على تلك الطليعة المبادرة إلى تخزين السلاح، وتدريب أعضائها على استخدامه، في سبيل تجاوز عائق قصور العامل الذاتي.

إلى ذلك ثمة ضمانات لاستمرار الكفاح المسلح، ونجاحه، وفي المقدمة منها: أولاً الديمقراطية، بداية من الديمقراطية داخل الطليعة نفسها، وثانياً الحزب الفاعل، وثالثاً التحالف الواسع الصحيح، على أساس برنامج سياسي سليم، ناهيك عن الأهمية القصوى للقضية العادلة التي تناضل في سبيلها.

لمحة تاريخية *

تحت عسف الولاة العثمانيين، وضرائبهم الجائرة، شهدت البلاد هبات فلاحية، من حين لآخر. على أن جملة من العوامل تضافرت، فتولدت مقاومة شعبية متزايدة للعثمانيين، بدأت في المجال الفكري، قبل أن تتحول إلى الجمعيات السرية، التي اعتمدت المنشورات السرية.

أما في مواجهة الاستيطان الصهيوني فقد تنوعت أشكال الكفاح، من الهجمات المسلحة، إلى مذكرات الاحتجاج، والتحذير عبر المنشورات، والمقالات، والكتب، والخطب.

مع الاحتلال البريطاني لفلسطين (١٩١٨) استأثر كبار الملاك بقيادة الحركة الوطنية، فألزموها بأشكال كفاح متواضعة، لم تتعد المذكرات، والوفود، والمؤتمرات.

* ننصح هنا بالعودة إلى كتابنا: الحركة الوطنية الفلسطينية، القاهرة، دار الكلمة ٢٠٠٠، من أجل الإلمام بملابسات ومحددات مختلف أشكال الكفاح التي خيضت، على مدى قرن ونصف.

إلا أن ما جرى في هبّة البراق (صيف ١٩٢٩) أكد تحيز الإنجليز للصهاينة، فضلاً عن مدى عقم أشكال الكفاح المعتمدة، هنا تم انتقال الحركة الوطنية إلى الأشكال الصدامية، من انتفاضة ١٩٣٣، إلى حركة القسّام الوطنية المسلحة (خريف ١٩٣٥)، المقدمة الحقيقية لثورة ١٩٣٦ الوطنية المسلحة، التي تخللتها أعمال عصيان مدني، وكفاح مطلبي، وإضرابات سياسية.

مع إخفاق الثورة، ربيع ١٩٣٩، تم الاكتفاء بالإضرابات المطلبية، والتحرك الإعلامي. إلى أن احتدم الصدام المسلح بين المناضلين الفلسطينيين والعصابات الصهيونية المسلحة، غداة صدور قرار تقسيم فلسطين (٢٩ / ١١ / ١٩٤٧).

تحت نير النكبة، حافظ الشعب الفلسطيني على أشكال من الكفاح السياسي، التي قبرت المشاريع الأمريكية لتوطين اللاجئين، وطي قضيتهم الوطنية. فضلاً عن قرابة ١٢ ألف حادثة مسلحة فردية ضد الكيان الصهيوني، أخلت مكانها، منذ ١٩٥٥، لحوادث منظمة، تشرف عليها المخابرات المصرية والسورية. مما أفسح المجال لفصائل المقاومة الفلسطينية كي تخوض غمار حرب كوماندوز، ظلموها فأطلقوا عليها "حرب التحرير الشعبية"!

لكن السنوات الفاصلة بين هزيمة ١٩٦٧ واتفاق الإذعان (أوسلو)، ١٩٩٣، حفلت بخبرات متميزة، تستحق الرصد والتسجيل.

لقد أدت الهزيمة السريعة التي حاقت بالجيوش العربية، على أيدي الجيش الإسرائيلي، في حرب ١٩٦٧، إلى الانتشار الوبائي للإحباط في الضفة الغربية وقطاع غزة، ربما يفوق غيرهما في الأقطار العربية. لدرجة جعلت الناس في هاتين المنطقتين المحتلتين يتوهمون بأن الإسرائيليين يعرفون كل التفاصيل، بل يطلون على ما يدور

في أدمغتنا. واستجد هذا الوهم بتأثير ما أشاعه الإسرائيليون من أنهم نجحوا في اختراق غرف عمليات بعض الجيوش العربية. وهي الأكاذيب التي صنع لها النصر الإسرائيلي الرخيص في تلك الحرب سيقاناً من خشب.

هنا استخف أهالي الضفة والقطاع بكل أشكال الكفاح، بينما حاولت قلة رومانسية الإقدام على الانتحار المجاني، بأن يقوم كل فرد في هذه القلة بإلقاء قنبلة يدوية، أو يفتح رشاشاً على أية دورية عسكرية، أو دبابة إسرائيلية، "وليخط هذا الفرد، بدمه، صفحات بيضاء في كتاب الهزيمة العربية السوداء"! دون أن يمنع هذا كله من تسرب بعض الأدعياء المزاودين، وسط هؤلاء الاستشهاديين. الأمر الذي كشفته الحياة، غير مرة.

إلى ذلك، ثمة من أفلت، بصعوبة، من هذه الرومانسية، وذلك الإحباط، معتبراً ما حدث في حرب ١٩٦٧ مجرد هزيمة في معركة، لا تخلو في دروس وخبرات، تفيد في مواصلة الحرب، وتجنب الهزيمة.

بعيداً عن منطق الدول، اندفعت فرقة ثورية صغيرة، تدفن الشهداء، وترعى أسرهم، وتضمد الجراح، وتدبر مخابئ وبطاقات شخصية مزيفة للعسكريين، الذين بقوا في قطاع غزة. ثم عمدت تلك الفرقة إلى تجميع الأسلحة في مخازن سرية، وتنظيم، وتدريب كل من أبدى استعداداً لمقاتلة الأعداء المحتلين.

بقي المزاج الشعبي المستعصي، بعد أن استبد به الوهم بالقدرات "الخارقة" لقوات الاحتلال الإسرائيلي *. وكانت

---

* لا أزال أذكر كيف هزأت جمهرة الناس في قطاع غزة بتلك الفرقة الثورية، وربما كانت أكثر الجمل ترديداً في هذا الصدد: "كلكم قردين وحارس. حتقدروا على اللي عجزت عنه جيوش مصر، وسوريا، والأردن"؟!. و"يعني حتطلعوا الزير من البير"؟!.

الخطوة الأولى في سبيل إنهاء الإحباط، واغتيال أساطير القدرات الإسرائيلية "الخارقة".

لكن الخطوة الأولى، على بساطتها، كانت شديدة الذكاء. إذ بادرت تلك الفرقة الثورية بإصدار جريدة سياسية سرية أسبوعية، حملت اسم **"المقاومة"**.

بغض النظر عن مضمون هذه الجريدة، يكفي أن مجرد صدورها أكد لجمهرة الناس في قطاع غزة، بأن ثمة ما يمكن عمله في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأن هناك من يستطيع التحرك، في غفلة من الاحتلال، يشترى ورقاً وحبراً من السوق، دون أن يحس به المحتلون، بل تنجح الفرقة الثورية في إخفاء الطابع، وإدارتها، ونقل ما تطبعه إلى شتى مناطق قطاع غزة، دون أن تتمكن قوات الإحتلال الإسرائيلي من اكتشاف أي من هذا كله، أو حتى عرقلته.

من هنا بدأت رحلة جسورة، مدروسة جيداً، هدفها اغتيال الإحباط، والإجهاز على التأثيرات السلبية للهزيمة. وانجز هذا الأمر، بعد بضعة أسابيع، حيث أتى أكله، في شكل أعمال مقاومة مختلفة، عكست مدى الإجماع الاجتماعي، والعمري، والجنسي. فمن كل الطبقات والفئات الاجتماعية، إلى جميع الأعمار، فضلاً عن الرجل والمرأة، في آن.

حدث هذا كله، بينما وقائع أخرى تجري في الضفة الشرقية للأردن. فمع نهوض العمل الفدائي الفلسطيني هناك، منذ ربيع ١٩٦٨، بعد **"معركة الكرامة"** (٢١ / ٣ / ١٩٦٨)، تعزز شعار **"الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"**. فيما تشبث **"الحزب الشيوعي الأردني"** بشعار **"إقامة حكومة وطنية"** في الأردن. وأشهر الحزب هذا الشعار في مواجهة شعار **"العمل الفدائي"**. بدل أن يزاوج الحزب وقيادة العمل الفدائي بين الشعارين، اللذين

يكمل أحدهما الآخر. دون اختلاق تعارض بينهما. الأمر الذي تأخر الحزب الشيوعي في اكتشافه، إلى أواخر ١٩٦٩، حيث عدّل شعاره إلى "حكومة وطنية تدعم العمل الفدائي". فمثّل هذه الحكومة تسند العمل الفدائي، وتحمي ظهره، ليتفرغ الفدائيون للقتال، وهم مطمئنون إلى أن الطاعنات لن تأتيهم في ظهورهم. ومن جهة أخرى تسهم الحكومة الوطنية في ترشيد العمل الفدائي، وتشارك في تصويب خطاه، وإغنائها بالطابع السياسي، حتى لا يتحول ذلك العمل إلى مجرد سلوك سادي، يخصّب الأرض لنمو المافيات، وعصابات قطاع الطرق، والمهربين، وما إليه.

حتى حين واصل العمل الفدائي مسيرته، ساد اتجاه يدعو إلى الاكتفاء بإطلاق النار، مما يحل كل المشاكل، ويسحب بقية حلقات السلسلة. وإن كانت لطمة قوية وجهت إلى هذا الاتجاه، مع الهزائم التي حاقت بالعمل الفدائي، الذي تأخر إيمانه بضرورة أشكال الكفاح الأخرى، وحتى أخذه بها جاء على نحو مشوّه.

دار الزمن دورته، وخرج العمل الفدائي من الأردن، إلى لبنان، ثم خيضت حرب **أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣**، ونقلت العرب من حالة "اللاحرب واللاسلم"، إلى حالة "اللانصر واللاهزيمة". والأنكى أن السادات كان يضمر أمراً من وراء تلك الحرب، بدأ في تنفيذه بصك شعار "٩٩ في المئة من أوراق اللعبة في يد أمريكا". وإن كان عرفات قد رفع هذه النسبة، لاحقاً، حتى وضع كل البيض في سلة الإدارة الأمريكية. وقلب ظهر المجن لكل أساليب الكفاح. وأطلق على الاستسلام لإرادة الأعداء إسم "**هجوم السلام**"، ووصف الذين صنعوا اتفاقات الإذعان بالفدائيين الجدد. وانتهى عرفات إلى تزيين الخضوع لعدونا الأول: الإمبريالية الأمريكية، ودرب أفراد أجهزة أمن الحكم الذاتي على أيدي رجال المخابرات المركزية الأمريكية، واستحدث مركزاً لهذه المخابرات في مناطق الحكم الذاتي. وبذل

عرفات قصارى جهده لتوفير الأمن لإسرائيل والإسرائيليين، فلاحق، واعتقل، وقتل كل من استمر مكافحاً ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي أفقده الحكم الإداري الذاتي المحدود طابعه المباشر، والصريح، ليس إلا. فأمكن للحكم الإداري أن يجهض انتفاضة الحجارة، التي اجترحها الشعب الفلسطيني، منذ أواخر ١٩٨٧، فأرهقت إسرائيل، وأحرجتها أمام الرأي العام العالمي، في وقت أشهرت فيه فصائل المقاومة الفلسطينية إفلاسها.

وبعد،

فربما نحن، اليوم، في أمس الحاجة إلى إعادة النظر، في سبيل اجتراح أكثر أشكال الكفاح تأثيراً وفاعلية، وصولاً إلى تحرير فلسطين.

المحددات

يستحيل التعامل مع أشكال الكفاح، بالفهلوة، وخفة اليد، أوالانفعال، والنزق، فنحن أمام شأن لا مفر من العلم في التعامل معه. وبالاستعراض التاريخي المقتضب لمسار أشكال الكفاح الوطني في فلسطين، يتضح ما يلي:

- **إن الأمر الأهم ينحصر في اختيار الشكل الكفاحي الملائم، في اللحظة المعينة، ذلك أن الثورة المضادة تعمد إلى انتقاء أشكال غير ملائمة، بهدف إنهاك الشعب واغتيال قدراته، لإجهاض طموحاته، وتنفيره من الكفاح، وصولاً إلى تزيين استسلامه لإرادة العدو.**
- **إن اختيار شكل الكفاح ليس رهناً بمزاج هذا المسؤول أو ذاك، مهما ارتقى موقعه في سدة القيادة السياسية أو العسكرية، فمن العبث الصدور في هذا الاختيار عن رغبة شخصية أو تقدير**

ذاتي، بل ثمة شروط موضوعية لخوض هذا الشكل الكفاحي أو ذاك، فضلاً عن ضرورة توفر ضمانات استمراره ونجاحه، ذلك أن اختيار شكل كفاحي بعينه رهن، أولاً، بمدى استعداد الشعب لخوضه، وثانياً بملاءمة الشكل لطبيعة المواجهة، وأخيراً بنضج العامل الذاتي، أما ضمانات الاستمرار والنجاح فتنحصر في: الديمقراطية، والحزب المحكم الديناميكي، والقيادة الجسورة، المتمكنة من نظرية الثورة، والقادرة على اجتراح برنامج سياسي سليم، وممارسة تكتيكات صائبة، ونسج تحالفات صحيحة (محلية وإقليمية وعالمية).

- إن للداخل الحسم في هذه الشروط، فيما ليس للخارج إلا الدور المساعد فحسب.
- هناك فروق جوهرية بين مهادنة العدو وبين مهاودته، حيث قد يحتم الوضع عقد هدنة، تفيدنا في تنظيم صفوفنا، وتعزيز خطوطنا الدفاعية، وشق صفوف الأعداء، وما إلى ذلك من فوائد، تعمل على تعديل ميزان القوى لصالحنا، بما يؤهلنا لإنهاء الهدنة، فيما المهاودة رضوخ لشروط الأعداء.
- أما الاستفادة من التناقضات في صفوف الأعداء فمطلوبة، لكنها مشروطة، أولاً، بإلمامنا الدقيق بطبيعة هذه التناقضات، ومدى حدتها، وتعامل أطرافها مع تلك التناقضات، وقدرتها على تهدئتها، ومعالجتها، من عدمه، وثانياً بمدى ارتباط هذه التناقضات بالمواجهة بيننا وبين الأعداء، وثالثاً بامتلاكنا قوة يحسب حسابها قادرة على التأثير في تلك التناقضات، والاستفادة منها. وفي كل الأحوال، لا يجب التعويل، تماماً، على مثل تلك التناقضات، مهما بلغت حدتها، وأياً كان غباء أطرافها، فالحسم هنا لقوانا الذاتية، أساساً.

المحاذير

ثمة ضرورة قصوى للتمتع بأقصى درجات الحذر، واليقظة، والمتابعة الدقيقة لسير المواجهة ومنحنياتها. فمواقع أشكال الكفاح عصية على الثبات عند درجة واحدة، وعلى وجه العموم لا يخلو التعامل مع أشكال الكفاح من محاذير في مقدمتها:

- الحذر من التلاعب بأشكال الكفاح، بحيث يتم انتقاء شكل كفاحي لم تتضج الظروف الذاتية والموضوعية لخوضه، أكثر مما عداه من أشكال الكفاح.
- الحرص على عدم وضع شكل كفاحي في وجه شكل أو عدة أشكال أخرى، فالصحيح أن تتكامل أشكال الكفاح مع بعضها البعض.
- عدم الحماس السريع والإحباط السريع في التعامل مع أشكال الكفاح، ذلك أن البرجوازية الصغيرة، بدافع من نزقها وترددها، تتحمس سريعاً وبشدة لأسلوب كفاحي بعينه، وما إن تخفق حتى تتوهم بأن العيب يكمن في الأسلوب الكفاحي المعني، ما يدفع البرجوازية المعنية إلى الإنقلاب على هذا الأسلوب لحساب نقيضه، رافضة دراسة أسباب الإخفاق مصرة على تحميل تلك الأسباب لكل ما عداها هي، وأدائها.
- هناك المولعون باعتماد شكل كفاحي بعينه، شكلاً رئيسياً أو شكلاً أعلى، على نحو سرمدي مطلق، بينما لا مفر من تبادل المواقع بين أشكال الكفاح، حيث يتم التقديم والتأخير وفق محددات وضوابط عدة، أولها مسار المواجهة مع الأعداء وحال الوضعين الموضوعي والذاتي، أي أن عملية الاختيار يجب أن تتحلى بأعلى درجات المرونة،

شأن بقية الشؤون التكتيكية، مقابل الحسم في المسائل ذات الطابع الاستراتيجي.

- القيادة – مطلق قيادة – يجب أن تدرك بأن الطريقة التي تتعامل بها مع أشكال الكفاح تنعكس على ما عداها في الميادين المحيطة، فالاكتفاء بأسلوب وحيد في الكفاح يفضي إلى استصغار شأن ما تبقى من أشكال الكفاح، ناهيك عن إدانتها، والتبرؤ منها.

وبعد، فلعلنا في أمس الحاجة إلى تقليب صفحات اختيارنا لأشكال النضال، على مدى قرن مضى، مادمنا نتوق إلى تجديد حركتنا الوطنية، بما يضفي اليقين على خطانا في اختيار أكثر الأشكال الكفاحية ملاءمة، فضلاً عن ضرورة إتقاننا المزج بين أشكال الكفاح، على نحو يسهم، إسهاماً مجدياً، في التحرير وفلسطين مستقلة ديمقراطية.

٨ ـ حرب الشعب

لطالما حالف النصر استراتيجية "حرب الشعب"، في كل قطر، فهي أشهر سلاح في وجه الأعداء، لكنها ما إن لاحت في الأفق المصري، حتى قطعت "حرب المجاري" عليها الطريق.

فقد التأمت القيادة السياسية المصرية للتداول في بدائل التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، غداة هزيمة عام ١٩٦٧ المعروفة.

هنا اقترح أحد أعضاء القيادة إستراتيجية "حرب الشعب"ـ على غرار فيتنام، آنذاك ـ حيث أثبتت هذه الاستراتيجية مضاءها ـ مجدداً ـ بعدما أثبتته في الصين، وكوريا، والجزائر، وكوبا. لكن عضواً آخر في القيادة المصرية أكد عدم صلاحية "حرب الشعب" لمصر، بسبب المجاري التي تخترق المدن المصرية، بعكس فيتنام، مما يهدد بانفجار تلك المجاري، على نحو كارثي، في حال أخذ مصر باستراتيجية "حرب الشعب" هذه.

من يومها احتلت "حرب المجاري" موقعها اللائق، إلى جانب غيرها من أشكال الحرب: "النظامية"، و"العصابات"، "المحدودة"، و"الشاملة"، "الخاطفة"، و"طويلة الأمد"، و"التقليدية"، و"الشعبية".

بعد حين، قدم كاتب سياسي مصري مرموق اعتراضاً آخر، مؤداه افتقار مصر للغابات، بعكس فيتنام. هنا قزّم هذا الكاتب "حرب الشعب" إلى مجرد حرب عصابات، ففضح جهله، بالرغم من أن حرب العصابات لا تشترط غابات، فثمة الغابات الخرسانية

(الأبنية) في المدن والقرى، وحتى الصحراء تصلح لخوض حرب العصابات، "فإذا كانت الأرض تكشفنا، فإن الليل يسترنا".

· وقد جرى التأكيد على صحة هذا القول في حرب الاستنزاف، التي خاضها الجيش المصري على جبهة القناة الصحراوية عام (١٩٦٩ـ ١٩٧٠).

دارت الأيام و"عشنا وشفنا" من يعيد "حرب الشعب" إلى مرحلة "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عام (١٩٤٥ـ ١٩٨٩)، وبالتالي فقد فات أوان خوض حرب الشعب- وراحت عليها- وبدا المنادون بها كالذاهبين إلى الحج بعد عودة الحجاج!

الكاتب نفسه رأى في الاختلال الشديد في موازين القوى لصالح أعدائنا مسوَغاً آخر لرفضه "حرب الشعب". هكذا من المجاري، إلى المكان، فالزمان، وميزان القوى، فالذرائع الثلاث الأولى لا تنصب عوائق أمام "حرب الشعب"، في قليل أو كثير، بينما ينهض ميل ميزان القوى لصالح أعدائنا مسوغاً آخر لتبني هذه الاستراتيجية.

لعل الدراسة المقتضبة التالية مجرد كبسولة لإنعاش الذاكرة، (فإن الذكرى تنفع المؤمنين).

النطفة والجنين

لا يكاد نفير الجهاد ينطلق حتى يهب الجميع للذود عن أراضيهم، رجالاً، ونساءً، شيباً، وشباناً، دون تفريق. وقد حمل ذلك الإجماع الشعبي- في صدر الإسلام – اسم "النفرة"، حيث "الأمة – الجيش،

والجيش- الأمة". وظل هذا دأب المسلمين، على مدى تاريخهم الطويل، فيما عدا عهود الانحطاط.

في العصر الحديث، ثمة واقعة تصدي أهالي رشيد لحملة فريزر العسكرية البريطانية على مصر، مطلع القرن التاسع عشر، إذ ما إن تسلل جنود فريزر إلى قلب المدينة، التي دخلوها بكل يسر، كالسكين في الزبدة، حتى استرخوا للنصر الرخيص- وخلدوا للنوم من عناء السفر- دون قتال. لكن صوت الآذان انطلق من فوق مئذنة جامع زغلول في المدينة، في إشارة متفق عليها، فتضافرت جهود أفراد كل أسر رشيد، وفي لحظة واحدة صبوا الماء المغلي فوق رؤوس جنود الحملة الغزاة. فما كان من الآخرين إلا أن أطلقوا سيقانهم للريح، في اتجاه بوارجهم، وهزمت الحملة المدججة بالسلاح، من قبل أهالي رشيد العزّل من السلاح تماماً. سوى من إرادة المقاومة، والتكاتف، المستند إلى حب الوطن، مما أهلهم للضرب عن قوس واحد، فالنصر.

غني عن القول بأن خطة التصدي البسيطة لحملة فريزر قد قررها مشايخ رشيد، الذين تنادوا للاجتماع في جامع زغلول، أكبر مساجد المدينة، بمجرد سماعهم بأمر تحرك بوارج حملة فريزر في إتجاه مدينتهم، وتصدر المشايخ هنا- كبيرهم **الشيخ حسن كيريت**- لهذه الحملة. على أن النزاهة تحتم علينا الاعتراف بأن أمماً أخرى سلكت الطريق الجهادي نفسه، في الأزمان الغابرة، لذا فإن **"النفرة"** ومرادفاتها عند الأمم الأخرى ليست إلا جنين "حرب الشعب". التي لم تتبلور في استراتيجية متكاملة، إلا في الربع الثاني من القرن العشرين على أيدي غير المسلمين، فالتاريخ لا ينتظر.

أسئلة ضرورية

ليست "حرب الشعب" موضة فات أوانها، أو اختراعاً شيوعيا، قضى نحبه مع "المعسكر الاشتراكي"، و"انتهاء الحرب الباردة، وازدياد شراسة الترسانة العسكرية الإمبريالية، أضعاف أضعاف ما كانت عليه قبل عقود، إبان نهوض حركات التحرر الوطني في العالم، والانتصارات التي حققتها تلك الحركات على الإمبريالية، في غير موقع وقطر".
من جهة أخرى، لا تصدر "حرب الشعب" عن الارتجال، ولا تسلم أمرها لعفوية الشعب، بل ثمة استراتيجية محكمة لها، تحتم ممارستها على ضوئها، ولكن بمرونة تنفي عن هذه الاستراتيجية سمة الكتالوج، والدوغمائية المقيتة.

بداية ثمة أسئلة جوهرية مشروعة، تفرضها حرب الشعب:

- **لماذا علينا أن نقاتل؟**
- **من أجل ماذا نقاتل؟**
- **من الذي نقاتله؟**
- **كيف نقاتل؟**

تعريفها

إن حرب الشعب هي تلك التي يكون فيها لكل فرد من الشعب موقعه، فتنعدم تماماً الحدود الفاصلة بين جبهة القتال والجبهة الداخلية.

إنها أحد أشكال الحروب الثورية والرد العنيف العادل لشعب مقهور على عدو الوطن أو الطبقة.

إنها حرب عادلة، تقابل حروب الاستعماريين غير العادلة. في الأولى يوظف الشعب كل إمكاناته البشرية، والسياسية، والعسكرية، والمعنوية، مستنداً إلى وضوح سياسي، وتحليل موضوعي لدوافع الصراع، وملاءمة العمل المعنوي مع النشاط المادي، وإطلاق العنان للمبادرات الشعبية، عبر مختلف أشكال النضال السياسي والعسكري.

إلى ذلك ثمة ضرورة ملّحة لتحديد جملة من الأمور:

- نقاط قوتنا (الأرض، الشعب، وإرادة القتال)،
- إمكاناتنا وإمكانات العدو،
- تحديد هدفنا.

معروف بأن "حرب الشعب" ابتكار صيني- منذ مطلع الثلاثينيات - تم إغناؤه وتطويره، خلال المواجهة مع "الكومنتانج" * ثم المحتلين اليابانيين، كما ازداد غنى على أيدي الفيتناميين، لاحقاً.

سماتها

تتسم حرب الشعب بالسمات التالية:

١- حرب طويلة الأمد، بسبب التحول والتبدل المستمرين في ميزان القوى لصالحنا.

* الكومنتانج: حزب إئتلافي، تأسس، في الصين، على يدي الشخصية الوطنية الديمقراطية المرموقة، صن يات صن، ١٩١٢، ما أتاح للحزب الشيوعي الصيني و"الشبيبة الاشتراكية" الإنضمام إلى ذلك الحزب، لاحقاً. لكن خليفة صن، شيانج كاي شيك تآمر مع الإمبريالية الأمريكية، ونظم مذبحة للشيوعيين، في شنغهاي، ١٩٢٧، فغادروا الكومنتانج، بل دخلوا معه في مواجهة، انتهت بانتصار الحزب الشيوعي، وقيام "الصين الشعبية"، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، وهرب كاي شيك إلى فرموزا، وأعلنها باسم "الصين الوطنية"!

٢- الاعتماد على النفس، منذ البداية، فبدون العامل الذاتي لا يجوز لنا أن نستدعي العامل الخارجي لإسنادنا.

٣- حرب وطنية، تشمل سائر أبناء الوطن، عبر جبهة وطنية، تستند إلى طليعة (طليعة في كل شئ: إلا الامتيازات، وتتسم بدرجة عالية من الاستعداد للتضحية، والوعي السياسي، والمسلكية الثورية).

لقد جرت العادة على أن يخوض الشعب حربه هذه تحت وطأة موازين قوى تميل بشدة لمصلحة العدو، وإن كان الشعب يتفوق على عدوه بالتدريج، مستقويا بإيمانه بعدالة قضية شعبه، وبقدرته على حشد كل فئات الشعب، وطبقاته الاجتماعية في هذه الحرب.

وبينما تتجه الحرب التقليدية بضربتها الرئيسية إلى نقاط قوة العدو، فإن الضربة الرئيسية في حرب الشعب تتجه إلى نقاط ضعف هذا العدو- الأشد حساسية- فضلاً عن مكامن تناقضاته الداخلية والخارجية، على حد سواء، بما يفقد العدو الصبر. ويهيئه للتخلي عن هدفه السياسي. في حرب الشعب نجمع نقاط قوتنا، ونوجهها إلى أضعف نقاط العدو، حسب تعبير العلامة اللبناني، سماحة حسين فضل الله.

طويلة الأمد

إن أخذ استراتيجية "حرب الشعب" بصيغة الحرب طويلة الأمد لا يعود إلى رغبتنا الذاتية، بل بسبب الميل الشديد في موازين القوى لصالح العدو، والتبدل المطرد في هذا الميزان لصالحنا.

بسبب ميل ميزان القوى لصالح العدو، فإن الشعب يلجأ إلى إطالة أمد الحرب، عبر الحرب النفسية، وحرب العصابات،

والحرب السرية، وحرب الأنفاق، وحرب المواجهة، وحرب المدن، وحرب التطويق، وحرب الألغام، بما يتفق وموازين القوى المتبدلة دوماً، ومعطيات الواقع المتغير باستمرار، وبما يرتقي بالصراع، أكثر فأكثر. حيث يعمد الشعب إلى معالجة نقاط ضعفه، وتعزيز نقاط قوته، فيما يعمل على تحييد إيجابيات العدو، وتعزيز نقاط ضعفه، وصولاً إلى ميزان قوى يميل لصالح الشعب. ولعل في هذا تسويغ كافٍ لاستراتيجية الحرب طويلة الأمد.

من جهة أخرى، لأن العدو قوي، عسكرياً، ضعيف في ماعدا ذلك، ولأن الشعب ضعيف في المجال العسكري، قوي في بقية المجالات، لذا يعمد الشعب إلى توظيف نقاط قوته، فيسارع إلى بلورة جبهته الوطنية المتحدة، وتعبئة جميع أفراده، والاتكاء على العامل المعنوي أساساً.

أما انتصارات العدو العسكرية المبكرة فتبقى نسبية، إذ يمتصها الشعب، ويحتويها، بتفوقه الكمي (الذي يتحول إلى تفوق نوعي، مع طول أمد الحرب)، وعمق بلاده الاستراتيجي، وعدالة قضيته الوطنية، والدعم الدولي له.

يتطلب النجاح في الحرب طويلة الأمد ما يلي:

- **جبهة وطنية وإخضاع التناقضات الثانوية للتناقض الرئيسي مع العدو.**
- **جبهة دولية مساندة.**
- **وتنظيم الشعب.**

غني عن القول بأن هذه الشروط تتطلب وقتاً حتى تقتنع القوى السياسية المحلية بالضرورة الملحة للجبهة الوطنية، وبميل الرأي العام العالمي، والرأي العام في الدولة الاستعمارية إلى الاقتناع بمدى وحشية ممارسات قوات القطر الاستعماري ضد المستعمرة وشعبها.

مراحل الحرب طويلة الأمد

أثناء تطور الحرب طويلة الأمد وعبر مسيرتها تمر هذه الحرب بثلاث مراحل:

١ – مرحلة الدفاع الاستراتيجي، ضد العدو المهاجم، الذي يميل ميزان القوى لصالحه.

٢ – مرحلة التوازن الاستراتيجي مع العدو، الذي يعمد إلى تحصين مواقعه، بعد أن يأخذ ميزان القوى في التعدل في اتجاه التوازن الحرج، حسب قدرتنا على الصمود، وإلحاق خسائر ملموسة بالعدو.

٣– مرحلة الهجوم الاستراتيجي ودحر العدو، حيث يكون ميزان القوى قد مال لصالحنا، وعبّر عن نفسه بتراجعات ملحوظة للعدو، التي تهيئ للحظة إلحاق الهزيمة بالعدو، عبر الهجوم العام.

على أن هذه المراحل ليست حتمية، كما أنها ليست متسلسلة، بهذه البساطة، فقد يحدث أن يضطر الشعب إلى إحراق إحدى هذه المراحل، أو التراجع من مرحلة إلى مرحلة أدنى.

في هذه المراحل الثلاث يتم المزج بين مختلف أشكال الحرب، حيث تتخذ المرحلة الأولى هنا من "الحرب المتحركة" شكلها الرئيسي، ومن "حرب العصابات" و"حرب المواقع" شكلها الثانوي.

غني عن القول بأن الحرب طويلة الأمد مكلفة بشريا وماديا، لكن العدو سرعان ما ينهك، ويقع جنوده أسرى القلوط، والاقتناع بعبثية الحرب القذرة التي يخوضونها.

ما إن يرغم الشعب العدو على إيقاف هجومه الاستراتيجي تحت ضغط المقاومة الوطنية الجسورة، وعجز قوات العدو عن التوغل في خطوط الشعب، حتى يضطر هذا العدو للتراجع إلى المرحلة الثانية، حيث يعمد إلى تحصين مواقعه. وإقامة الحكومات العميلة، وفي هذه المرحلة تسود "حرب العصابات"، وتتراجع "الحرب المتحركة" إلى المرتبة الثانوية.

أما إذا أحسنت قيادة حرب العصابات فستؤتي ثمارها، وترغم العدو على التخلي عن جزء كبير من الأراضي سعياً وراء تركيز قواته.

على أن المرحلة الثانية هي الأصعب والأدق، لأنها المرحلة التحضيرية للحرب بكاملها، والمفصل الذي يقرر مصيرها.

بيد أن الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحرب مرتهن إلى ميزان القوى، وإلى التحولات الملموسة في الميدان الدولي، أساساً.

في المرحلة الثالثة- يدور القتال على الخطوط الداخلية للعدو، فضلاً عن الصراع معه على الخطوط الخارجية، في آن، وصولاً إلى النصر النهائي. هنا تصبح "الحرب المتحركة"، و"حرب المواقع"، و"حرب التطويق"، فضلاً عن الاحتلالات المطردة هي الشكل الرئيسي، وتغدو "حرب العصابات" تعزيزاً لهذا الشكل.

أما المدة الطويلة التي يفترض أن تستغرقها الحرب فلا تنقص، إلا بتحقيق الشعب المزيد من الانتصارات العسكرية، وتدمير المزيد من قوات العدو، وتضييق رقعة المناطق المحتلة، وتدعيم الجبهة الداخلية، فضلاً عن استحداث صناعة أسلحة، وتطوير تسليح الشعب، وتدريبه، وتحقيق تقدم ملموس

على الجبهات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، في آن.

الأمر الأكثر أهمية، أنه بدون إشاعة أقصى درجات الديمقراطية، يستحيل خوض حرب الشعب، أو الاستمرار فيها، ومن باب أولى تحقيق النصر فيها. والديمقراطية هنا مطلوبة في كل جنبات حرب الشعب وخطواتها داخل الجبهة وفي حياة الحزب، وفي علاقات هاتين المؤسستين بالشعب، وبغيرهما من القوى التي شاءت ألا تنضوي تحت لواء الجبهة.

المقاومة الفلسطينية وحرب الشعب

ظلت المقاومة الفلسطينية تلهج بالثناء على "حرب الشعب"، إلا أنها لم تمارس هذه الاستراتيجية مطلقاً.

وباستخدام حسن النية، فإن المقاومة الفلسطينية ظلت- على مدى ثلاثين سنة- أسيرة المرحلة الدفاعية، برغم كل الفهلوة، والقفز من فوق كل المراحل، منذ بداية المقاومة.

كل قتال المقاومة الفلسطينية كان دفاعاً، ولم يتحول في أية لحظة إلى هجوم. فلم يحقق أي إرهاق للعدو، أما العمليات الاستشهادية فهي الاستثناء، وهذا كله لم يوفر للمفاوض الفلسطيني وضعاً ثورياً مسانداً.

غني عن القول بأن قياس الثورات لا يتم بحجم الشهداء والخسائر، ومع ذلك فإن ثمة ثلاثة إنجازات قد تحققت في المجال الفلسطيني:

- كيان وطني فلسطيني (م. ت. ف).

- **رصيد معنوي للشعب الفلسطيني، سجل في الخارج.**
- **تحقيق توسع دبلوماسي كبير (٨٥ سفارة).**

وبعد، فإن استراتيجية "حرب الشعب" تلّح اليوم في وطننا العربي، أكثر من أي وقت مضى، مع اشتداد ميل ميزان القوى لصالح أعداء الأمة، على نحو غير مسبوق، وبعد أن غدت أقطارنا العربية مستعمرات، من جديد.

٩ ـ الوحدة العربية.. هل لها من سبيل؟!

الوحدة العربية حلم شعبي تاريخي، لكن البعض اكتفى باستخدام هذا الحلم، دون العمل على تحقيقه. حتى المعادين للوحدة من الحكام لم يستطيعوا إلا منافقة شعوبهم، باتشاح المسوح الوحدوية العربية.

لقد تعمق التوق الشعبي للوحدة العربية مع تجلي سلبيات الدولة القطرية، وإخفاق التجارب التي تحققت في مجال الوحدة العربية. غني عن القول بأن الإخفاقات تمت بتأثير غياب الديمقراطية، أساساً.

لقد تجلت مظاهر الأمة العربية في تكونها، تاريخياً، وفي وحدة الأرض، واللغة، والتاريخ، فضلاً عن التكوين النفسي المشترك.

ورغم اكتمال مقومات الوحدة العربية هذه، منذ عقود طويلة، فإن الوحدة تبدو بعيدة المنال. فما الذي جعلها تبدو مستعصية على هذا النحو؟

حول هذه الأمور كلها تأتي هذه الدراسة، في جولة أفق، تبدأ بنشوء فكرة الوحدة العربية، وانتقالها إلى الممارسة على أيدي أحزاب وقوى، قبل وصولها إلى حيز التجربة، وإخفاق هذه التجربة مع أسباب هذه الإخفاق، مما يضعنا أمام السؤال المشروع: "إلى أين؟"، وصولاً إلى السؤال العملي: "ما العمل؟"، وانتهاء بالاستنتاجات.

لقد جاء حين من الدهر وضعت فيه الاشتراكية في مواجهة القومية، وكان ذلك خطيئة كبرى، عكست جهلاً وانفعالاً، صبا في طاحونة الأعداء.

أخيرا علينا ألا نتواكل على الوجود الموضوعي للقومية العربية، ذلك أن الوحدة العربية لن تتحقق، تلقائيا، بل لا مفر من جهود دؤوبة منظمة، تفضي إلى حملة تبشيرية، تقتحم قلب الريف، وتصل أطراف المدينة. بما يجعل الوحدة العربية قضية الأمة بأسرها، وليست وقفا على نخبة ضيقة فحسب، أي أن الأمر في أمس الحاجة إلى التوعية العقلانية، والتنظيم المحكم الفعال، والنضال الجسور الدؤوب.

١ نشوء الفكرة

منذ منتصف القرن التاسع عشر، أخذت الرأسمالية العربية تحبو، ودائرة أبنائها المتعلمين تتسع، واستبداد العثمانيين يتزايد، وفي مواجهة مع الاستعمار الغربي، نشأت فكرة "الوحدة العربية". وفي هذا المجال يمكن اعتبار الحركتين الاستقلاليتين لمحمد علي باشا في مصر، وللأمير بشير الشهابي في سياق "الوحدة العربية". وعزز اغتيال هاتين الحركتين الحس القومي والعربي.

وإذا كانت الحركة القومية العربية قد بدأت بالمطالبة بالإصلاح، فاللامركزية، فإنها عدلت مطالبها إلى الاستقلال، في مواجهة العسف العثماني من أجل تتريك الولايات العربية.

وحين وصلت جماعة **"الاتحاد والترقي"** إلى سدة الحكم في استانبول، صيف ١٩٠٨، فإنها شددت من جهود تتريك العرب، الذين عمدوا إلى تشكيل جمعياتهم السرية ضد العثمانيين، في أطراد.

غني عن القول بأن الاستعماريين- البريطاني والفرنسي- شجعا الفكرة العربية في تلك الولايات، مادامت تسهم في تقويض الدولة العثمانية، وتفتيتها، قبل توزيعها غنائم على الاستعماريين، البريطاني والفرنسي. ووقعت القيادة القومية العربية في شرك الخداع الاستعمارية، بسبب من تسطيح تلك

القيادات الأمر إلى "عدو عدوك صديقك"، دون الالتفات إلى أطماع الاستعمار الغربي، الذي تجلى عداؤه للوحدة العربية، في تبنيه عدوتها، الفكرة الصهيونية، ومن أهم مرامي الأخيرة منع الوحدة العربية، وإدامة الضعف، والتجزئة، والتخلف، التي تعاني منها الأمة العربية، أصلاً.

ولعل ما يعمّق البعد العربي للقضية الفلسطينية أن الاستعمار بدأ بتفتيت جوار فلسطين العربي، تنفيذاً لاتفاقية سايكس– بيكو (*). عدا أهداف المشروع الصهيوني في التمدد "من النيل إلى الفرات".

هنا تحولت فكرة الوحدة العربية عند النخبة المشرقية، على مدى العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، في الجزء الأسيوي من الوطن العربي (سوريا، والعراق، والجزيرة العربية)، دون جزئه الأفريقي.

أضيف إلى مصادر فكرة الوحدة العربية، مصدر إلهام جديد، ومهم، وهو التجارب القومية الأوروبية (خاصة الإيطالية، والألمانية).

٢ النظرية والممارسة

ارغمت الحركات الوطنية العربية– بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨) - على خوض نضالات استقلالية قطرية. وإن بقيت حلقات قومية ترفض الإذعان للتجزئة، فعمدت إلى تشكيل مؤسسات سياسية قومية، مثل "عصبة العمل القومي". التي أسسها، في اغسطس/ آب ١٩٣٣، رواد من سوريا ولبنان، يتقدمهم المفكر القومي ابن سوريا، زكي

---

* اتفاقية سايكس– بيكو: عقدت بين الإمبرياليتين الفرنسية والبريطانية، في ابريل/ نيسان ١٩١٦، وتقضي باقتسام الولايات العربية، بعد تخليصها من الحكم العثماني. وحين كشفت الثورة البلشفية هذه الاتفاقية، كذبها العرب. وصدقوا الإمبرياليتين الإنجليزية والفرنسية، اللتان نفتا أمر هذه الاتفاقية.

الأرسوزي. وقد ضفرت هذه العصبة هدفي الاستقلال والوحدة العربية. وإن كان **"حزب البعث"** نقل فكرة الوحدة العربية، منذ تأسيسه (إبريل/ نيسان ١٩٤٧)، من الفكرة إلى الأداة مع التركيز على "الأمة الخالدة"، و"الخميرة الروحية". وأسهم "البعث" بقسط مجد في بلورة وعي عربي بالخطر الصهيوني، وجمع "البعث" بين النضال الاستقلالي، والقومي، والطبقي، في آن. الأمر الذي تجلى في شعار الحزب: **"وحدة/ حرية/ اشتراكية"**.

أما **"حركة القوميين العرب"** فتأسست، في بيروت، ١٩٥١، وخلفت تجربة نضالية ثرية، بعد أن نهلت من كتابات **قسطنطين زريق، وعلي ناصر الدين، وساطع الحصري**. وهي الحركة التي جاءت رداً مباشراً وصريحاً على اغتصاب فلسطين، لذا وضعت "الحركة" نصب عينيها "الثأر" عبر شعارها الرئيسي: **"دم حديد نار/ وحدة تحرر ثأر"**. فالوحدة عند القوميين العرب الطريق إلى الثأر مما لحق العرب من عار النكبة الفلسطينية.

أما الاستعمار البريطاني فلم يكتف بإساءته المبكرة استخدام فكرة الوحدة العربية ضد الدولة العثمانية، بل ألحق هذه الإساءة – بعد حوالي ربع قرن– بتحريض الحكومات العربية– وكانت موالية لذلك الاستعمار– على تأسيس **"جامعة الدول العربية"**، أولاً لتكريس التجزئة، وثانياً لإجهاض حلم الوحدة العربية، بخلق بديل وهمي لها، وثالثاً لتكتيل الدول العربية الموالية لبريطانيا في مواجهة **"البعبع الشيوعي"**، ورابعاً من أجل التصدي لمزاحمة الإمبريالية الأمريكية لنظيرتها البريطانية في مستعمراتها، بعد أن اشتد ساعد الإمبريالية الأمريكية على حساب الإمبريالية البريطانية، خلال سني الحرب العالمية الثانية. وغدت الأولى طليعة المعسكر الإمبريالي، فحلت محل الإمبريالية البريطانية. مع ذلك لم نعدم من يراهن على هذه الجامعة، ودورها الوحدوي العربي، من بين العرب القوميين.

الكيان الصهيوني

مع قيام الكيان الصهيوني، ١٩٤٨، إندفع العمل القومي العربي خطوات واسعة إلى الأمام، بسبب وظيفة هذا الكيان في تمزيق الوطن العربي، والعمل على إدامة تخلف أقطاره، بإجهاض محاولات التنمية والتقدم في هذه الأقطار، أولا بأول. وعليه فقد غدت الأولوية للوحدة العربية، طريقاً لتحرير فلسطين.

الوحدة والاشتراكية

ولد شعار "الوحدة العربية" مطلقاً عاماً، متخلياً عن بعديه الطبقي، والسياسي. إلى ما بعد انقضاء النصف الأول من الخمسينات، بعد أن أقنعت الممارسة الوحدويين بأن ثمة عرباً يناهضون الوحدة، بدافع من مصالحهم الطبقية، وأطماعهم الذاتية الضيقة، وارتباطاتهم بالاستعمار، كما أن الاستقواء بالبعدين الطبقي والسياسي أتى في سياق التأثير الإيجابي للاتحاد السوفييتي، و"المعسكر الاشتراكي"، وحضورهما في الوطن العربي، منذ أواسط الخمسينات، الأمر الذي تجلى في "**البعث**"، أولاً، بعد إندماج، "**الحزب الاشتراكي العربي**" معه، مطلع ١٩٥٤، ثم في الناصرية، عبر التجربة والخطأ،.وبالتالي لدى حلفاء عبد الناصر، آنذاك، "**حركة القوميين العرب**".

٣ التجارب

كانت الشام مهد فكرة الوحدة العربية، على أن مصر غدت، لاحقاً، مؤلها، بفعل مكانة مصر، وحجمها البشري، وموقعها الجيوستراتيجي، ناهيك عن الحضور القومي لقيادتها الناصرية. وكانت "**الجمهورية العربية المتحدة**" ثمرة وحدة مصر وسوريا (٢٢ / ٢ / ١٩٥٨)، وأول نقل لفكرة الوحدة العربية إلى حيّز التطبيق. لكن غياب الديمقراطية عجّل باغتيال هذا الحلم. فكان انفصال سورية عن مصر (٢٨ / ٩ /

١٩٦١). وقد أضاف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إلى عامل غياب الديمقراطية، في تفسير الانفصال، مهادنة الرجعية، وإغفال وحدة القوى الوطنية، ما أضعف جسم دولة الوحدة، وسمح للميكروب المعادي بأن ينال من هذا الجسم، لتصاب فكرة الوحدة العربية بنكسة لا تزال تعاني منها، حتى يومنا هذا، لحساب الانعزالية والقطرية.

خطا عبد الناصر خطوة إلى الوراء في مجال الوحدة العربية، فأحل صيغة "القمة العربية" محل الوحدة الغائبة، ماسحاً الحدود، مرة أخرى، بين الرجعي والتقدمي، معيداً فكرة الوحدة العربية إلى صفتها المطلقة، التي تحرمها من بعديها السياسي، والطبقي، على حد سواء. وأتت الهزيمة العربية المدوّية، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وتداعياتها، لتعطي جرعة تعزيز جديدة للانعزالية، والقطرية. حتى أن فروع الأحزاب القومية غدت أحزاباً قطرية، وغرق الوطن العربي في الصراعات الدامية، القطرية، والطائفية، في تساوق مطرد مع انحسار فكرة الوحدة العربية.

٤ إلى أين؟

استلهمت النسبة الأكبر من المفكرين العرب فكرها القومي من التجربة البروسية في الوحدة، القائمة على الإدماج، بالقوة، وهي صيغة عفاها الزمن. وهذا، أولاً، تصور إرادوي، تقوم الوحدة فيه بمجرد ما تنشأ الرغبة في قيامها، رغبة القائد والجماهير، مغفلين الشروط الذاتية والموضوعية للوحدة. ثانياً هو تصور لاتاريخي، يحيل الراهن إلى الماضي. وثالثاً هو تصور طوباوي، يعلي الحلم على حساب الواقع، والرغبة على الإمكانية.

إلى ذلك تشخصن النسبة الأكبر من المفكرين العرب فكرة "الوحدة العربية"، باشتراطها وجود قائد رمز، يجسّد الفكرة، ويجمع شتات الجسد العربي الممزق. هنا يتماهى القائد، تماماً،

مع الفكرة، فيما يتم تجاهل الإرادة الشعبية، بل يتم التعامل مع الشعب بمنطق القطيع، المساق أمام الراعي (القائد)، وتقزيم المجتمع المدني، واستئثار القائد بكل الأمور، فتتم مصادرة ما تبقى من الديمقراطية، وربط كل الإنجازات بشخص القائد، لتنهار مع غيابه، بكل سهولة ويسر.

أما الهوية، عند أولئك المفكرين، فهي الوحدة العربية. لذا هي في أمس الحاجة إلى كيان سياسي، يجسد هذه الهوية. وهذا مفهوم ميتافيزيقي، ينفي عن التاريخ الحركة، والتغير، وكأن "لا جديد تحت الشمس"، و"التاريخ يعيد نفسه"، و"ما أشبه الليلة بالبارحة". ما يؤسس المشروع الوحدوي السياسي على الماضي، فيحاول المشروع استعادة هذا الماضي. ما يحرم هذا المشروع من تلبية احتياجات الحاضر، وتحديات المستقبل، في آن.

إلى ذلك ثمة الانحراف السياسوي، المتمثل في وحدة الدول، مما يضعف الوحدة أمام التحديات، ويبقيها رهينة مزاج حكام دولة الوحدة، مادام الشعب مهمّشا، ما يعمق الاستبداد، وغياب الديمقراطية، ويضعف كثيراً المحتوى الاجتماعي-الثقافي للوحدة.

بيد أن هذا كله لا يعني أن الطريق ممهد، أمام الوحدة العربية، بل ينتصب في وجهها الإرث القطري المديد، الذي يستخدمه الحكام الحريصين على كراسي حكمهم، فضلاً عن المتناغمين مع الإمبريالية والصهيونية، الحريصين على إدامة تمزق الوطن العربي، مثيرين عقبات نظرية أمام الوحدة العربية، مثل وجود أقطار غنية، وأخرى فقيرة، حيث تخشى الأولى أن تتطفل عليها الثانية (الفقيرة). عدا الصحاري، التي تفصل الأقطار العربية بعضها عن بعض. ناهيك عن غياب الديمقراطية، الذي كبت مشاعر جماهير الأمة الطامحة إلى الوحدة العربية، في عالم لا بقاء فيه إلا للكيانات الكبرى.

٥ ما العمل؟

ثمة محدّد إجباري، يتمثّل في تعديلات حاسمة في الممارسة، حيث يحل **التخطيط** محل الارتجال، و**الديمقراطية** محل الإرغام.

ربما من المجدي البدء بوحدات إقليمية أربع، تدخلها الأقطار التي تتقارب شعوبها في التكوين النفسي، فتتحد أقطار **الجزيرة العربية**، إلى جانب أقطار **الهلال الخصيب** (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، والأردن)، و**وادي النيل** (مصر، والسودان)، و**شمال أفريقيا** (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، وموريتانيا)، خطوة في سبيل الوحدة العربية الشاملة، ما يتطلب حملة تبشيرية قومية، ودراسة خصوصية كل قطر، على حدة، بالتوازي مع **تصعيد النضال الديمقراطي**، والتحرك السريع من أجل **التكامل الاقتصادي**، الذي يسد احتياجات، يعجز القطر، وحده، عن سدها، مما يضرب شروط التبعية، ويعزز الأساس الاقتصادي للوحدة، ويوضح مصلحة المواطن في الوحدة، ويخلق **مصالح اقتصادية مشتركة** للشعوب، تصعّب ضرب الوحدة، عند قيامها، ناهيك عن **الأهمية القصوى للارتقاء بالتعليم**، وتوحيد مناهجه، بعد تنقيتها.

مع ملاحظة أن الاتحادات الإقليمية الثلاثة التي ظهرت في مناطق شتى في الوطن العربي [*] لا تندرج في هذا السياق، بل هي جامعات دول عربية مصغّرة إقليمية، أبعد ما تكون عن الإرادات الشعبية. إنها وحدات للدفاع ولأجهزة القمع، بالدرجة الأولى، وعلى حساب جامعة الدول العربية، وللالتفاف من

* في ١٩٨١، تأسس "مجلس التعاون الخليجي"، وضم كلا من السعودية، الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعمان. وفي ١٧ / ٢ / ١٩٨٩ تأسس "الاتحاد المغاربي العربي"، وضم كلا من المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا. وبعده بأسابيع تأسس "اتحاد التعاون العربي"، من العراق، ومصر، واليمن، والأردن، وإن كان الاتحادان الأخيران كفا عن العمل، مبكرا.

حول فكرة الوحدة العربية، وإيهام شعوب الاتحادات الإقليمية بأن هذه الاتحادات خطوة في الطريق إلى تلك الوحدة.

٦ـ الاستنتاجات

- لقد تكونت الأمة العربية، عبر قرون، فامتلكت مكوناتها، وإن نضجت في مواجهة الاستعمار والصهيونية، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر.
- إن القومية العربية ظاهرة متجددة، ومتطورة.
- بيد أن الوحدة العربية لم تقم، وذلك بفعل العقبات المصطنعة (الإستعمار والصهيونية/ الأطماع الذاتية للحكام العرب/ التجارب الوحدوية العربية التي حملت في أحشائها بذور فشلها).
- لعل الديمقراطية والعداء للإمبريالية والصهيونية خير ضمان لنجاح أي تجربة وحدوية، واستمرارها.
- ما يتطلب تضفير الكفاح من أجل الوحدة والتحرير مع الكفاح من أجل إشاعة الديمقراطية في شتى أرجاء حياتنا. والحذر من العمل في سبيل إحداها على حساب أخرى، أو وضع أيها في اتجاه الأخريين، أو إحداهما.
- ليست الوحدة العربية حلية، بل مصدر قوة، وأداة كفاح ضد الإمبريالية والصهيونية، والتبعية، والتخلف.
- ثمة ضرورة ملحة لتوعية المواطن العربي بمصلحته الأكيدة بالوحدة العربية، فضلاً عن المصلحة العامة الأوسع.
- مع الوعي بأن الوحدة العربية لن تتم بقفزة واحدة، بل عبر آلية، تجتاح العقبات من طريقها، بدءاً بتطبيع العلاقات العربية ـ العربية، وتأسيس تضامن عربي فعّال، يعزز موقفاً عربياً موحداً

وقوياً تجاه التحديات الخارجية، مع التحرك السريع لإقامة السوق العربية المشتركة في سياق التكامل الاقتصادي العربي.

- فيما تحتم كثرة العقبات التدرج بالوحدة، بدءاً بتوحيد الأقطار الأقرب إلى بعضها البعض في التكوين النفسي، وصولاً إلى الوحدة الشاملة.
- من المؤكد أن توحيد القوى الوطنية في كل قطر عربي على حدة، قبل مد هذه الوحدة إلى المستوى القومي، على مدى الوطن العربي، من شأنه التعجيل بالوحدة.
- وإلى أن تتحقق الوحدة، لا مفر من وضع العمق العربي والبعد الإنساني في الاعتبار، عند أخذ قرار قطري، مع مراعاة الخصوصية القطرية في القرارات القومية.
- لا تناقض بين الاشتراكية والدين والقومية، فهذه أمور ثلاثة مختلفة، بلا تعارض.
- ليست القومية العربية منهجاً، يمكن وضعه في مواجهة المنهج الإشتراكي، أو المنهج الرأسمالي، بل هي هوية وانتماء، ويمكن للرأسمالي أن يكون قومياً، فيما يتحتم أن يكون الإشتراكي قومياً، فالأممي الجيد هو الوطني والقومي الجيد. تماماً مثل التدين الذي يجوز للإشتراكي أو الرأسمالي، على حد سواء. بينما لا يجوز الحديث عن رياضيات، أو كيمياء إسلامية.

وبعد، فإن العدالة الاجتماعية ضمن ضمانات استمرار أي وحدة، ونجاحها، فضلاً عن الديمقراطية، والمواقف الوطنية، والإصرار على التحرير والاستقلال. ولا مفر من تجسيد النضال الوحدوي في شعارات، تستجيب لاحتياجات الأمة وطموحاتها. ولنعي جيداً بأننا بدون الوحدة العربية ستتلقفنا مزبلة التاريخ.

١ ـ الصهيونية
الجذور / التأسيس / المصير

عجزت الصهيونية عن التبلور في منظومة فكرية، أو التماسس، قبل توافر عوامل دفع قوية من داخل الملة اليهودية في أوروبا، ومن خارجها، التي أتت ـ أساساً ـ من الإمبريالية العالمية عموماً، ومن الإمبريالية البريطانية على وجه الخصوص.

فرغم توافر شروط ذاتية، أحياناً، وموضوعية أحياناً أخرى لظهور الصهيونية، إلا أنها لم تر النور، لأن الشروط المتوافرة لم تكن كافية. ربما كانت أهم المحاولات في هذا الصدد، ما قام به بونابرت، قبل قرنين، حيث وجه نداءه إلى اليهود، سنة ١٧٩٩، للانضواء تحت رايته "لإعادة" تأسيس القدس القديمة، واعتبرهم "الورثة الشرعيين لفلسطين"، وذلك عندما هاجم فلسطين، آتياً من مصر. على أن نداء نابليون كان أعجز من أن يفضي إلى تبلور الصهيونية. ذلك أن شروط اليهود الذاتية لم تكن مهيأة لهذا الأمر، حيث أنهم، بالكاد، خرجوا من وراء أسوار "الجيتو"، الذي تقوقعوا داخله، في شتى المدن الأوربية. أما في بلادنا العربية، فعاشوا مستظلين بالتسامح الإسلامي، في غير حاجة إلى الصهيونية، أو ما شابهها.

معروف بأن انعتاق يهود أوروبا من أسر "الجيتو" جاء بفعل الثورة الفرنسية، سنة ١٧٨٩، التي هدمت أسوار "الجيتو"، تطبيقاً لشعارات "الحرية والإخاء، والمساواة" التي رفعتها تلك الثورة. ما جعل اتجاه الإندماج داخل المجتمعات الأوربية يسود الأوساط اليهودية الأوربية، آنذاك.

فضلاً عن أن الشرط الموضوعي لم يكن قد توفر، أيضاً. ذلك أن الحاضنة لم تكن قد تهيأت، بعد، حيث لم تكن

الرأسمالية الأوربية قد بلغت مرحلة الاحتكار والإمبريالية، بعد.

على أن انتكاس الثورة البرجوازية الفرنسية، وشعاراتها التحررية، بعد زهاء ثلاثة عقود من قيامها، لحساب الإقطاع وشعاراته الرجعية، أعطى دفعة قوية لتيار الإنغلاق في أوساط اليهود الأوربيين، فيما دخلت الرأسمالية الأوربية مرحلة الاحتكار والإمبريالية. فتهيأت حاضنة من جهة، وتطلبت هذه الحاضنة، من جهة أخرى امتداداً لها في الوطن العربي، يشقه نصفين، ويعزل ضفته الآسيوية عن ضفته الأفريقية، ويحول دون وحدة ذلك الوطن، ويحرس المصالح الإمبريالية الأوربية، في هذا الوطن، ويغدو لوحة قفز للإمبريالية هناك، ويستنزف قوى وإمكانات الوطن العربي، بما يحول دون امتلاكه أسباب القوة، ويبقيه ضعيفاً، رازحاً تحت نير الإمبريالية الأوربية، إلى ما شاء الله.

ناهيك عن أن الإمبريالية الأوربية وجدت في الاستيطان الكولونيالي سانحة لتخفيف حدة الصراع الطبقي في الأقطار الإمبريالية.

من جهة رابعة، ارتدّت الفتوحات الواسعة في صدر عصر الإمبريالية بضغوط هائلة على الفئات الوسطى في الأقطار الإمبريالية، وبضمنها الفئات الوسطى اليهودية في تلك الأقطار، التي طفقت تفتش عن حل فريد لأزمتها تلك، فوجدتها في المشروع الصهيوني، الذي يسمح لها بتصدير أزمتها إلى "أرض العسل واللبن"، لعل وعسى!.

بعد التهديد الجدي للمصالح البريطانية في الوطن العربي - الذي مثلته حملة بونابرت على مصر، ١٧٩٨، ومحاولته اللاحقة احتلال سوريا- تخوفت بريطانيا من وقوع سوريا ومصر في أيدي أي من خصوم بريطانيا، أو أعدائها. الأمر الذي تعزز بحملة إبراهيم باشا على سوريا، وتمكنه من

احتلالها، قرابة عقد من السنين (١٨٣١– ١٨٤٠). ما جعل كبار الساسة البريطانيين يلحون على ضرورة زرع جسم غريب عن هذه المنطقة فيها، مضمون الولاء للغرب الإمبريالي عموماً، وللإمبريالية البريطانية على وجه الخصوص.

وازدادت أهمية طريق التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى، وفزع بريطانيا على مصير هذه الطريق، بمجرد افتتاح قناة السويس (١٨٦٩)، مما أسهم في إسراع بريطانيا باحتلال مصر (١٨٨٢).

إن وقوع اختيار الإمبريالية البريطانية على المشروع الصهيوني، حتى قبل اكتمال تبلوره، له مبررات عدة. سبقت الإشارة إليها– عدا عن أن البروتستانتية التي يأخذ بها أغلب البريطانيين – تتعامل مع "العهد القديم"، ولا تقطع البروتستانت عن العهد القديم أية حساسية.

معروف بأن الدول الأوروبية سبق لها أن تضافرت، على ما بينها من إحن وخصومات ودحرت حملة إبراهيم باشا، سنة ١٨٤٠، عن الأراضي السورية، وغدت سوريا (سورية، لبنان، فلسطين، وشرقي الأردن) على رأس جدول فتوحات الإمبريالية العالمية، وفي مقدمتها الإمبريالية البريطانية، التي لطالما أرقها هاجس احتلال أي تلك البلاد، فيهدد مصالح بريطانيا وطرقها التجارية في تلك المنطقة. لذا كان طبيعياً أن تتدفق دعوات كبار المسئولين البريطانيين من أجل الاستيطان اليهودي في فلسطين، ما يجعل هذه البلاد مستعمرة بريطانية عبر الصهاينة، على غرار دور المستوطنين الأوربيين في أمريكا. الأمر الذي يضمن بقاء تلك المنطقة في حوزة بريطانيا، إلى عقود وأجيال لاحقة. فقد كانت الإمبريالية البريطانية ترى في الاستيطان الكولونيالي ضماناً لاحتلال مديد، يفوق في مداه الزماني الإحتلال العسكري، بمراحل.

هكذا، جاءت الصهيونية استجابة لاحتياجات الإمبريالية العالمية عموماً، وإن نجحت في قطف ثمارها الإمبريالية البريطانية، دون سواها من الإمبرياليات. الأمر الذي عاد إلى ميزان القوى داخل المعسكر الإمبريالي، آنذاك، بالدرجة الأولى.

أخذت الإمبريالية البريطانية، "تتغزل ناعم" مع يهود العالم، فلاطفت أبناء الملة اليهودية في بريطانيا، وشملت بحمايتها أصحاب الملة نفسها، في أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

كل ذلك سعياً لتوثيق روابط أصحاب الملة اليهودية بالإمبريالية البريطانية. ووجدت هذه الإمبريالية في اليهود خير متكأ.

هكذا، ولدت الفكرة الصهيونية، في مرحلة تشوّه الرأسمالية، وتعفنها، فحمل الوليد هذين الملمحين، ولأنه جاء في مرحلة ارتداد القومية التحررية إلى العنصرية الشوفينية، لذا كان طبيعياً أن ينهل هذا الوليد من الأفكار الأخيرة، التي تليق بذلك الوليد، وقد تجسدت في كتابات الفيلسوف العنصري الألماني الشهير، فريدريك نيتشه. كما اتكأت الصهيونية على الأفكار الأشد فجاجة في هذا الصدد، المضمّنة في "التلمود". لقد كان حتمياً أن يتخذ مؤسسو الصهيونية من اليهود مادة بشرية، دون سواهم.

المسألة اليهودية

المتأمل في تاريخ اليهود، يكتشف أنه تاريخ الاضطهاد المديد، حتى ترسخ في التاريخ الإنساني ما عرف باسم "المسألة اليهودية" التي لم تلتهب، عبر التاريخ القديم والوسيط، إلا في فترات الإنكماش الاقتصادي، ففي سنوات نهوض الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، لعب اليهود دوراً مهماً في التجارة والأعمال المالية، على حد سواء، هنا مثل

اليهود حاجة اجتماعية للإمبراطوريتين المومأ إليهما، حيث اسهم اليهود بالنصيب الأكبر في التوسع التجاري، وقدموا القروض الضخمة لأباطرة اليونان والرومان، ورد هؤلاء وأولئك لليهود معروفهم إليهم، في شكل امتيازات ملموسة بيد أن تصدع كلا الإمبراطوريتين دفع كبار المسئولين فيهما إلى التخلص من اليهود، الدائنين لأولئك المسئولين الكبار بمبالغ ضخمة، من ناحية، والمهيئين، من ناحية أخرى- أكثر من غيرهم- كبش فداء، يجتذب إليه الجماهير الساخطة، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة، أي أن حملات التطهير ضد اليهود بدأت مترافقة مع تصدع المجتمع العبودي القديم، هنا، فحسب، ولدت المسألة اليهودية، بعد أن بدأ اليهود يفقدون وظيفتهم تحت وطأة الانكماش الاقتصادي والاجتماعي، وبتعبير آخر لأنهم أصبحوا- في تلك الظروف- لا يمثلون الحاجة الاجتماعية التاريخية، التي كانوا يمثلونها، في ما مضى، على حد تعبير الكاتب اليساري المصري المعروف أنور كامل. وقد أعاد المجتمع الإقطاعي آلية اضطهاد اليهود نفسها.

يؤكد المفكر اليساري الفلسطيني المرموق إميل توما عدم صحة القول بأن التضييق على نشاط اليهود الاقتصادي، وحرمانهم من العمل الزراعي، فرض عليهم الاشتغال بالتجارة والربا، في العصور الوسطى، فقد أقام يهود أوروبا المستوطنات التجارية هناك، وحافظوا على علاقات ودية مع أبناء ملتهم في إيطاليا، وأسبانيا، والشرق. واستمر هذا الاتجاه، عبر القرون، حتى اشتهرت الطوائف اليهودية بالشئون المالية، والإلمام بقوانين التجارة.

أما اشتغال اليهود بالربا، فيعود إلى تحريم الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا التعامل بالربا على النصارى، ما ترتب عليه فراغ، شغله أغنياء اليهود.

إلى ذلك لم تكن الطوائف اليهودية طبقة اجتماعية واحدة، بل طبقات عدة، شأن كل المجتمعات. وإن كانت تلك الطوائف تقوم، عادة، حول نواة تجارية- مالية، وتؤلف طائفة انعزالية. بسبب نظام "الجيتو".

يقول كتاب تاريخ كامبردج الوسيط إنه في الأيام الأولى من استيطان اليهود في الزراعة، حدث أن المهاجر المسالم إلى بلاد مأهولة، لا يستطيع الإستيطان، بسهولة، على الأرض، ثم إن الطبيعة الطائفية، وضرورة القيام بالطقوس الدينية اليهودية، جعلت من الأفضل الإبقاء على الصلات الدائمة التي لا يسهل القيام بها، في ظروف الوحدات الريفية المتباعدة. وهذا وطد الاتجاه الطبيعي بين القادمين الجدد نحو البقاع في المستعمرات التي كان قد أقامها أبناء ملتهم، وتغلغلت الطلائع اليهودية في أوروبا الغربية، إذ قامت المستوطنات اليهودية التجارية، وعملت في التجارة، أساساً.

عليه يرى توما بأن موقع هذه الطوائف الاقتصادي، والتعصب الديني، الذي امتازت به القرون المظلمة في العصر الوسيط، خلق ظروف الاضطهاد الديني، الذي تعرضت له بعض الطوائف، في أيام الصراع الاجتماعي الملتهب، ولذلك كان بديهياً أن يشتد هذا الاضطراب، مثلاً، أيام حملات الفرنجة، ويصل إلى درجة المذابح.

فحملات الفرنجة جسّمت خطورة الصرّاع الاجتماعي المتفجر في المجتمع الإقطاعي الأوروبي.

على أن الاضطهاد لم يكن وقفاً على اليهود، فقد امتزج النظام الإقطاعي بالتعصب الديني، الذي سخّره الإقطاعيون في الصراعات الاجتماعية، لذلك شهدت تلك الحقبة من الزمن مذابح دينية. ذهب ضحيتها أبناء الأقليات النصرانية في أوروبا (البروتستانت في فرنسا، والكاثوليك في بريطانيا). كما استنفرت حروباً دينية مدمّرة، بين الكاثوليك والبروتستانت،

هي – في جوهرها – صراع بين الكتلكة الإقطاعية والبروتستانتينية الرأسمالية.

لقد حدث أن ألحَ اليهود الأوروبيون على إقامة الجيتوات الأولى، في العصر الوسيط المبكر، "باعتبارها رمزاً مادياً لتنظيمهم الذاتي". وحين اكتشف بعض اليهود أخطار تلك الإنعزالية، في القرن السادس عشر، كان الوقت قد فات.

بيد أن هذا الاضطهاد الشرس كله لم يولد الفكرة الصهيونية ومؤسساتها. بل كما سبق القول، شكلت الثورة الفرنسية منعطفاً مهماً في حياة يهود أوروبا. فأشاعت مبادئها في "الحرية، والإخاء، والمساواة" في كل الأقطار الأوربية التي اجتاحتها جيوش نابليون، الأمر الذي انسحب على معاملة هذه الأقطار لليهود فيها، فضلاً عن إقدام نابليون على السماح بانعقاد مجلس السنهدرين (الهيئة القضائية العليا، المعروفة زمن مملكة إسرائيل القديمة)، مطلع سنة ١٨٠٧. وقد وضع ذلك المجلس أسساً أيديولوجية لحل المسألة اليهودية، في ظروف صعود البرجوازية، وصاغ فكرة الانعتاق، واندماج الطوائف اليهودية بالشعوب التي تطبعوا بطبائعها القومية"، بكلمات إميل توما. وهنا تكمن الأهمية التاريخية لذلك المجلس. حيث أصبح اليهودي الأوربي، بعده، يعلن بأنه ابن الشعب الذي يعيش بين ظهرانيه، وإن كان يهودي الديانة.

معروف بأن انعتاق اليهود، واندماجهم، تفاوت من قطر أوربي إلي آخر، في موازاة تفاوت التطور بين هذه الأقطار. ما جعل انعتاق يهود روسيا القيصرية يتسم بتعقيد يفوق نظراءه في الأقطار الأوربية الأخرى. ما جعل من يهود روسيا منبت الفكرة الصهيونية.

رغم أن الرأسمالية أدت إلى تحرير اليهود التدريجي، إلا أن المجتمع الرأسمالي دأب على حرف سخط مجتمعه– مع كل ضائقة اقتصادية تلم به– إلى "كبش الفداء" التقليدي:

اليهود. لذا يرى أنور كامل، محقاً، بأن مفتاح المسألة اليهودية يجب أن يبحث عنه في الاجتماع والتاريخ، أي في تطورات الوضع الاقتصادي، الذي احتله اليهود داخل المجتمع، خلال مراحله التاريخية المختلفة، في تطورات العلاقات الاجتماعية التي نشأت كانعكاس طبيعي لتطورات ذلك المجتمع. وأن المسألة اليهودية تولدت، خلال العصور، كانعكاس للظروف الاجتماعية التاريخية، التي عاشتها هذه العصور، فاليهود قد ظلوا يكونون جزءاً من المجتمع، منذ حوالي ٣٥٠٠ سنة، ومن هنا فإن مشاكل اليهود لا يمكن أن تكون منفصلة، أقل انفصال، عن مشاكل هذا المجتمع.

يقتطف إميل توما من بن هلبرن، في كتابه "فكرة الدولة اليهودية"، بأن الصهيونية ظهرت في صورة نقد لحل المسألة اليهودية، على أساس التحرر المدني، وحده، وكانت محاولة لمواصلة الفرضيات التقليدية، حول طبيعة التاريخ اليهودي وهدفه. الأمر الذي نبذه تلامذة التنور اليهودي. في الوقت الذي اعتبر الصهيوني الاشتراكي بورخوف الصهيونية الرد على احتياجات الشعب اليهودي، الاقتصادية، والثقافية، ولذا كان طبيعياً بأن يصف الصهيونية بأنها "بعث قومي واجتماعي معاصر"!.

المخاض

احتدم الصراع الفكري في الوسط اليهودي الأوربي، بين دعاة اندماج اليهود كل حيث هو، وبين دعاة انفصال اليهود عن مجتمعاتهم. وقد كان أبرز دعاة الإندماج والاستنارة موزس مندلسون، الذي استنهض الجوانب العلمانية في اليهود، وهو مؤسس حركة الهسكالا. وأفسحت قوى الاستنارة المجال لاحتكاك اليهود المباشر بمجتمعاتهم الأوربية. ورغم كل الليبرالية التي وسمت المجتمعات الأوربية، غداة الثورة الفرنسية، فإن علاقات هذه المجتمعات بيهودها اتسمت بليبرالية أقل.

لكن انحسار عصر القومية التحررية ترك آثاراً سلبية على دعوات الاستنارة، فظهرت ردود فعل في أوساط اليهود الأوربيين، تمثلت في التدين، وانتظار المخلص، والهجرة، والاستيطان غير السياسي، فضلاً عن الميل للثورة من أجل تحرير اليهود، وأخيراً جاءت المدرسة الصهيونية التي اصطنعت لليهود قومية من العدم. وعبرت هذه المدرسة عن نفسها بمفكرين عدة، أهمهم الحاخام زفي هيرش كاليشر (١٧٩٥- ١٨٧٤)، الذي أكد، سنة ١٨٣٦ على أن بداية الخلاص ستكون بجمع اليهود في الأراضي المقدسة، الأمر الذي عمقه، بعد ستة وعشرين عاماً في مؤلفه الصهيوني "البحث عن صهيون". وقد دعا كاليشر إلى استيطان فلسطين، مقترحاً إقامة منظمة تنفذ ذلك، عبر شراء المزارع والحقول، وحرثها.

أما المفكر الثاني فهو موزس هيس (١٨١٢- ١٨٧٥)، الذي نشر، سنة ١٨٦٢، كتابه "روما والقدس"، وفيه نفى عن دعوة اندماج اليهود بمجتمعاتهم الأوربية صفة الحل العلمي للمسألة اليهودا!. ووصف هس اليهود بأنهم جنس صاف، عبر العصور. ودعا اليهود إلى إقامة المستعمرات في الأرض المقدسة، بمساعدة فرنسا. المفكر الثالث ليوبنسكر (١٨٢١- ١٨٩١) بدأ حياته السياسية متحمساً للإندماج، إلا أن مذابح "البوجروم" التي نظمت لليهود في روسيا، بعد اغتيال القيصر الإسكندر الثاني، سنة ١٨٨١، دفعت بنسكر للتحول إلى الحل الصهيوني، أي اصطناع قومية لليهود، لتبرير تجميعهم فوق أرض واحدة. واقترح تأسيس منظمة تجمع المنظمات اليهودية الأوربية القائمة آنذاك، في مؤتمر تنبثق منه لجنة تنفيذية، تسهم مع ممولين يهود، في تأسيس شركة، تشتري أراضي، يستوطنها ملايين اليهود.

أخيراً جاء تيودور هرتزل (١٨٦٠- ١٩٠٤)، الذي كان مندمجاً بالمجتمع الأوربي، بمحض اختياره، إلى أن صدم،

سنة ١٨٩٤، بقضية الكابتن درايفوس [*]. وفشلت المحاولات التي بذلها، في العام التالي، لمقابلة أي من البارون هيرش، أو البارون روتشيلد. وفي فبراير ١٨٩٦ نشر هرتزل كتابه "الدولة اليهودية"، وفيه رأى بأن المسألة اليهودية ستنتشر مع الهجرة اليهودية إلى أماكن أخرى. وأكد بأن المسألة اليهودية قومية الطابع، وليست اجتماعية أو دينية.

وانتهي إلى أن المخرج الوحيد للمسألة اليهودية يكمن في إقامة دولة يهودية.

التأسيس

اعتبر الزعيم الصهيوني المعروف، حاييم وايزمان، المؤتمر الأول لجماعة "أحباء صهيون"، في روسيا، سنة ١٨٨٤، نواة المؤسسة الصهيونية، وقد هدفت هذه الجماعة إلى دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين ونجحت في بناء خمس مستوطنات منها، مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر (بتاح تكفا، ريشون ليزيون، روش بيناه، زخرون ياأكوف، والجديرة).

اللافت بأن أحد قادة أحباء صهيون، ناثان بيرنباوم (١٨٦٤– ١٩٣٧)، أول من صك مصطلح "الصهيونية"، نسبة إلى جبل صهيون في القدس.

بيد أن النقلة الحقيقية تمت على يدي هرتزل، الذي دعا إلى إضفاء الاستقلال السياسي الكامل على عمليات الاستيطان اليهودي.

وظف هرتزل ديناميكيته، في محاولة توفير تأييد دولي لمشروعه الصهيوني، لكنه فشل في تدبير مقابلة مع

---

* هو الضابط الفرنسي، اليهودي الجنسية، الذي اتهم، أواخر القرن التاسع عشر، بالتجسس، واكتنفت قضيته شبهة التلفيق، ما وشى بالعداء لليهود.

الإمبراطور الألماني، أو السلطان العثماني، وإن نجح في مقابلة الصدر الأعظم، في استنابول، وأصدر صحيفته الأسبوعية "دي فلت"، منذ يوليو ١٨٩٧، وتوّج نشاطه هذا بنجاحه في عقد **المؤتمر الصهيوني الأول**.

في بال، بسويسرا، خلال الفترة من ٢٩– ٣١ / ٨ / ١٨٩٧، إنعقد المؤتمر الصهيوني الأول. حيث حضره ٢٠٤ مندوبين، بالتعيين. واعتمد المؤتمر البرنامج الصهيوني، وأسس "**المنظمة الصهيونية العالمية**". وحدد المؤتمر هدف الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، يضمنه القانون العام. عبر الخطوات الأربع التالية:

- **تشجيع استيطان** العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين.
- **تنظيم يهود العالم** بما لا يتعارض مع قوانين القطر المعني.
- **تعزيز الحس القومي اليهودي**.
- العمل على توفير موافقة الدول على الهدف الصهيوني.

في نهاية المؤتمر، قال هرتزل: "في بال أقمت الدولة اليهودية. بعد خمسين سنة، سيرى الدولة كل إنسان"!

وفي ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ خرج المشروع الصهيوني إلى الوجود، في شكل دولة إسرائيل.

استنتاجات

- بعيداً عن فلسطين وعن الديانة اليهودية، ولدت الصهيونية فكراً ومؤسسة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

- لقد جاءت ولادتها في سياق حلول نمط علاقات إنتاج رأسمالية محل الإقطاعية. ما تطلب توفير كل ما من شأنه خلق سوق مستقلة، واسعة، وحرة، الأمر الذي تجلى في الحقلين الفكري والسياسي الأوربيين، فظهرت القومية، والدولة القومية، اللتان وجدتا مسوّغهما الأساسي في تأمين سوق وطنية مستقلة.

- رغم توفر كل الطبقات والشرائح الاجتماعية في الأوساط اليهودية الأوربية، فإن هذه الأوساط افتقرت إلى الطبقة الإقطاعية، تماماً، بسبب حرمان يهود أوروبا من حق امتلاك الأرض، والتصرف فيها.

- إلى ذلك تميزت البرجوازية اليهودية في أوروبا عن مثيلتها المسيحية، بروؤس الأموال الضخمة، وبالخبرة التجارية العريقة، ولطالما اتخذت المزاحمة بين هاتين البرجوازيتين طابعاً دامياً.

- هنا أفسح المجال لظهور العداء للسامية في أوروبا. فبعد اللجوء إلى القمع والإستيطان عمدت البرجوازية المسيحية في أوروبا إلى سلاح العداء للسامية، حين دعتها إلى ذلك ضرورة تحويل الصراع الاجتماعي هناك عن مساريه الصحيحة. وقد ظهر العداء للسامية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وهو يختلف، تمام الاختلاف، عن العداء لليهود في القرون الوسطى. وقد تأكد ارتباط العداء للسامية بالأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، في ارتهان ظهور ذلك العداء باحتدام الصراعات الاجتماعية في أوروبا، كما أن انحسار ذلك العداء اشترط انفراج حدة ذلك الصراع الاجتماعي.

- من المعروف بأن العداء للسامية اتكأ على أن اليهود أمة منفصلة، يستحيل على أفرادها الإندماج

بالشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها. هذا في حين رأى هرتزل بأن تلك الشعوب معادية للسامية، بطبعها، وأن "اليهود شعب واحد" واعتماداً على مقولتي أبدية العداء السامية، وبالتالي فشل الانعتاق والاندماج اليهوديين أولاً، ووجود الشعب اليهودي، بفضل أعدائه ثانياً، استنتجت الصهيونية استحالة حل المسألة اليهودية، بغير تجميع اليهود في مركز واحد، يقيمون عليه دولتهم، فتنتهي مسألتهم.

- هنا يتضح لماذا لم ترَ القيادة الصهيونية في معاداة السامية -(اليهود) عدواً خطيراً، بل عاملاً مساعداً على تحقيق برامج تلك القيادة، إنطلاقاً من مقولة هرتزل المومأ إليها، والتي مؤداها بأن أعداء اليهود هم الذين جعلوهم شعباً واحداً.

- لقد أدى الاتساع المطرّد للفتوحات الإمبريالية إلى انفراج التوتر بين البرزجوازيتين اليهودية والمسيحية في أوروبا، وبالتالي تصالحهما، فتحالفهما. فاكتمل تحضير المسرح لظهور الصهيونية.

- وإن سبق ذلك الإنفراج اضطرار البرجوازية المسيحية الأوروبية إلى دخول صراع محتدم، من أجل تحطيم احتكار اليهود التاريخي للتجارة. فلطالما اعترض هذا الاحتكار طريق البرجوازية المسيحية الأوروبية.

- لقد وجدت البرجوازية اليهودية ضالتها المنشودة في الدين. فاتشحت به، كما اصطنعت قومية يهودية، حيث عمدت إلى إيقاظ الشعور الديني اليهودي، وغذت تطلعات يهود أوروبا للعيش في مأمن، بعيداً عن الاضطهاد. فيما يفتقر اليهود إلى شروط القومية، المتمثلة في جماعة من الناس تكونت

تاريخيا، واستندت إلى وحدة الأرض، والتاريخ، واللغة، والاقتصاد والتكوين النفسي المشترك. فيما لا يندرج الدين ضمن أسس القومية.

- حسب ماركس وإنجلز فإن "مهمة القضاء على الطبيعة اليهودية تكمن في التغلب على يهود المجتمع البرجوازي، وعدم إنسانية الوجود الواقعي، الذي يبلغ قمته في النظام المالي".

- ثمة استحالة تحرير اليهودي في مجتمع غيرمتحرر. مثل دعوة التحرير تلك خاطئة، ورجعية، في الأساس، لأنها غدت حركة معادية للتقدم، في مرحلة نهوض الرأسمالية.

- تمثل غرض القيادة الصهيونية في تهجير البروليتاري اليهودي، وتمزيق وحدة البروليتاريا الأوربية، لتعطيل انصهار هذه الطبقة في الصراع الطبقي ضد مستغليهم الموحدين.

ولقد أحس كبار البرجوازيين اليهود الأوروبيين - أمثال البارون هيرش، والبارون روتشيلد – بخطر الفائض البروليتاري "اليهودي" فسارعوا إلى بناء مستوطنات يهودية في بعض الأقطار غير الأوربية، كالأرجنتين وفلسطين، بغرض إبعاد كادحي اليهود إلى أبعد مكان، وبأقل تكلفة، للتخلص من خطرهم الطبقي.

أما الهدف الطبقي وراء الدعم البريطاني، فيكشف عنه دبلوماسي باعتباره "الوسيلة الوحيدة لصرف اهتمام البروليتاريين عن الكفاح الاشتراكي"، مما أقنع الحكومة البريطانية بضرورة التعجيل بإصدار "تصريح بلفور"، في ٢ / ١١ / ١٩١٧، وإن كان اللافت بأن وزير خارجية بريطانيا،

آنذاك آرثر بلفور وجه وعده إلى المليونير اليهودي الشهير البارون روتشيلد، ولم يوجهه إلى قيادة الحركة الصهيونية!

وبعد،

فإن ولادة الصهيونية في كنف الإمبريالية العالمية، يربط مصيرهما ببعضهما البعض برباط وثيق، على أن هذا ليس حتمياً فقد يمتد العمر بالصهيونية، فتطيل عمر الإمبريالية، وبالتالي قد تذهب الإمبريالية وتبقى الصهيونية وكيانها، بسبب من ضعفنا وافتقادنا إرادة القتال، دفاعاً عن الوطن والشعب، فضعفنا مصدر القوة الأول للصهيونية، لكن دوام حال من المحال.

١١ - مدخل إلى قضية المرأة

تعاني المرأة اضطهاداً ملحوظاً في المجتمع، ما جعل قضية تحررها تحتل موقعها اللائق في اهتمامات كل تقدمي.

غني عن القول بأن أول اضطهاد في التاريخ كان اضطهاد الرجل للمرأة. ولا تزال المرأة ترزح تحت نير اضطهادات تفوق تلك التي يرزح تحتها الزوج، باضطهاد آخر. فإذا كان الرجل يقع تحت اضطهادين (أجنبي، وطبقي)، فإن المرأة تقع تحت نفس الاضطهادين، مضافاً إليهما اضطهاد الرجل لها.

لمحة تاريخية

يعود اضطهاد المرأة إلى تطور الملكية الخاصة، بنتيجة نمو إنتاجية العمل. على أن تحرير المجتمع من القهر الطبقي لن يفضي، أتوماتيكيا، إلى تحرير المرأة. إذ لا يمكن اعتبار الاقتصاد المحدد الوحيد لكل ما هو إنساني، على الأهمية القصوى لذلك المحدد. فنحن في قضية المرأة أمام مشكلة نوعية. ذلك أن اضطهاد الرجل للمرأة يضرب بجذوره عميقاً في التاريخ. وإذا كانت بدايته ذات جذر اقتصادي، فإنها، اليوم، تركيب معقد من اضطهادات شتى.

في عصور ما قبل التاريخ، نهضت الأسرة في مواجهة القبيلة، وفيها تطورت الملكية الخاصة، فكانت الطبقات، ما فتح الباب لولادة الدولة، بهدف السيطرة على الصراع الطبقي.

هنا تعاطى الرجل الصيد، فيما اهتمت المرأة بحماية أبنائها، وتغذيتهم، فضلاً عن استئناسها الحيوانات. فكان طبيعياً

أن تسود المرأة، آنذاك. وبالتالي تحتل موقعاً متميزاً في عالم الأساطير (ساحرة/ آلهة). وهكذا ولد عصر الأمومة.

على أن اكتشاف المعادن، أفضى إلى الحروب، فأعلى من شأن الذكر، على حساب الأنثى. وانقلب تقسيم العمل بينهما، رأساً على عقب.

مع اتساع نطاق الملكية الخاصة، حسم الرجل أمر وراثة أملاكه، فحصرها في أولاده الذكور فحسب. هكذا تناسب المركز الاجتماعي مع الموقع الاقتصادي، وحاقت بالمرأة هزيمتها التاريخية الكبرى، فيما استقرت هيمنة الرجل، بعد أن غدت المرأة مجرد أداة خدمة وإنجاب. وتمت مقايضتها بالماشية، والأسلحة. ووقعت تحت اضطهاد مزدوج، أولهما في إطار المجتمع، والآخر في نطاق الأسرة.

في العصور الوسطى، اعتبرت المرأة ملكاً للرجل، وجزءاً من الإقطاعة، وربط مصيرها بيد صاحب الإقطاعة. وغدا من حق الفارس أن يعاقب زوجته، ويهينها، أو حتى يورثها لغيره، بل يبيعها. ولطالما حبسها في "حزام العفة"، كلما عنَّ له أن يسافر. أما زوجة القنّ فلم يتعد موقعها دابة الركوب.

في ظل الراسمالية، اكتسبت المرأة نوعاً من الاستقلال، وشاركت في الحياة الفكرية، ووجدت من بين الرجال من يدافع عنها. وإن ظل أجرها دون نظيرها الرجل، وبقيت بدون حقوق مدنية. ومع تراجع الديمقراطية في الثورة الفرنسية، تم اغتيال معظم ما انتزعته المرأة من مكاسب هناك.

على أنه بقدر ما كان دخول المرأة ميدان العمل خطوة تقدمية، بقدر ما عكس الدخول القهر الطبقي لها، عبر أجرها المتدني. ما يؤكد بأن تحرير المرأة لا يتأتى من مجرد عملها فحسب، بل، أيضاً، بتحررها من الاستغلال.

المعيار الرئيسي

كثيرة هي الأحزاب التي تدرج "تحرير المرأة" ضمن القضايا التي تناضل تلك الأحزاب في سبيلها. بيد أن صدور تشريعات بصدد هذه القضية أمر صعب المنال في مجتمع طبقي، على أن الأصعب منه تغلغل القضية نفسها في سلوك وعادات أعضاء الأحزاب المعنية، أساساً بفعل الإرث التاريخي.

إلى ذلك لعل من الطبيعي أن ترتبط قضية المرأة، إرتباطاً حميماً، بمدى التطور الإقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي للقطر المعني.

على أنه من العبث فصل قضية تحرير المرأة عن تحرير الوطن نفسه. دون أن يعني هذا بأن علينا الإبقاء على اضطهادنا للمرأة، مادامت بلادنا محتلة.

فضلاً عن أن تحرير المرأة لن يقدم إليها على طبق من فضة. بل إن على المرأة أن تخوض غمار شتى مجالات الحياة، خاصة مجال النضال الوطني، والاجتماعي. بما يقنع من حولها بأهليتها للمساواة، وبأنها لا تقل عن الرجل في قدراتها، بما يزيح إرث آلاف السنين في الاضطهاد عن كواهل النساء.

لقد حملت النساء اللائي انضممن إلى الحركات الوطنية، مهام نضالية لا تقل عن تلك التي حملها الرجال في الحركات نفسها. ما أهل المرأة للصعود إلى أعلى مراتب المسئولية في تلك الحركات. وبذا فرضت المرأة نفسها واحترامها على تلك الحركات.

بيد أن بعض الحركات الوطنية استدعت المرأة، لمجرد الاستقواء بها في مقاومة الاستعمار. وحين جلا هذا

الاستعمار، فإن من استدعى المرأة أعطى لنفسه الحق في إعادتها إلى البيت، من جديد، في نكسة لا تزال تعاني من آثارها نساء الأقطار المستقلة حديثاً.

لعل من نافلة القول بأن قياس مدى تقدمية أية أيديولوجيا لا يتم إلا من خلال فهمها لقضية المرأة، والحلول التي تقدمها تلك الأيديولوجيا لاضطهاد المرأة. وما ينطبق على الأيديولوجيات ينطبق على الأفراد، الذين يناضلون لاسترداد شرطهم الإنساني المسلوب. ومن باب أولى، فإنه **يستحيل تحرير المرأة بدون تحرير الوطن، وتأسيس مجتمع وطني ديمقراطي،** التربة الخصبة الضرورية لتحرير المرأة.

وهل حدث أن تمكنت المرأة بأن تتحرر في وطن مكبل بأغلال الاحتلال، أو حتى العسف المحلي؟!.

حتى بعد أن يتحرر الوطن من الأغلال والعسف، فإن تحرير المرأة لا يتم بجرة قلم، أو بمجرد إصدار **تشريعات،** تقضي بالمساواة بين الرجل والمرأة. إذ يبقى شرطي **الإرادة الذاتية** (جهود المرأة ذاتها للتحرر)، **والظروف الموضوعية** (الديمقراطية، والعدل الاجتماعي، واقتلاع الإرث المعادي للمرأة).

إستنتاجات

- **لا انفصال بين قضية المرأة وبين جملة القضايا الاجتماعية، والأولى حميمة الصلة بالصراع الطبقي، وبالثورة.**
- **إن العلاقة بين الرجل والمرأة هي المعيار الأول لمدى التقدم الاجتماعي في أي قطر. كما أن موقف الرجل من المرأة يُظهر مدى تحول سلوك الإنسان البدائي إلى سلوك إنساني.**

- إن الحب– ذلك التفتح الإنساني الرائع– مهدد بخطر مزدوج، اجتماعي، وفردي: العبودية الطبقية، والغريزة الغاشمة. فيما تعكس الإباحية درجة تفسخ المجتمع البرجوازي. الأمر الذي لن يختفي إلا بعد أن تتحرر المرأة من عبوديتها، ويتحرر الرجل من كل آثار الحيوانية. وكلما تعاظم احترام الذات والغير.
- رغم كل ما أحرزته المرأة، في عالم اليوم، من حقوق، فإنها لا تزال تابعة، وحريتها منقوصة، وحياتها مرهونة.
- إن التجمل حاجة طبيعية للإنسان، لكنه– في الوقت نفسه– يُمثل شكلاً من أشكال استلاب المرأة.
- ليس أمام المرأة إلى أن تخوض غمار المعارك الوطنية والاجتماعية، كتفاً إلى كتف مع الرجل. وفي هذا التسويغ الرئيسي للمساواة بينهما.

وبعد، فلن يزاح نير القمع عن ظهور النساء، إلا إذا استلمت السلطة طبقة أنهت كل أشكال القمع، فيما لا تمنح نفسها "حق" اضطهاد الآخرين.

١٢ - في التحالف

رمز حزمة العصي العصيّة على الكسر، استخدمه رجل على فراش الموت، كي يشدد على أبنائه بضرورة المحافظة على وحدتهم، حتى لا تحيق بهم الهزيمة. ما يذكرنا بالقول المأثور: "قوتنا في وحدتنا". وبقول الشاعر:

تأبى العصيّ إذا اجتمعن تكسراً

هذا كله يؤكد على أهمية التحالف، أوالائتلاف، أوالدخول في جبهة، بين قوى سياسية مختلفة، تتفق فيما بينها على نقاط، تلتقي عندها، في القضية الرئيسية.

أما المضمون الاجتماعي لكل تحالف فيتوقف على طبيعة المرحلة الثورية، وعلى ميزان القوى الطبقية داخل الحركة الوطنية، وعلى مدى إندماج البورجوازية الوطنية في الثورة. اي أن لكل تحالف مضمونه الاجتماعي الخاص.

إن لكل مرحلة تحالفها، أو جبهتها الخاصة التي تضم أصحاب المصلحة في تحقيق الهدف الاستراتيجي للمرحلة الثورية. ففي مرحلة الثورة الوطنية تلتقي كل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية في جبهة موحدة، تضرب عن قوس واحد. فيما تلتقي القوة المعادية للإمبريالية والإقطاع في "جبهة" الثورة الوطنية الديمقراطية. أما مرحلة الثورة الاشتراكية فلا تضم "جبهتها" إلا القوى صاحبة المصلحة في التحول الاشتراكي، ضد القوى الرأسمالية.

إن التحالف في التحليل الأخير، وحدة برامج سياسية.

والجبهة سلاح استراتيجي فعال، لمواجهة أعداء الشعب، ودحرهم، مهما بلغت شراستهم. بما تضاعفه مثل هذه الجبهة من قوة الشعب. وتأتي نقطة البدء في "الجبهة" من التسليم بتعدد قوى الثورة، وتمايز منطلقاتها، وأيديولوجياتها، وبرامجها السياسية. والجبهة ائتلاف سياسي، لا أيديولوجي. تجتهد لحشد القوى على القاسم المشترك الأعظم. بين القوى المشاركة في الجبهة.

في فلسطين

إذا ما أخذنا قضية فلسطين مثلاً، فسنجد أن تحرير فلسطين هدف لكل القوى الوطنية الفلسطينية: يسارية، ورأسمالية، وقومية، وإسلامية. أولاها تناضل من أجل تحرير فلسطين، وجعلها اشتراكية في سياق المشروع الأممي، والقوى الرأسمالية تعمل لتحريرها، وجعلها رأسمالية، بينما القوى القومية تسعى لتحريرها، ضمن المشروع القومي العربي. أما القوى الإسلامية فتحلم بأن تصبح فلسطين ضمن الدولة الإسلامية الكبرى. أي أن ما يجمع هذه القوى كلها هو **تحرير فلسطين** فحسب، فيما تختلف على ما بعد التحرير. ما يحتم إقامة جبهة وطنية لتحرير فلسطين، وبعد ذلك فليختلف المختلفون.

إن ضخامة الطموحات الوطنية الفلسطينية جعل من المستحيل تحقيقها، بدون حشد كل الطاقات الوطنية في المعركة، عبر **جبهة وطنية عريضة** موحَدة، تجتذب إليها جماهير الشعب، بعد أن تحقق وحدة عمل كل القوى الوطنية.

وحدة سياسية

بذا تقوم "الجبهة" على نقاط الالتقاء بين القوى، التي تترك نقاط الخلاف للحوار أو للحياة، كي تقول كلمتها في تلك النقاط.

وإلا فليس أمام تلك القوى إلا أن تعمل على تحييد نقاط الخلاف تلك، حتى لا تفسد على تلك القوى تحالفها.

في الجبهة ثمة "وحدة/ صراع/ وحدة"، أي أن مختلف القوى تبدأ بنقاط الوحدة، وتتحاور حول نقاط الخلاف، لتنتهي بوحدة أشد.

الجبهة توحد الجهود السياسية، دون الأيديولوجية، أو البنى التنظيمية، أو الأداء الدعاوي. وربما نجح الخندق المشترك في إذابة الحساسيات، ومعالجة نقاط الخلاف بين قوى الجبهة.

إلى ذلك علينا ألا نفجع بخروج أي طبقة من "الجبهة"، فأي طبقة تحس بأن مصالحها الطبقية قد تحققت، أو أن هذه المصالح غدت مهددة، في حال استمرار الطبقة داخل "الجبهة"، تسارع تلك الطبقة إلى الانسحاب من "الجبهة".

في "الجبهة" لا تمحى الحدود، بين مختلف القوى، بل سرعان ما تستجد حدود أخرى، بين متراخين، وحاسمين، ووسط. حيث علينا تحييد تأثير المتراخيين، وشل ذبذبة الوسط، وتعزيز دور الحاسمين.

مفاعيلها

إن مفاعيل "الجبهة" لا تأتي تلقائيا، بل إن الأمر يتطلب برنامجاً سياسيا، تلتزم به القوى التي تلتقي في "الجبهة"، إضافة إلى لائحة داخلية، تنظم العلاقات بين هذه القوى، وتحدد للمؤسسات المشاركة آلية عملها. ولا يكتفي بالبرنامج واللائحة، بل لا مفر من عمل يومي، تسيّره سكرتارية نشطة.

علاقات داخلية

غني القول بأن قيام "الجبهة" من شأنه منع اندفاع التناقضات الثانوية والهامشية بين القوى الوطنية إلى السطح، والتحول إلى تناقضات رئيسية. بل على "الجبهة" أن تعمل على حل التناقضات بين أطرافها لحساب قضية الجبهة، بالنقد الأخوي، والمناقشة، وبشتى الأساليب الديمقراطية. إن الجبهة مانعة صواعق بين أطرافها، وضمان لعدم نشوب حرائق جانبية. في "الجبهة" ثمة ضرورة الالتزام بالاحترام المتبادل بين أطراف "الجبهة"، وتخطي الحساسيات، وهجر الشك. فالممارسات الجبهوية السليمة، والعلاقات الصحية الديمقراطية بين أطراف الجبهة، من شأنها دفع قضية التحالف خطوات واسعة إلى الأمام. ما يتطلب المواجهة الصريحة الجسورة لسلبيات العمل الجبهوي، أولاً بأول.

وبعد، فلن يستطيع إنسان– مهما بلغت مهاراته– أن يكتفي بوتر واحد لإصدار لحن، بل لا مفر من اعتماده على كل أوتار قيثارة الوطن، هذا إن أراد أن يعزف، حقاً!.

١٣ - معضلة الديمقراطية في الدولة الفلسطينية المنتظرة

لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني سجل حافل في مجال حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، لكنه لا يدعو إلى التفاؤل. وإذا سلمنا، جدلاً، بأن ياسر عرفات سيعلن قيام الدولة، في يوم من الأيام، حسب وعوده المتكررة، وإذا ما تجاوزنا حجج الذين لا يرون أية إمكانية لانتقال هذا الإعلان من الورق إلى الأرض، فإننا مطالبون بتنظيم جولة أفق، في محاولة للإسهام بتوفير شروط البقاء والتقدم لهذه الدولة.

من هنا ليس من قبيل الترف، أو إضاعة الوقت، أو إهدار الجهد، الحديث عن الديمقراطية في دولة وليدة، تفتش بصعوبة عن لقمة العيش، وتبذل قصارى جهدها للتخلص من إسار الاحتلال الإسرائيلي، المنبث متوارياً في كل جنبات مناطق الحكم الذاتي. حيث يبدو وكأن الجهد يجب أن ينصبّ لحل هاتين المعضلتين، قبل سواهما. بينما **معضلتا الخبز والوطن حميمتا الصلة بالديمقراطية**، فبدون الأخيرة، يستحيل حل المعضلتين الأولين، وغيرهما من المعضلات في المجالات الأخرى.

لكن ما المقصود بالديمقراطية؟

من بين الكم الهائل لتعريفات مصطلح "الديمقراطية"، اخترت أكثرها اختصاراً، ووضوحاً، وبساطة، وأقلها مثاراً للخلاف. إنه تعريف المفكر التقدمي المصري المرموق، د.

فؤاد مرسي، الذي رأى بأن "الديمقراطية تسير على ساقي حرية التعبير، وحرية التغيير".

ذلك أنه تأسيساً على سيادة القانون، ودولة المؤسسات، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء، واستقلاله، فإن حرية التعبير تقوم على حرية الرأي، والصحافة، وتشكيل الأحزاب، والإضراب، والتظاهر، حتى توفر إطاراً لتنظيم الصراع في المجتمع، بوسائل سلمية، بما يسمح بتداول السلطة، سلمياً، عبر نظام انتخاب حر ونزيه، لا يترك الأمر لكمبيوتر وزارة الداخلية، يحدد نتائج الإنتخابات، حسب رغبة من يديره من أتباع الحاكم.

دوافع وكوابح

من السهل تصور الدولة الوليدة أسيرة عوامل متضاربة، تتجاذبها في اتجاهين متعارضين، حيث يدفع بعضها هذه الدولة، دفعاً، إلى الديمقراطية، بينما بعضها الآخر يكبح هذا الاندفاع، ويعمل على تعطيله، إن لم يكن دفعه إلى الخلف.

صحيح أن الدولة ستجد نفسها مضطرة لتحقيق انفتاح سياسي، مواز للانفتاح الاقتصادي في هذه الدولة. كما أن إسرائيل لم تعد "عدواً يمكن أن يستفيد من الفرقة التي تحدثها الديمقراطية في صفوفنا"، على حد الزعم الذي انتصب طويلاً، ذريعة واهية لتغييب الديمقراطية. وهناك، رغبة أجهزة أمن الدولة الملحة في الدخول إلى أدمغة المعارضين، كي تطل تلك الأجهزة على ما يدور في هذه الأدمغة، مما يتطلب صحافة حرة، تفرّغ المعارضة عبر أعمدتها كل ما يجول بفكرها. في الوقت نفسه، تفيد حرية التعبير في التنفيس عن السخط الشعبي، أولاً بأول، بما يجنّب نظام الحكم الثورات المفاجئة.

إلى ذلك ثمة ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين، الذي يجعلهم يقاومون الدكتاتورية، خاصة بعد أن عانوا من ويلاتها

في معظم الأقطار العربية الشقيقة، على مدى زهاء نصف قرن، مما زاد في نفور أولئك المواطنين من تقحم العسكريين الفظ لميدان السياسة. على أنه لا يمكننا هنا تجاهل الدور الذي يلعبه حسد الفلسطينيين للإسرائيليين على ما يرفل فيه الأخيرون من نعم الديمقراطية. ولعل من أهم العوامل الحاثة على الديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني، التي توزعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، على مدى زهاء عقد ونصف، شاغلة المجال الفاصل بين الأسرة والدولة، بهدف تحقيق مصالح الناس، حيث تلتزم تلك المؤسسات بالمظاهر الديمقراطية. وبدون هذه المؤسسات تغدو الديمقراطية- إذا ما هلت- وقفاً على النخب السياسية. مع ملاحظة ضرورة الحذر هنا من احتمال انحراف تلك المؤسسات عن مسارها المرجو، إذا ما ارتبطت بأجندة الممول الأجنبي، دون أجندة الوطن والشعب، وإذا ما تجاهلت ضرورة الشفافية، في مداخيلها، ومناشطها، وقبل كل شئ ضرورة استقوائها بالديمقراطية، في بُناها وأدائها، حتى لا تبقى كل مؤسسة منها وقفاً على مستبد واحد، يأمر ويُنهي .بضعة. أشخاص، وكفى الله المؤمنين المشورة. بل لا مفر لهذه المؤسسات من جمعيات عمومية، تخطط، وتتابع، وتراقب أنشطة تلك المؤسسات. وإذا ما افتقدت هذه المؤسسات عنصر الديمقراطية، فإنها لن تتمكن من انتزاعها للمجتمع من براثن النظام الحاكم، ففاقد الشئ لا يعطيه، أو يظفر به.

ناهيك عن ضرورة ارتباط مؤسسات المجتمع المدني بالحركة الوطنية، والابتعاد- قدر الإمكان- عن نظام الحكم، وأجهزته.

لكن الدوافع تتضاءل، أمام الكوابح الشرسة للديمقراطية، بداية من المجال الاقتصادي/ الاجتماعي، حيث يُضعف غياب الإنتاج كثيراً الحامل الاجتماعي للديمقراطية، المتمثل في الرأسمالية المنتجة، والعمال الصناعيين، لحساب انحراف المجتمع بها لشتى الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. الأمر

الذي أنعش العشائرية، وأعطاها دفعة قوية إلى الأمام، خاصة مع تراجع القضية الوطنية، خطوات واسعة إلى الخلف، مخلية موقعها لعلاقات الدم والجهة. ما عزز العلاقات البطريركية (الأبوية) في المناطق المرشحة للدولة، حيث سلطة الأب المستبد، ونظام الحكم الموازي في استبداده، فيما يستسلم أفراد الشعب لقدرهم هذا، بل يعمدون إلى تقليد رأس الحكم، في استبداده، ليعيد النظام البطريركي إنتاج نفسه، وتجديد بناه، إلى ما شاء الله.

إلى ذلك ثمة كوابح سياسية رئيسية ثلاثة، أولها غياب الشرط الوطني، المتمثل في الاستقلال الحقيقي، وفي تبعثر مدن وقرى الدولة الوليدة، وقد أحدقت بها المستوطنات الإسرائيلية وطرقها الالتفافية، أحداق السوار بالمعصم.

فيما كان يمكن للشرط القومي تعويض ضعف الشرط الوطني، إلى حد بعيد، لولا أن الوطن الأكبر مفكك، عاجز عن الإلهام بالديمقراطية. وذلك بسبب التحديث المشوّه، والتفاوت الطبقي الحاد، وتحالف النخب الجديدة مع نظيراتها القديمة، وإرث الفساد والبيروقراطية الثقيل، ووهن الأحزاب السياسية، وعسف رأسمالية الدولة، وتقحم العسكريين السياسة، على حساب واجباتهم القتالية.

أما العائق الدولي، فلطالما عزز عوامل ضمور الديمقراطية في الأقطار العربية، ضمن دول العالم الثالث. وفي حالة الدولة الوليدة المنتظرة، فإن اليد الطولى ستظل للولايات المتحدة الأمريكية، وللدول الأوروبية المانحة، ناهيك عن إسرائيل التربصة بأي خير يمكن أن يرد للشعب الفلسطيني، معنوياً كان أم مادياً.

فضلاً عن الكابح الثقافي، المتمثل في افتقاد الإرث الديمقراطي، وتواضع الثقافة السياسية في الشأن الديمقراطي، بسبب الاحتلالات المديدة لفلسطين، على مدى

القرون الخمسة الماضية. ثم لأن الكفاح الوطني تم خوضه على مدى زهاء ثمانين عاماً على حساب الديمقراطية.

أما **الكابح الأمني**، فحدث ولا حرج. ذلك أن **غول أجهزة الأمن منفلت من عقاله**، منذ زمن، دون أن يظهر في الأفق من يردعه، أو يستطيع أن يلزمه حده.

للإنسان الحسم

من الطبيعي أن يسلمنا هذا التوازن إلى التشاؤم. خاصة وقد أسقطنا **الإنسان** من حسابنا، الذي بإمكانه، وحده، **حسم هذا التوازن لحساب الديمقراطية**. على أن الأمر يتطلب من الإنسان الفلسطيني رفع بند **"الديمقراطية"** إلى رأس سلم **أولوياته**، في التخطيط، والتبشير، والتربية، والكفاح، على حد سواء.

بعد التحرك السريع من أجل وحدة كل الديمقراطيين، قوى وأفراداً، بما يخرج بالديمقراطية من مجرد مادة يلوكها مثقفو الصالونات، إلى قضية الشعب كله، مما يصعب مصادرتها على أي نظام حاكم.

ولأن الديمقراطية مسألة كفاحية، وتاريخية، فإن الأمر يتطلب نفساً طويلاً، واستعداداً كافياً للتضحيات الجسام.

وبدون الظفر بالديمقراطية، فإن شعب الدولة الوليدة سيردد مع نزار قباني:

وحلمنا بسلام أخضر،
وهلال أبيض، وببحر أزرق،
وقلوع مرسلة،
لكننا، فجأة، وجدنا أنفسنا في مزبلة!

ملاحظات ملحة

وبعد، فإن هذا الكراس عصيّ على الذوبان في كوب من الماء، لتبتلعه في جرعة واحدة، فتغدو مناضلاً لا يشق له غبار، أو كاتباً نحريراً. إذ أن الأمر يتطلب ثلاثة شروط، لا مفر منها، أولها ربط التثقيف بالممارسة، وثانيها الانخراط في فريق أو مؤسسة، وليس قراءة الكراس في معزل عن الناس وقضاياهم، فمثل هذه العزلة عن الممارسة والناس من شأنها أن تخلق Book man، أي مخلوق يعرف كل شئ من الكتب، ويجهل كل شئ عن الحياة. أما الشرط الضروري الثالث فيكمن في عدم الاكتفاء بموضوعات هذا الكتيب، بل تعزيزها بمزيد من المراجع، فضلاً عن الاطلاع على شتى فروع المعرفة. وفيما يلي أهم المراجع التأسيسية، التي استعنت بها في هذا الكتيب:

أولاً- في الحزب:

١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، سلسلة "عالم المعرفة"، ١١٧، سبتمبر/ أيول ١٩٨٧.

٢) أنطونيو غرامشي، الأمير الحديث/ قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان، وقيس الشامي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠.

٣) إيفان برونين، وميخائيل ستيبتشيف، القواعد اللنينية لحياة الحزب الداخلية، بيروت، دار الفارابي، عدن، مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٣.

٤) بوغايف، ما هو الحزب، موسكو، دار التقدم، سلسلة "مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية"، ١٩٨٨.

٥) تروتسكي وآخرون، **الحزب والطبقة**، ترجمة خالد عايد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤.
٦) جورج لوكاش وآخرون، **في التنظيم الثوري**، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩.
٧) د. حامد عمار، **في بناء البشر**، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٨.
٨) **دور الوحدات الأساسية فكرياً ونضالياً**، ترجمة ظريف عبدالله، القاهرة، دار الجماهير، ١٩٦٥.
٩) د. سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط**، القاهرة، سلسلة "إقرأ" ٤٩١، ١٩٨٣.
١٠) سلامة كيله، **نقد الحزب/ النظرية والتجربة في مجال التنظيم**، دمشق، دار الجليل، ١٩٨٣.
١١) **علم الثورة اللينينية وعلم النفس الاجتماعي**، موسكو، مطبوعات وكالة أنباء "نوفوستي"، ١٩٧٠.
١٢) ف. أكيموف، وت. بوبوف، **منظمة القاعدة أساس الحزب الشيوعي**، موسكو، وكالة أنباء "نوفوستي"، د.ت
١٣) ليوتشاوتشي، **حول الحزب**، ترجمة م. أبو الدهب، دمشق، دار دمشق، ١٩٥٨.
١٤) ليوتشاوتشي، **كيف تكون مناضلاً جيداً**، ترجمة حنا عبود، دمشق، دار دمشق، د.ت
١٥) مجموعة من المؤلفين السوفييت، **معجم البناء الحزبي**، ترجمة صادق موسى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.
١٦) منير شفيق، **الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١.
١٧) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة على مقلد، وعبد الحسن سعد، بيروت، دار النهار، ١٩٦٩.

ثانياً- الفلسفة:

١) د. آرثور سعدييف، د. توفيق سلوم، **الفلسفة العربية الإسلامية/ الكلام والمشائية والتصوف**، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٠.

٢) ثيودور اويزرمان، **تطور الفكر الفلسفي**، ترجمة سمير كرم، بيروت، دار الطليعة، ط٤، ١٩٨٨.

٣) جماعة من الأساتذة السوفيات، **المادية الديالكتيكية**، نقله عن الروسية فؤاد مرعي، بدر الدين السباعي، وعدنان جاموس، دمشق، دار الجماهير، ط ٣، ١٩٧٣.

٤) جماعة من الأساتذة السوفيات، **موجز تاريخ الفلسفة**، ترجمة وتقديم د. توفيق سلوم، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٩.

٥) كيريلينكو، كورشونوفا، **ما هي الفلسفة؟**، سلسلة "مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية"، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٧.

٦) محمد مفيد الشوباشي، **الفلسفة السياسية**، بيروت، دار الكشاف، ١٩٥٥.

ثالثاً- الاقتصاد السياسي:

١) روز ١ لو كسومبورغ، **ما هو الاقتصاد السياسي؟**، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار ابن خلدون، سلسلة "دليل المناضل" (ومكتبة الاقتصادية)، ١٩٧٥

٢) د. فؤاد مرسي، **رأس المال لكارل ماركس**، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ١٩٧٣.

٣) د. فؤاد مرسي، **مدخل إلى الاشتراكية**، القاهرة، حزب التجمع، ١٩٨٦.
٤) ل. ليونتيف، **الاقتصاد السياسي/ أسئلة وأجوبة**، ترجمة طاهر عبد الحكيم، مراجعة أحمد القصير، القاهرة، ١٩٦٥.
٥) ليونتيف، **موجز الاقتصاد السياسي**، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥.
٦) مصطفى هيكل، خلاصة رأس المال لكارل ماركس، القاهرة، مكتبة الآداب بالجماميز، ١٩٤٧.

رابعاً – الصراع الطبقي والاستراتيجية والتكتيك وأشكال الكفاح:

١) جوزيف ستالين، **أسس اللينينية/ حول مسائل اللينينية**، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ت
٢) عبد القادر ياسين، **فن إدارة الصراع الطبقي**، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٠.
٣) كارل ماركس، **البيان الشيوعي**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.
٤) لينين، **تكتيكان**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.
٥) - ، **خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.
٦) - ، **ما العمل**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.
٧) - ، **"مرض اليسارية" الطفولي في الشيوعية**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.
٨) هنري لوفيفر، **فكر لينين**، ترجمة أديب اللجمي، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٠.
٩) يوماكوفا، وراتينكوف، **ما هي الطبقات؟ ما هو الصراع الطبقي؟**، سلسلة "مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية"، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٩.

خامساً- الثورة:

١) توماس هـ. جرين، **الحركات الثورية المقارنة/ بحث في النظرية والعدالة**، ترجمة تركي الحمد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٦.

٢) ريجيس دوبريه، **الزمن والسياسة**، بيروت، د. ن.، د. ت..

٣) سيرستوفا، شيشكينا، باكوفيلفا، **ما هي الثورة**، سلسلة "مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية"، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٨.

٤) كارل ماركس، **الثاني عشر من بروميير**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.

٥) - ، **الثورة والثورة المضادة**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.

٦) لينين، **الدولة والثورة**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.

٧) - ، **الماركسية والانتفاضة**، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٨.

٨) يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥.

سادساً- حرب الشعب:

١) أرنستوتشي جيفاوا، **حرب العصابات**، ترجمة ناهض منير الريس القاهرة، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ١٩٦٦.

٢) الجنرال، البرتوبايو، **كيف تكون فدائياً**، دمشق، وزارة الدفاع، إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، سلسلة "الثقافة العسكرية" (٥)، د. ت..

٣) ثروت عكاشه، ووحيد حلمي، **دعوة البطولة: المقاومة الشعبية**، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
٤) الجنرال ج. أوبري ديكنسون، وأوتو هيلبرون، **حرب العصابات السوفييتية**، ترجمة أكرم ديري، والمقدم هيثم الأيوبي. القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨.
٥) ريجيس دوبريه، **ثورة ضمن الثورة**، دمشق، دار دمشق، ١٩٦٧.
٦) سلافتشوترنكسي، **من تكتيك حرب الأنصار في بلغاريا**، ترجمة فرات الجواهري، بيروت، دار ابن خلدون، سلسلة "دليل المناضل"، د. ت..
٧) علي فياض، **التجربة العسكرية الفيتنامية**، دمشق، مؤسسة عيبال، ١٩٩٠.
٨) الزعيم غبريال بونه، **حروب العصيان والثورة من فجر التاريخ إلى اليوم**، بيروت، دار المكشوف، ١٩٦٠.
٩) الميجرجنرال س. أ. كوفياك، **نهجنا في حرب الأنصار**، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة الهيثم الأيوبي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤.

١٠) فونغوين جياب، أيام لا تنسى، ذكريات سجلها هويمعاي، ترجمة سهيلة منصور، مراجعة ناجي علوش، بيروت، دار الكاتب، ١٩٨٣.

١١) الفريق فونكوين جياب، **حرب التحرير الوطني في فيتنام**، دمشق، دار دمشق، ١٩٧٢.
١٢) الجنرال فونغوين جياب، **حرب المقاومة الشعبية**، ترجمة ناجي علوش، ومنير شفيق، بيروت، دار الآداب، ١٩٦٩.
١٣) حرب العصابات، تعريب لويس الحاج، بيروت، دار المكشوف، ودار العلم للملايين، ١٩٥٦

١٤) لين بياو، عاش انتصار الحرب الشعبية، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٦٧.
١٥) ماوتسي تونغ، ست مقالات عسكرية، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٦٨.
١٦) ماوتسي تونج، وأرنست جيفارا، حرب العصابات، تقديم ليدل هارت، تعريب وتعليق خيري حماد، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
١٧) منير شفيق، الماركسية اللينينية والثورة المسلحة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢.
١٨) ناجي علوش، حرب الشعب وحرب الشعب العربية، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ١٩٧٤.
١٩) ويلفردج. بورشيت، فيتنام/ قصة حرب العصابات، ترجمة وديع وهيب، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨.
٢٠) يانك لافي، العمل الفدائي، بيروت، دار الآداب، ودار العلم للملايين، ١٩٦٨.

سابعاً الديمقراطية:

١) د. أحمد عبد الله (محرراً)، الديمقراطية في الشرق الأوسط، ترجمة د. شهرت العالم، القاهرة، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، واشنطن، جامعة واشنطن، ١٩٩٥.
٢) سويم العربي، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.
٣) مجموعة مؤلفين، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله، مؤسسة مواطن، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٧.
٤) مجموعة مؤلفين، ما بعد الأزمة/ التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، رام الله، مؤسسة مواطن، ١٩٩٩.

٥) د. موسى البديري وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية/ أوراق نقدية**، رام الله، مؤسسة مواطن، ١٩٩٥.
٦) غازي الصوراني، **ورقة للحوار حول مفهوم الديمقراطية في النظرية والممارسة**، غزة، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، د. ت..
٧) إياد السراج، انتهاكات حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية، **القدس العربي** (لندن) ١٩ / ١١ / ١٩٩٨.
٨) بول طبر، معوقات قيام مجتمع نامي، **السفير** (بيروت) ١٣، ١٤ / ٩ / ١٩٩٦.
٩) عبد القادر ياسين، الحكم الذاتي والمعادلة الصعبة، **السفير** (بيروت) ١٨ / ١٠ / ١٩٩٥.
١٠) - ، الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، **السفير** (بيروت) ١٧ / ١٠ / ١٩٩٢.
١١) د. محمد نور فرحات، قراءة في السياق العربي/ هل للديمقراطية جدوى؟ **الأهرام** (القاهرة)، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٩.

ثامناً- في التحالف:

١) عبد الغفار شكر، **التحالف – السياسية والعمل المشترك في مصر ١٩٧٦– ١٩٩٣**، القاهرة، سلسلة "كتاب الأهالي" (٤٩)، يوليو/ تموز ١٩٩٤.
٢) عبد القادر ياسين، **فن إدارة الصراع الطبقي**، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٠.
٣) ماوتسي تونج، **حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب**، بكين، دار النشر للغات الأجنبية، ١٩٦٨.

٤) ـ ، في التناقض، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٦٨.
٥) ـ ، الوضع الراهن ومهماتنا، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٦٨.
٦) نبيل الهلالي، حول العمل الجبهوي، بيروت، مطبوعات تجمع الوطنيين المصريين بالخارج، ١٩٨٢.

تاسعاً- في قضية المرأة:

١) د. بدر الدين السباعي، مشكلة المرأة/ العامل التاريخي، دمشق، دار الجماهير، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٥.
٢) بمنارد مولدوروف، الماركسية والمسائل الجنسية عند المرأة، بيروت، دار ابن خلدون، سلسلة "دليل المناضل"، ١٩٨٠.
٣) ابو على ياسين، أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي، اللاذقية، دار الحوار، ١٩٩٢.
٤) روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة جلال مطرجي، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٨.
٥) ألكسندر كولونتاي، تحرر المرأة العاملة، ترجمة فواز طرابلس، وطلال الحسيني، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢.
٦) لويز أشايدولينا، المرأة العربية والعصر/ تطور الإسلام والمسألة النسوية، دمشق، دار دمشق، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٠.
٧) لينين وآخرون، المرأة والاشتراكية، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الآداب، ط ٢، ١٩٧٣.
٨) المرأة الفيتنامية، ترجمة شادية الحلو، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥.

عاشراً- في القومية والوحدة:

١) د. اسماعيل صبري عبدالله، **وحدة الأمة العربية/ المصير والمسيرة**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.
٢) جورج حنا، **معنى القومية العربية**، بيروت، دار بيروت، ١٩٥٧.
٣) ساطع المصري وآخرون، **آراء ودراسات في الفكر القومي**، الكويت، سلسلة "كتب العربي"، العدد الثاني، ١٥ يوليو/ تموز ١٩٨٥.
٤) د. فؤاد مرسي، **نظرة ثانية إلى القومية العربية**، القاهرة، سلسلة "كتاب الأهالي"، (٢٠)، ١٩٨٩.
٥) د. محمد عبد الشفيع عيسى، **القومية العربية/ الإطار النظري، المسار التاريخي، الأزمة والتجديد**، القاهرة، ملحق مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ١، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧.

حادي عشر- الصهيونية:

١) إبراهام ليون، **المفهوم المادي للمسألة اليهودية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥.
٢) أحمد صادق سعد، **فلسطين بين مخالب الاستعمار**، القاهرة، ١٩٤٧.
٣) أديب ديمتري، **نفي العقل**، دمشق، مؤسسة عيبال للنشر، ١٩٩٣.
٤) أسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧.
٥) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، **الصهيونية الدولية/ تاريخها وسياستها**، ترجمة محمد الجندي، بيروت، دار ابن رشد، ودار الفارابي، ١٩٧٩.

٦) إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.
٧) أنور كامل، **الصهيونية**، القاهرة، ١٩٤٤.

الفهرس



هذا الكتاب

يستلهم المناضل والكاتب الفلسطيني عبد القادر ياسين اللحظة التاريخية الراهنة في فلسطين، ويتفاعل معها إيجابياً، في كتابه "من تحت الصفر إلى الثورة". ففي هذه اللحظة بالذات، يبدو مأزق الثورة الفلسطينية واضحاً بين قيادة رسمية لم تعد تهتم كثيراً بتوفير مقومات استمرار الثورة، وتركز على العمل اليومي والمناورة، بما يهدد الأهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية، وبين قيادة ميدانية تتبلور، حالياً، من خلال الصراع الدامي ضد قوات الاحتلال، تقدم تضحيات جمة، وترتبط أكثر فأكثر، بجماهير الشعب.

وفي هذه اللحظة، بالذات، يصدر هذا الكتاب، ليقدم إلى الأجيال الجديدة، من المناضلين الفلسطينيين رؤية نظرية للثورة، أساسها أن إعادة تأسيس الحركة التقدمية الفلسطينية، وفق أسس سليمة، شرط ضروري لانتقال النضال الفلسطيني إلى مرحلة أرقى.

وهكذا ينتقل بنا "عبد القادر ياسين"، في عرض موجز سلس يساعد على وضوح الرؤية، من ضرورة الحزب السياسي، إلى الفلسفة، والاقتصاد السياسي، والصراع الطبقي، والثورة..... ليسلح القارئ بنظرية الثورة ومقوماتها الأساسية.

ولأنه يستهدف، في الحقيقة، الأجيال الشابة، ويعتبر كتابه هذا مرشداً ودليلا للمناضلين الشبان فإنه يتحاشى الغموض، أو استخدام المصطلحات الصعبة، ويبتعد عن ...
التفاصيل، حتى لا يشت...
وهذا الأسلوب في ال...
اعتقادي، إحدى ميز...
ويضاعف من تأثيره.

ع

٤ شارع حجاج عين شمس الشرقية
القاهرة - مصر ت ٢٧٦٠ ٩١٤٢...
Web site:www.elkalema.com



دار الكلمة
LOGOS
price code
١٩٠٠